



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

نيسان - أيار - حزيران 2019

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

20

حصاد البيان 20

حقوق النشر محفوظة © 2019

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2217 لسنة 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّه المركز أنشطته في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديم بصائر وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقارنة قضايا العراق التي تخصّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلٍّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع. وينقذ المركز هذه المهمة عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

- المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيسٍ على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.
- تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.
- تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.
- تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.
- إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.
- إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (مركز البيان للدراسات والتخطيط) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومتجمعون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بين الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاهماً بينهما سواءً أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أم في إضافة هوامش على بعض المتون، أم في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرٌ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

مقالات باحثي المركز

- متى سيقرّ قانون مناهضة العنف الأسري في العراق؟
جنان الجابري 13
- التوجه الخليجي نحو أفريقيا .. نفوذ وعلاقات اقتصادية
أيمن الفيصل 19
- تقييم نظام النزاهة في العراق (خارطة طريق عملية)
غزوان المنهلاوي 27
- من أجل تنظيم قانون للباعة المتجولين في العراق
جنان الجابري 37

أوراق بحثية لكُتّاب المركز

- خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق
والاحتمالات)
محسن حسن 45
- قيادة الجامعات إلى التصنيفات العالمية خطوات عملية لرؤساء الجامعات العراقية
إعداد: د. زياد يوسف عبد عون - مراجعة: د. عباس كاظم 73

مقالات مترجمة

لمَ قد تنحسر منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)؟

107. روبن ميلز

أفريقيا .. محط أنظار قوى عالمية تسير خلف الصين

111. صحيفة الإيكونوميست

ماذا حصلت روسيا من مقامرة حكومة إقليم كردستان؟

121. ماريا بيتكوف

كيف خسرت المملكة المتحدة معركة خروجها من الاتحاد الأوروبي؟

129. توم مكناغ

إحدى أكثر أراضي أفريقيا خصوبة تجاهد لإطعام شعبها

147. بيتر شوارستين

هل هذه هي نهاية القرن الأمريكي؟

155. آدم توز

مقالات باحثي المركز

متى سيقرّ قانون مناهضة العنف الأسري في العراق؟

جنان الجابري*

2019-4-16

تتناول هذه المقالة مسألة العنف ضد النساء تحديداً، والكلفة الاقتصادية التي تترتب على الدولة في معالجة الآثار المترتبة على ذلك، إذ لا تلقي الآثار بظلالها على المرأة والأسرة والأطفال حسب، بل على المجتمع بنحو أوسع، وميزانية الدولة كذلك. لقد شرعت قوانين لإيقاف جريمة العنف ضد النساء في العديد من دول العالم، وكانت إحدى الأسباب التي أوردتها المنظمات النسوية من أجل ممارسة الضغط على حكوماتها بإقرار قانون لتجريم العنف ضد النساء هو الكلف الاقتصادية التي أوردتها تلك المنظمات والتي تسببها هذه الجرائم لميزانية الدولة في حال ترك موضوع العنف ضد النساء دون حلّ.

تقدّر الحكومة الكندية أن كلفة ممارسة العنف ضد النساء يقتضي الدولة تخصيص مبلغ قدره مليار دولار كندي سنوياً لتغطية نفقات الخدمات بما فيها الشرطة، والنظام القضائي، والعلاج النفسي، وتدريب ذوي الاختصاص⁽¹⁾ (يونسيف، 2000). ونُشرت إحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية بالعام 2003 قدرت كلفة العنف المنزلي من قبل الأزواج لزوجاتهم، أو شريكاتهم بنحو (8.3) مليار دولار سنوياً. وتُحسب هذه الكلفة على مصاريف المساعدة الطبية التي تقدم للضحايا، من مثل فقدان أيام العمل بسبب الأضرار المتسببة عن العنف، وكلفة تدخل الشرطة والمحاكم⁽²⁾ (OECD, 2013). وقدّرت قيمة كلفة العنف المنزلي لضحايا هذا النوع من الجرائم في بريطانيا وويلز لعام 2017 بمقدار (66) مليار جنيه إسترليني (70 مليار دولار أمريكي) (أوليفر وآخرين، 2019)⁽³⁾، خصص منها مبلغ يقدر بـ(47) مليار جنيه إسترليني لمعالجة الآثار النفسية من خوف وكآبة وقلق تولد نتيجة للعنف (المصدر السابق).

في أفريقيا -بعيداً عن الدول المتقدمة- أكدت كل من كلوديا كارسيا مورينو، وشارلوت واتس من منظمة الصحة العالمية أن "تكاليف العنف العائلي في أوغندا قدرت بنحو 2.5 مليون دولار

* مستشارة في السياسات الاجتماعية ودور منظمات المجتمع المدني في العراق. دكتوراه في السياسات الاجتماعية من جامعة باث في بريطانيا.

أميركي في عام 2007⁽⁴⁾ (كلوديا كارسيا مورينو وشارلوت واتس، 2011). بل تذهب الباحثتان إلى أن تقديرات كلفة العنف المنزلي غير المमित ضد النساء والأطفال تبلغ معدلات أكثر ارتفاعاً من نسب الانتحار والهجمات الإرهابية والحرب مجتمعة⁽⁵⁾ (Anke Hoeffler، 2017). وأما التكاليف الاجتماعية الأوسع، فإنها -وبحسب تعبير الباحثتين مورينو وواتس- "عميقة أيضاً وإن كان من الصعب قياسها كمياً، إذ من المرجح أن يقيّد جهود الحد من الفقر بخفض مشاركة المرأة في العمالة المنتجة، وقد يقوّض الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول المرأة على التعليم، مع مشاركة العنف والخوف من العنف في انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدراس. وقد تبين أيضاً أنّ العنف العائلي يؤثر على رفاه الأطفال في الأسرة وتعليمهم (المصدر السابق).

وفي ضوء هذا الإطار النظري يمتلك السؤال الآتشرعيته في حال كانت هذه هي الكلفة الاقتصادية لممارسة العنف ضد النساء في دول جرّمت فيه قوانينها ممارسة هذا النوع من الجرائم، فكيف الحال في دول لم تجرم فيها هذه الأعمال -مثل العراق- ولم تقر بهذا النوع من العنف جريمة يعاقب عليها القانون؟ وتضع الإجراءات اللازمة لحماية المعنفات؟ ولم يقر المشرع في العراق قانون مناهضة العنف الأسري، على الرغم من مرور (8) سنوات على الشروع بطرح مسودته الأولى؟

بالتأكيد لا يمكن القول إن العراق لم يقر بوجود العنف الأسري، إذ إن استحداث قسم "الشرطة المجتمعية" بحد ذاته هو إقرار بوجود هذا النوع من الجرائم. وقد أقرت الشرطة المجتمعية ذلك في أهدافها التي طرحتها وهي "تفعيل دور المجتمع ومؤسسات الضبط الاجتماعي للوقاية من الجريمة؛ وذلك بتوفير آليات للتدخل المبكر والتصدي للقضايا والمشكلات الاجتماعية، وحلّها بطريقة ودية تعزز من فرص التسامح بين الأطراف المتنازعة، ولاسيما في قضايا العنف الأسري"، وأيضاً في فقرة أخرى أقرت بضرورة "تقديم خدمات التوعية والإرشاد الثقافي الوطني، وخدمات الإيواء للأطفال والنساء اللاتي يتطلب حمايتهن مدد مؤقتة"، وإنها أكدت على "تقديم خدمات التماسك المجتمعي من قبيل: الخلاف الأسري، والعنف الأسري، وقضايا الاغتصاب، وهتك العرض، والشروع في الانتحار"⁽⁶⁾ (صفحة وزارة الداخلية-الشرطة المجتمعية).

من جهة أخرى تناولت الحكومات السابقة نفسها العنف الأسري في استراتيجيتها المناهضة للعنف ضد النساء، وقد كان آخرها إصدار استراتيجية العنف ضد المرأة التي أطلقت في شهر كانون الأول من عام 2018 بالاتفاق مع الأمم المتحدة، إذ نصت هذه الاستراتيجية على "اتخاذ

إجراءات ملموسة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع العنف ضد النساء والفتيات، وحماية الناجيات من العنف“⁽⁷⁾ (UNFPA)2018). بيد من الواضح -رغم إصدار تلك الاستراتيجيات التي تهدف ”للحيلولة“ دون وقوع العنف- أنها غير ملزمة للدولة قانوناً، وإن تلك الإجراءات لم ترتق لتكون مفروضة بقوة القانون وعلى الدولة الالتزام بها، وإلا سي طرح السؤال الآتي: إذا كانت الدولة تصدر استراتيجيات لمنع العنف ضد النساء، لم لا تشرع ذلك بقانون، على الرغم من طرح مسودته منذ العام 2012؟ لذلك يجب التأكيد على أن صناع القرار بحاجة إلى البدء بدراسات معمقة بشأن الكُلف الاقتصادية للعنف ضد النساء، ولاسيما إذا عرفنا -من تجربتي ومشاهداتي ومقابلاتي مع المنظمات النسوية في بريطانيا- أن أحد الأسباب المهمة التي أقنعت صناع القرار في بريطانيا للنظر في مسألة العنف المنزلي كقضية ”دولة“ و”مجتمع“ وليست شأنًا عائلياً داخلياً، هو تقديم تلك المنظمات لإحصائيات اقتصادية عن الكلفة المالية للعنف الممارس ضد المرأة؛ ومن هنا -نظراً لعدم وجود قانون يجرم العنف الأسري- فمن الضروري طرح بعض المقترحات للمسؤولين للتباحث واتخاذ القرار بشأنها.

توصيات لصناع القرار لمعالجة العنف الأسري:

أولاً: إقرار قانون العنف الأسري في الدورة البرلمانية الحالية (2018-2022)، وعدم ترحيله إلى دورات أخرى، ولاسيما أن مسودة هذا القانون قد مرت بمرحلة اختبار كافية في قبة البرلمان. ومن المعلوم بعد تشكيل الحكومة الجديدة، فإن رئاسة الوزراء أمام تقديم المسودة القديمة للبرلمان، أو تقديم مسودة قانون جديدة؛ من أجل ألا يعاد اكتشاف العجلة من جديد، ومن أجل ألا تذهب جهود المنظمات النسوية التي بذلتها على امتداد ثماني سنوات جنباً إلى جنب مع عدد من الوزارات (مثل: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة) سدى، فإن مسودة القانون التي قدمت، يمكن عرضها للمناقشة مرة أخرى.

ثانياً: لقد أكدت عدد من الأبحاث الأكاديمية -مثل بحث الأكاديمية شذى نجاح بلاش من جامعة القادسية (2017)⁽⁸⁾- عن العنف ضد النساء، بضرورة تعديل القوانين التي تسمح بالعنف ضد النساء مثل قانون رقم 111 لسنة 1969، وكذلك المادة 41 من قانون العقوبات النافذ، التي لا ترى وجود أي جريمة في حال استعمال الرجل للعنف كونه ”حقاً من حقوقه“ (مقابلة أجريت مع الخبيرة القانونية بشرى العبيدي في آذار 2019)؛ لذلك فإن إعادة النظر بالنصوص التي تسمح

بالعنف يصبح ضرورة من أجل وضع الاستراتيجيات المناهضة للعنف موضع التنفيذ.

ثالثاً: ضرورة توفير الإحصائيات والأدلة عن الكلف الاقتصادية للعنف ضد النساء أو العنف الأسري، من أجل أن يكون صناع القرار على بينة وبالدراسات الميدانية التي تشمل مسوحاً على المؤسسات التي تقصدها النساء المعرضات للعنف والتابعة إلى وزارات مثل: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة العدل؛ ومن الضروري أيضاً تشجيع منظمات المجتمع المدني على توفير هذا النوع من التقارير والمعلومات.

رابعاً: تقوية دور الشرطة المجتمعية والتعريف بدورها وتزويد الشرطة بالملاك النسوي المختص والمدرب ولاسيما من خريجات الكليات المختصة بعلم الاجتماع، وعلم النفس، وبقية الاختصاصات ذات الصلة، والدعاية الواسعة لدور هذا القسم من الشرطة؛ من أجل الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لدعم النساء أو بقية أعضاء الأسرة.

خامساً: استخدام وسائل الإعلام الرسمية لرفع وعي المواطن بأضرار العنف على المرأة والأسرة والمجتمع. وتسخير الأعمال الفنية والدرامية، والسينما والمسرح، ومعارض الرسم، ومختلف الوسائل الأخرى لزيادة الوعي، والتثقيف بخطورة هذه الجرائم لردع الأفراد عن استخدام أياديهم في معالجة العنف، ومن أجل أن تأخذ الدولة وقوانينها بالحسبان أن ممارسة العنف في داخل المنزل هو جريمة بقدر ممارستها خارجه.

[1]-https://www.unicef.org/malaysia/ID_2000_Domestic_Violence_Women_Girls__6e.pdf

[2]-https://www.oecd.org/els/soc/SF3_4_Family_violence_Jan2013.pdf

[3]- <https://assets.publishing.service.gov.uk>

https://www.oecd.org/els/soc/SF3_4_Family_violence_Jan2013.pdf

[4]-<https://www.who.int/bulletin/volumes/89/1/10-085217/ar/>

[5]-<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1470594X17714270>

[6]- <https://moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=120>

[7]- <https://iraq.unfpa.org/ar/news>

[8]-<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-.pdf>

التوجه الخليجي نحو أفريقيا .. نفوذ وعلاقات اقتصادية

أيمن الفيصل*

2019-4-30

يُعدُّ الاستثمار في رؤوس الأموال خارج الحدود أحد أهم السمات التجارية لدول الخليج، إذ تعمل بعض الدول الخليجية (السعودية، والإمارات، وقطر، وسلطنة عُمان) -منذ مدة ليست بالقصيرة- على تعظيم عائدها في الأسواق الخارجية الناشئة، تارةً عبر ما يخص الاستثمارات في مجالات (الغاز، والطاقة، والاستخراجات، والتنقيب)، وأخرى عبر الشركات العقارية وشركات النقل البحري والمؤسسات الصناعية، وغيرها من الاستثمارات التي تعود بالنفع على اقتصاديات هذه البلدان، وتعمل البلدان الخليجية في بعض الأحيان على إدارة المشاريع خارج حدودها بتوقيع عقود استثمارية مع تلك البلدان عبر إدارة المشروع وتشغيله، وتطوير البنى التحتية له، وتدريب ملاكاته مقابل نسب أرباح متفق عليها ضمن تلك العقود أو الاتفاقيات الاقتصادية بينهما، ويعد هذا تعزيزاً لدول الخليج لنفوذها الاقتصادي والأمني والدبلوماسي المتزايد في أفريقيا.

وبعد الاستقرار الذي شهدته منطقة الخليج العربي من الناحية السياسية في السنوات العشر الأخيرة، أخذت بعض الدول الخليجية تتوجه نحو القارة السمراء لإقامة مشاريع اقتصادية أو إدارتها بحيث تسعى من طريقها إلى رسم سياسة خارجية اقتصادية جديدة لها من جهة، ورسم سياسة خارجية ودبلوماسية اقتصادية من جهة أخرى، فضلاً عن العمل بنحوٍ مشترك مع الدول المستفيدة من ذلك الاستثمار لخلق بيئة تؤمن العديد من فرص العمل وخلق سوق اقتصادية بعيدة عن النفط لتعظيم الإيرادات، وتنويع البيئة الاقتصادية واستثمار فائض أرباحها في مشاريع تنموية وحيوية، فضلاً عن استمرار النفوذ الخليجي وتعزيزه بأفريقياً.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

لماذا أفريقيا؟

حين الحديث عن أي مشروع استثماري فلا بدّ أن تتوافر فيه بيئة اقتصادية مناسبة، وأهم ما في هذه البيئة هو الاستقرار السياسي والأمني، وإن المتتبع للشأن الأفريقي يجد أن معظم بلدان هذه القارة لا تتسم بالاستقرار، لكن ما يدفع الدول الخليجية التوجه نحوها هو النفوذ الجيوسياسي في تلك القارة، الذي يمكنها من السيطرة على السوق الناشئة، والدخول في اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى لديها مصالح مشتركة في القارة نفسها؛ مثال ذلك: التوأمة الاقتصادية بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي والصين، «ويعد التآزر الذي أوجده الحكم الاقتصادي الصيني وتوجه دول الخليج المتزايد نحو الشرق قوة قوية ستؤثر على أنماط الاستثمار في الأسواق الناشئة، وكذلك ممارسات تمويل التنمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع والأفكار بشأن الإدارة المناسبة للأسواق في الشرق الأوسط»⁽¹⁾، وكذلك يتضمن التفكير للتوجه نحو هذه القارة لأنه أصبح المكان المناسب من حيث الموقع الجغرافي لبعض البلدان فيها والأيدي العاملة من جهة، وزيادة العلاقات، وتوسع النفوذ الإقليمي للدول الخليجية في الشرق الأوسط، واستثمار مواردها السياسية والاقتصادية بمحاذاة الصين في حال انسحاب الولايات المتحدة منه من جهة أخرى.

وتسعى الدول الخليجية إلى خلق رؤى وتفاهات اقتصادية وسياسية جديدة في تلك القارة من طريق التدفقات المالية التي تسعى عبرها إلى توحيد المؤسسات الاقتصادية في الشرق الأوسط وحوكمتها إلى خلق تفاهات مشتركة بينها وبين الصين في هذه القارة والمنافسة على الأسواق هناك بقناعاتها في النمو الاقتصادي المتصاعد، وتوجيه موارد الدولة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المنشودة، ومن المرجح أن يخلق حجم رأس المال الخليجي-الصيني في توجيه المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الدولة أنماطاً جديدة من المساومة والعلاقات السياسية في المجالات المشتركة ذات الاهتمام الاستراتيجي في المستقبل القريب.

وأخذت دول الخليج في الآونة الأخيرة العمل على إظهار مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية بالعمل كوسطاء في النزاعات الأفريقية، وللاستفادة من الفرص الاقتصادية وحمية مصالحها الأمنية، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الدور المتصاعد نحو أفريقيا من قبل الخليج قد يؤدي إلى تنافس خطير للسيطرة على المشاريع الاقتصادية هناك من طريق خلق فرص جذب للمستثمرين في جميع أنحاء العالم، لكن هناك ثلاثة عوامل رئيسة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي اللجوء إلى أفريقيا، أولها أنه «ساعد ذلك في بناء الروابط الاقتصادية في أفريقيا لدول الخليج على الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثانيها هو زيادة أمنها الغذائي، وثالثها هو تعزيز سمعتها كجهات فاعلة مسلمة محببة»⁽²⁾.

الوجود الخليجي المتعدد

سعت الدول الخليجية إلى تعزيز تواجدتها في أفريقيا عبر تطوير استراتيجياتها الخاصة بالتنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط بالاستثمار في الأسواق الأفريقية، التي أصبحت أكثر أهمية حينما انخفضت أسعار النفط في عام 2014، إذ «استثمرت الإمارات ما يقدر بنحو 11 مليار دولار في رأس المال في أفريقيا في عام 2016 وتسعى إلى تطوير صناعات الطاقة لديها، وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخراً عن استثمار بقيمة 10 مليارات دولار في جنوب أفريقيا في قطاع الطاقة، وفي الوقت نفسه وقّعت قطر أيضاً صفقة بقيمة 4 مليارات دولار لإدارة ميناء على البحر الأحمر مع السودان في شباط 2018»⁽³⁾.

ويبين الموقع الجغرافي الاستراتيجي للخليج أيضاً سبباً لجعل أفريقيا محور نشاطه الاقتصادي من طريق التركيز على تطوير البنية التحتية والتجارة في هذه القارة، «وقد استفادت الإمارات من البنية التحتية المتميزة للنقل البحري والموانئ لتوصيل هذه الإمكانيات لتصبح أكبر متداول خليجي مع إفريقيا، إذ استوردت الإمارات ما يقرب من 5 مليارات دولار من البضائع من أفريقيا في كل عام من 2010 إلى 2015، قبل زيادة وارداتها بنحو كبير إلى 23.9 مليار دولار في عام 2016»⁽⁴⁾.

وعملت المملكة العربية السعودية على تحقيق أمنها الغذائي في تلك القارة؛ مما جعلها أكبر مستثمر للأراضي الزراعية هناك، إذ بدأت استراتيجية جديدة للأمن الغذائي هناك ونظراً للتربة الغنية التي تتمتع بها بعض دول أفريقيا، والأراضي الصالحة للزراعة، ونقص المياه داخل الأراضي السعودية «جعلها تفكر في التغلب على المشكلة الزراعية باستثمارات هناك إذ اشترت 500 ألف هكتار من الأراضي في تنزانيا في عام 2009»⁽⁵⁾، لجعلها بمنزلة السلة الغذائية للمملكة.

ولم تكن قطر الدولة الخليجية الأخرى هي ببعيد عما يجري في أفريقيا، فقطر هي أكثر دول الخليج اعتماداً على الغذاء المستورد من الدول الخليجية المجاورة لها، وما أن حدثت الأزمة الخليجية في عام 2017 بين دول مجلس التعاون وقطر فقد فرض الواقع السياسي الجديد «إلحاحاً جديداً على الحكومة القطرية لتعويض ذلك، «فأعلنت الحكومة القطرية في عام 2018 عن خطط لاستثمار نصف مليار دولار في القطاعين الزراعي والغذائي بالسودان»⁽⁶⁾، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الدول الأفريقية تلجأ إلى إيجار أراضيها لغرض الزراعة واخذ نسبة من المحصول لسد احتياجات السكان المحليين.



التنافس على مواقع الموانئ الأفريقية

ولم تتعد سلطنة عُمان كذلك عن التوجه نحو القرن الأفريقي، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين «الصندوق الاحتياطي العماني العام (SGRF) وهيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي؛ لغرض استكشاف نوافذ الاستثمار في جيبوتي إلى جانب إنشاء شراكة استراتيجية بين المؤسستين»⁽⁷⁾، وأشار الرئيس التنفيذي للصندوق الاحتياطي العام للسلطنة (عبد السلام بن محمد المرشدي) إلى أن الاتفاق سيشجع للجانبين التعاون في تطوير الموانئ، واستثمارها، وتشغيلها، وإدارتها، فضلاً عن إلى المنشآت اللوجستية الرئيسة الأخرى، وتم الاتفاق على تطوير ميناء (دوراليه) أحد أهم الموانئ الجيبوتية على البحر الأحمر، وهذا ما زاد من حدة المنافسة بين الدول الخليجية على هذه المنطقة بالتحديد لضمان النفوذ الجيوسياسي، ورسم استراتيجية كاملة للاستثمار في هذه البقعة الواقعة على البحر الأحمر على باب المندب التي تلتقي بالمحيط الهندي جنوباً، وجاءت الإمارات على رأس الدول الخليجية التي أخذت بالاستثمار منذ أكثر من 10 سنوات في (محطة دوراليه) للحاويات حتى تحولت المنطقة التي تسيطر عليها إلى ثكنة عسكرية تستخدمها للحرب في اليمن ضمن التحالف السعودي، لكن دخول سلطنة عُمان على خط الاستثمار دعا جيبوتي إلى فسخ عقد الاستثمار مع الإمارات عبر «تجريد شركة موانئ دبي من امتيازاتها استناداً إلى قانون أقره البرلمان في شباط 2017 ومنح الحكومة إنهاء العقد بسبب تعارضه مع المصالح الأساسية للدولة»⁽⁸⁾.

المحصلة

أدت الحرب على اليمن إلى زيادة المصالح الأمنية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في شرق أفريقيا؛ لذا أصبحنا من أكثر الدول الخليجية استثماراً في هذه القارة، وغالباً ما تقدم دول الخليج حوافز اقتصادية في المقابل للحصول على المكاسب وتحقيق أهدافها، وسعت دول الخليج إلى استخدام أدوات النفوذ لديها -الاقتصادية والسياسية- لإقناع الدول الأفريقية بتخفيض روابطها، أو تعاملاتها مع إيران، ونجحت بذلك لغرض احتواء الوجود الإيراني في تلك المنطقة،

ولكن الأزمة الخليجية الأخيرة عام 2017 بين دول مجلس التعاون أفصحت عن محدودية النفوذ في هذه القارة، فلم تستطع أخذ ولاء معظم الدول الأفريقية لصالحها؛ وبالتالي فإن هذا خلق تأثير متزعزع في هذه القارة، فضلاً عن عدم توحيد الموقف الخليجي تجاهها.

إن التوجّه نحو هذه القارة في السنوات الأخيرة جاء نتيجة ضغوط خليجية (سعودية- إماراتية) داخل مجلس التعاون الخليجي للدخول في السوق الناشئة في هذه القارة أولاً، والحد من النفوذ الإيراني في المنطقة ثانياً، على الرغم من العروض الاستثمارية والدعم الاقتصادي الكبير من قبل السعودية المقدم لمعظم بلدان القارة، وكذلك تحجيم الاستثمارات القطرية في مجال الزراعة والصناعة وتشغيل الموانئ ومجال مكافحة الإرهاب ثالثاً.

ولعلّ هذا التنافس لدول الخليج في هذه القارة يحمل في طياته مخاطر تجاه الدول الأفريقية الضعيفة، وحثها على اختيار محور من المحاور الخليجية والوقوف معه في النزاع القائم بين دول مجلس التعاون الخليجي، فالسعودية والإمارات يمتلكان أدوات اقتصادية كافية لدعم الحركات الانفصالية في هذه القارة والعمل على تأجيج الوضع لصالحها.

وسيستمر التوجه نحو القارة السمراء طالما أن المصالح المشتركة لدول الخليج وحلفائها مثل الصين قائمة وبنحوٍ متزايد، وسيكون شكلُ هذا التوجه اقتصادياً وأمناً من أجل العمل على إيجاد فرص التعاون وفضّ النزاعات بين أطراف النزاع في أفريقيا، التي بدورها ستخلق فرصاً متعددة للدول الخليجية للتدخل كجهات فاعلة، ومؤثرة في المشهد، وتقديم حوافز اقتصادية كبيرة من أجل ضمان تعزيز نفوذها في هذه القارة.

الهوامش

1. Karen Young, Master Developers: The New Sino-Arab Gulf Visions of Economic Development, <https://www.lawfareblog.com/master-developers-new-sino-arab-gulf-visions-economic-development>
2. Will Todman, The Gulf Scramble for Africa: GCC states' Foreign Policy laboratory, CSIS, November 20, 2018: <https://www.csis.org/analysis/gulf-scramble-africa-gcc-states-foreign-policy-laboratory>
3. South Africa says Saudi Arabia to invest \$10 billion in the Country, Focus on Energy, Reuters, July 12, 2018: <https://www.reuters.com/article/us-safrica-saudi-energy/saudi-arabia-to-invest-at-least-10-billion-in-southafrica-focus-on-energy-south-africa-presidency-idUSKBN1K22JR>
4. Will Todman, The Gulf Scramble for Africa: GCC states' Foreign Policy laboratory, CSIS, November 20, 2018: <https://www.csis.org/analysis/gulf-scramble-africa-gcc-states-foreign-policy-laboratory>
5. Wim Plaizier, Two truths about Africa's agriculture, World Economic Forum, January 22, 2016: <https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-africa-can-feed-the-world/>
6. Qatar invests half billion dollars in Sudan agriculture, food sectors, Al Araby, June 20, 2018: <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2018/6/30/qatar-invests-half-billion-dollars-in-sudan-agriculture->
7. عُمان تدخل حرب الموانئ .. هل تملأ الفراغ الإماراتي في القرن الأفريقي؟ <https://www.noonpost.com/content/27133>
8. حرب الموانئ .. كيف حولت الإمارات القرن الأفريقي من الاقتصاد إلى العسكرة؟ <https://www.noonpost.com/content/27024>

تقييم نظام النزاهة في العراق (خارطة طريق عملية)

غزوان المنهلاوي*

2019-5-21

المقدمة:

تعمل العديد من الحكومات والمنظمات الدولية على وضع آليات لتشخيص الفساد وتحديد أسبابه؛ بهدف وضع الخطط، والبرامج المناسبة لمكافحة، أو الوقاية منه في قطاعات الدولة المختلفة، وانسجاماً مع ذلك وضعت منظمة الشفافية الدولية أَمْوِذْجاً لقياس مدى قدرة الدولة على مكافحة الفساد عبر تقييم نظام النزاهة الوطني فيها، واعتماده أداةً عملية لتقويم منظومة مكافحة الفساد عبر تحديد نقاط القوة والضعف في الدولة من الناحيتين التشريعية والعملية؛ بهدف وضع الحلول المناسبة لتقوية نظام الدولة على مواجهة الفساد، تهدف هذه الورقة البحثية إلى وضع خارطة طريق عملية لتقييم نظام النزاهة في العراق من قبل الحكومة العراقية من طريق التعريف بأَمْوِذْج نظام النزاهة الوطني، وبيان مكوناته والمنهج المتبع في تقييمه، ووضع الإطار العام عملياً لتقييم مدى قدرة منظومة مكافحة الفساد في العراق على مواجهة الفساد أو الحد منه.

أولاً: تعريف عام لنظام النزاهة الوطني

وهو أَمْوِذْج لتقييم قدرة نظام الدولة على مواجهة الفساد -تقييم نظام مكافحة الفساد- وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية⁽¹⁾ في العام (2001)، بهدف تقييم قدرات مؤسسات الحكم الرئيسية وهيئات القطاع الحكومي والجهات الفاعلة غير الحكومية في الدولة، بتقدير مدى قيامها بأدوارها الخاصّة بمكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد على المستوى القانوني -قوانين ونصوص تنظيمية-، وعلى المستوى العملي -التطبيق الفعلي-، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. ويعد تقييم نظام النزاهة الوطني أداة قياس مهمة كونه منهجاً متكاملًا لتشخيص الفساد، ويعبّر عن رؤية عملية شاملة لمواجهة الفساد⁽²⁾، فهو نظام تقييم شمولي لجميع القضايا والمجالات المتصلة بالحكم، ويشمل ذلك كلاً من:

- الإطار المؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية).

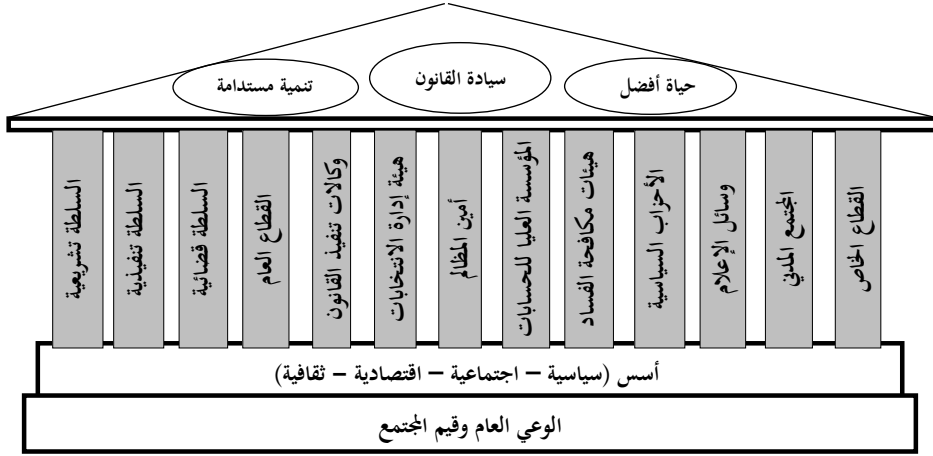
* ناشط مدني وخبير في مكافحة الفساد.

- الإطار القانوني (التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة، وتمنع انتشار الفساد).
 - السياسات العامة (استراتيجيات وخطط تنمية تأخذ بالحسبان مصالح المواطنين بكل فئاتهم).
- وفضلاً عن الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يعمل نظام النزاهة الوطني على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية كي لا تكون السلطة في يد واحدة، ويصبح كل من يشغل منصباً عاماً مسؤولاً عن عمله، ويخضع للمساءلة، بحيث يقوم كل طرف من أطراف النظام بدور المراقب والقيب، وهو نظام يعني الانتقال من نظام المساءلة العمودية القائم في ظل النظم الاستبدادية التي يحكمها طاغية أو حزب واحد إلى نظام المحاسبة الأفقية الذي يقوم على تعدد مؤسسات الرقابة والمحاسبة التي تحول دون إساءة استعمال السلطة.

ويتكوّن نظام النزاهة الوطني من ثلاث مكونات وكما مبين في أدناه⁽³⁾:

1. القاعدة: تمثل الأساس الذي يقوم عليها النظام، وهي الوعي العام، وقيم المجتمع.
2. الأعمدة: وهي عناصر نظام النزاهة الوطني التي يقوم عليها سطح النظام، وعلى الرغم من الاختلاف بين مجتمع وآخر في نوع الأعمدة التي تمثل أركان البناء في النظام فإن هناك عدداً محدداً من الأعمدة المتعارف عليها التي تمثل أنموذجاً لمختلف الدول يشمل (13) عموداً، وتمثل أعمدة نظام النزاهة قلب النظام، وهي التي تخضع لعملية التقييم بثلاث فئات هي:
 - مؤسسات الحكم الرئسية: وهي السلطات الثلاث في الدولة: (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).
 - هيئات القطاع الحكومي: تمثل المؤسسات الحكومية الأساسية التي لها أدوار أساسية ومهمة في مكافحة الفساد والوقاية منه في الدولة، وتشمل: (القطاع العام، ووكالات تنفيذ القانون، وهيئة إدارة الانتخابات، وأمين المظالم، والمؤسسة العليا للحسابات، وهيئات مكافحة الفساد).
 - الأطراف الفاعلة غير الحكومية: وهي الجهات ذات التأثير في نظام الدولة وتشمل: (الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص).

3. سطح النزاهة: ويمثل أهداف نظام النزاهة الوطني التي تشمل ضمان حياة أفضل، وسيادة للقانون، وتنمية مستدامة للمجتمع، إذ تكون ثلاثة قبة تستقر على السطح. وجميع هذه المكونات ينتج الشكل الآتي:



إن الوعي العام وقيم المجتمع تشكل القاعدة الأساس التي تستقر عليها الأعمدة التي تستقر فوقها، وتمنحها قوة إضافية؛ وعند غياب الوعي وضعف القيم الصالحة، يكون أساس البناء ضعيفاً وتصبح الأعمدة واهنة، وغير قادرة على حمل السطح الذي يمثل النزاهة الوطنية، إن كل عمود من الأعمدة مستقل عن الآخر، وله قوة تختلف عن قوة بقية الأعمدة، وضعف أحد الأعمدة سيزيد من الثقل، والضغط، والواقع على الأعمدة الأخرى، وإذا ضعفت عدة أعمدة يميل السطح، وتسقط أهداف نظام النزاهة الوطني.

ثانياً: كيف يتم تقييم نظام النزاهة الوطني للدول

يتم تقييم نظام النزاهة للدولة بتقييم كل عمود من أعمدة النظام الـ (13) بالاعتماد على ثلاثة أبعاد، وكل بُعد يحتوي على مجموعة من المؤشرات⁽⁴⁾، وعلى وفق الجدول الآتي:

المؤشرات (القانون والممارسة)	الأبعاد
الموارد	القدرة
الاستقلالية	
الشفافية	الحوكمة
المساءلة	
النزاهة	
مؤشرات خاصة بكل عمود بحسب مهامها	الدور في سياق نظام النزاهة

يمنح كل مؤشر درجة بحدود (0 - 100) من حيث الإطار القانوني-نصوص قانونية تنظيمية تم إقرارها-، ومثلها من حيث الممارسة العملية-الواقع الفعلي المطبق-، إذ يُحدّد سؤال واحد لكل مؤشر مدعوم بعدد من الأسئلة التوجيهية، أو الاسترشادية.

يطلب تقييم من شخصين بالحد الأدنى لكل عمود أحدهم على الأقل يمثل العمود الذي، يتم تقييمه؛ أي يعمل داخل العمود والآخر خبير في الموضوع من خارج العمود، ويكون التقييم على وفق نظام درجات بتدرج من (0 - 100) درجة تُحسب تراكمياً بزيادة مقدارها (25) درجة، أي إن هناك خمس قيم محتملة للتقدير، هي: (0، 25، 50، 75، 100)، وبعدها يتم حساب درجة كل عمود من أعمدة النزاهة لغرض بيان قوة العمود في النظام، ويتم تصنيف قوة العمود على وفق الدرجة الحاصل عليها، فيصنف العمود بأنه قوي جداً إذا كانت الدرجة بحدود (81 - 100)، وقوي إذا كانت بحدود (61 - 80)، ومتوسط حال كونها (60-41)، وضعيف عند (21 - 40)، وضعيف جداً عند (0 - 20).

ثالثاً: الإطار العام لتقييم نظام النزاهة في العراق

في هذه الفقرة سيتم تكييف أنموذج نظام النزاهة الوطني على وفق حالة الدولة العراقية؛ بما يوافق الدستور العراقي، والتشريعات النافذة، وطبيعة عمل المؤسسات العراقية بتحديد ما يقابل كل عمود من أعمدة نظام النزاهة الوطني - الأعمدة التي لها دور في مكافحة الفساد - على وفق النظام العراقي الحالي، وتحديد دور كل عمود من الأعمدة موضوع التقييم كون مؤشرات التقييم تختلف من عمود إلى آخر بحسب المهام، وكما في أدناه:

1. السلطة التشريعية (مجلس النواب العراقي، ومجالس المحافظات والأقاليم).

- التشريع (الإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد).

- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

2. السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، والمحافظون).

- إدارة دوائر الدولة والقطاع العام (ممارسة الأنشطة الإدارية والحكومية).

- المشاركة في مكافحة الفساد (رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد).

3. السلطة القضائية (مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية،

وجهاز الادعاء العام، وهيئة الإشراف القضائي).

- مراقبة أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية.

- التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد.

4. القطاع العام (دوائر الدولة، ووزارات، وجهات غير مرتبطة بوزارة).

- التعاون مع المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لمنع الفساد.

- توعية الأفراد وتعريفهم بدورهم في مكافحة الفساد.

- ممارسة الرقابة الإدارية الداخلية.

-
- تقليل مخاطر الفساد عبر النزاهة في المشتريات.
 - 5. وكالات تنفيذ القانون (المؤسسات الأمنية).
 - ملاحقة الفاسدين، وتنفيذ الأحكام القضائية بحقهم.
 - التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
 - 6. هيئة إدارة الانتخابات (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات).
 - تنظيم الحملات الانتخابية.
 - إدارة الانتخابات.
 - إعلان نتائج الانتخابات.
 - 7. أمين المظالم (لا توجد في العراق مؤسسة باسم أمين المظالم، إنما توجد مؤسسة تقوم بمهمة مشابهة لمهمة أمين المظالم؛ وهي المفوضية العليا لحقوق الإنسان).
 - التحقيق في الشكاوى وتقديم التوصيات بشأنها.
 - دعم الممارسات الجيدة والترويج لها.
 - 8. المؤسسة العليا للحسابات (ديوان الرقابة المالية الاتحادي).
 - تدقيق مالي فعال، ومراقبة إنفاق المال العام أينما وجد.
 - اكتشاف حالات الفساد والإبلاغ عنها.
 - تقويم الإداء المؤسسي.
 - تحسين الإدارة المالية.
 - 9. هيئات مكافحة الفساد (هيئة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين).
-

• دور هيئة النزاهة:

- التحقيق في قضايا الفساد تحت إشراف القضاء.
- الوقاية من الفساد (ملاحقة الكسب غير المشروع).
- نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة.

• دور مكاتب المفتشين العموميين:

- المراجعة والتدقيق على أعمال الوزارة، أو الجهة غير المرتبطة بوزارة.
- تلقي الشكاوى والتحرّي عنها.
- إجراء التحقيق الإداري.
- إحالة المخالفات إلى جهات التحقيق الجزائي.

10. الأحزاب السياسية

- تمثيل المجتمع.
- الالتزام بمكافحة الفساد.

11. وسائل الإعلام (شبكة الإعلام العراقي، ووسائل الإعلام الأخرى).

- التقصي عن حالات الفساد وكشفها للرأي العام.
- تعريف المواطن بمخاطر الفساد.
- تثقيف المواطن بمتطلبات الحكم الرشيد.

12. المجتمع المدني: (المنظمات غير الحكومية، والجمعيات العلمية، والاتحادات، والنقابات المهنية).

- مساءلة الحكومة.

- تقويم السياسات، والخطط والبرامج.

- توعية المجتمع بآثار الفساد.

13. القطاع الخاص

- الالتزام بمحاربة الفساد والمشاركة في سياسة مكافحته.

- دعم المجتمع المدني.

الخاتمة:

لغرض تبني منهج إصلاحية شامل على مستوى الدولة بما ينسجم مع التجارب الدولية نقترح أن يتم تقييم نظام النزاهة في العراق؛ كونه من الأدوات التشخيصية ذات الطابع العملي، التي تعمل كجهاز إنذار لمتخذي القرار في تحديد نقاط الضعف، والقوة في نظام الحكم، وتقديم الحلول؛ لتحسينه ضد الفساد، ونقترح أن تكون على وفق الخطوات الآتية:

1. تبني نظام النزاهة الوطني من قبل أعلى سلطة إدارية في الدولة متمثلة بمجلس الوزراء؛ بغية تقييم نظام النزاهة في العراق عبر الأنموذج المعد في هذه الدراسة، على أن يكلف فريق عمل مستقل يعمل بالتعاون مع المتخصصين والمجتمع المدني؛ من أجل ضمان الحصول على نتائج موضوعية، وتهيئة المتطلبات لتطبيق مخرجاته كسياسات عملية لمكافحة الفساد -على سبيل المثال: إعداد مشروعات القوانين اللازمة، وإرسالها إلى مجلس النواب، أو تحديد القوانين الصادرة، ولم يتم تطبيقها-، فضلاً عن اعتماد مخرجات التقييم كمدخلات لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات المقبلة؛ كونها الأداة العملية للحكومة لمكافحة الفساد.

2. قيام مجلس النواب بتشريع جميع القوانين التي نصّ عليها الدستور العراقي لغرض إكمال الإطار القانوني للدولة، والقيام بالإصلاح القانوني ولاسيما التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد التي تنتج من مخرجات تقييم نظام النزاهة الوطني للعراق، فضلاً عن تعزيز مجلس النواب لدوره الرقابي على أعمدة النزاهة ولاسيما مؤسسات الحكم الرئيسية وهيئات القطاع الحكومي.

3. وضع التوصيات الناتجة عن تقييم نظام النزاهة الوطني للعراق موضع التنفيذ العملي ضمن الخطط والاستراتيجيات الخاصة بمؤسسات الدولة.

الهوامش:

1. منظمة الشفافية الدولية: منظمة دولية غير حكومية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام (1993) من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن، لها أمانة عامة في برلين في ألمانيا وتضم فروعاً في أكثر من (100) دولة اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد تشمل (مؤشر مدركات الفساد، المقياس العالمي للفساد، مؤشر دافعي الرشوة)، وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة"، قامت المنظمة بتقييم نظام النزاهة الوطني لأكثر من (100) دولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في تلك الدول.
2. مجموعة مؤلفين، "نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)"، إصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، (2009).
3. تقييم نظام النزاهة الوطني لكل من (مصر، ولبنان، والأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس)، إصدار منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمات مجتمع مدني محلية تعمل في هذه الدول.
4. دراسات حول نظام النزاهة الوطني (مصر، ولبنان، والأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس)، إصدار منظمة الشفافية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمات مجتمع مدني محلية تعمل في هذه الدول.

من أجل تنظيم قانون للباعة المتجولين في العراق

جنان الجابري*

2019-6-15

تشكل ظاهرة البيع في الشارع ظاهرة اقتصادية عالمية، إذ تشير الدراسات إلى أن هؤلاء الباعة يشكلون في دول أفريقيا -على سبيل المثال- ما نسبته (15-25%) من القطاع غير الرسمي، وهم يشاركون بما يتراوح بين (46-70%) من القيم المضافة في دول بنين، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكينيا، ومالي، ووتونس⁽¹⁾. وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق يبلغ عدد الباعة أو أصحاب البسطات للعام 2015 (46 ألفاً و 41) بائعاً متجولاً، وتشكل «نسبة العاملين من الإناث لا تزيد عن (1%)⁽²⁾. وإن «قيمة رأس المال المستثمر في الوحدات المتنقلة بلغ 73 مليار دينار»⁽³⁾.

توضح الدراسة المفصلة التي قدمتها أوخليا مزامي عن باعة الشارع في موزمبيق أشكال المضايقات التي يتعرّض لها أصحاب هذه المهنة، التي تتراوح بين إزالة عرباتهم، أو تكسيرها، أو مصادرتها أو اعتقالهم، وغيرها. وتؤكد الأبحاث الأكاديمية التي درست هذه الظاهرة بوجود عدة مشتركات بين الممارسات الحكومية ضد أصحاب البسطات في دول آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والعراق ليس استثناءً. وإن أصحاب هذه المهنة غالباً ما يتعرضون إلى عدة مضايقات من قبل المؤسسات الحكومية في مدّهم⁽⁴⁾؛ إذ شهدت ضواحي العاصمة بغداد وبعض المحافظات هذا النوع من الممارسات تحت أسباب مختلفة منها: عدم التجاوز على أملاك الدولة، الحفاظ على المال العام، ورعاية جمال المدينة.

من الواضح أن ظاهرة الباعة المتجولين تثير ردود أفعال متباينة من جهات رسمية وأخرى غير رسمية، ولاسيما من قبل العاملين في هذا القطاع الاقتصادي، فضلاً إلى ما تناوله وسائل الإعلام الاجتماعي والرسمي. يقدم راي بروملي Bromley Ray⁽⁵⁾ في بحثه (باعة الشارع والسياسة العامة .. نظرة عالمية) مجموعة حقائق يطرحها كلا الطرفين، أولئك المدافعون عن عمل باعة الشارع، والمعارضون لهم؛ إذ يسوق بروملي في بحثه بعض الحقائق التي يركن إليها المدافعون والتي تتمثل بالآتي:

أولاً: إن هذا النشاط هو جزء مهم في تقديم السلع والخدمات للمستهلكين، وهو يساعد

* مستشارة في السياسات الاجتماعية ودور منظمات المجتمع المدني في العراق، دكتوراه في السياسات الاجتماعية من جامعة باث في بريطانيا.

بنحو مباشر أو غير مباشر بهذا النشاط الاقتصادي.

ثانياً: إن اختيار هذا النوع من النشاط هو تعبير عن حق الأفراد باختيار النشاط الاقتصادي الذي يرتأوه مناسباً لهم.

ثالثاً: إذا نظمت الحكومة هذا النشاط فيمكن أن يكون مصدراً لجباية الأموال عبر فرض نسبة من الضرائب تقع على عاتق هؤلاء الباعة.

رابعاً: إن هذا النشاط يوفر دخلاً للذين يمارسون هذا العمل ولأسرهم.

خامساً: إن هذا العمل يوفر الفرصة للأشخاص لاختبار قدراتهم التجارية في البيع والشراء وتطويرها؛ ولهذا السبب يجب تشجيع هذا النوع من العمل. وهو أيضاً يوفر الفرصة لإمكانية «ارتقاء السلم» بتوسيع أعمالهم، وزيادة مواردهم المالية.

سادساً: إن هذا النوع من العمل يجعل الباعة قريبين من المستهلكين، بحيث يوفرون لهم السلع التي قد لا تكون قريبة من المستهلك بخلاف ذلك، فضلاً عما يمكن أن يقدموه من صور جمالية من حيث تعدد أنواع البضائع والسلع التي يعرضونها في الأسواق.

سابعاً: يتمتع هذا العمل بمرونة عالية من حيث اختيار ساعات العمل، وأيام الأسبوع التي يعمل فيها البائع على بيع بضاعته.

• وبخلاف وجهات النظر تلك التي تشجع هذا النوع من العمل، هنالك فريق من المشككين والرافضين للقيام بهذا العمل، وإن المبررات التي يسوقها هذا القسم تكمن في:

أولاً: إن هؤلاء الباعة عادة ما يتواجدون في الأماكن المزدحمة، وهم ليسوا موزعين بنحو متساوٍ على المناطق الجغرافية؛ مما يؤدي إلى اكتظاظ الأماكن وزيادة معدلات الازدحام في شوارع دون غيرها؛ مما يرتب ضغطاً على حركة المرور أو حتى مزاحمة لحركة المشاة والمتبضعين في الأسواق. وامتداداً لما تقدم يمكن أن يسببوا ازدحامات في أماكن مثل الأماكن الترفيهية.

ثانياً: يشكل باعة الشارع قوة منافسة لأصحاب المحال والمتاجر؛ مما يؤدي إلى انخفاض مبيعات الأخير؛ وبناءً عليه، فإن حركتهم وقدرتهم على التنقل ستعطيها الفرصة للتهرب من الضرائب والالتزامات التي عادة ما تفرضان على أصحاب المحال والمتاجر.

ثالثاً: يعترض أصحاب هذا الرأي أن من الصعب ملاحقة بائع الشارع لدفع الضرائب، وهو لا يسجل كل مبيعاته بحيث تكون قابلة للمتابعة.

رابعاً: إن باعة المواد الغذائية في الشارع قد يعرضون صحة المستهلكين إلى الخطر، نظراً لتعرض موادهم إلى الهواء والتلوث. وإن تلك الأسباب التي أوردها راي بروملي في بحثه المذكور، ومن كلا الجانبين، تنطوي على وجهات نظر جدية بأن تؤخذ في الحسبان.

على الرغم من وجود وجهات نظر متباينة تجاه هذه المهنة، يمكن للمرء أن يقرر في أي جانب سيقف. لكن حين يتعلق الأمر بحياة مئات الآلاف فإنه ما عاد أمراً شخصياً، بل يجب على الدولة أن تقرر سياستها الاجتماعية بهذا الشأن. وستدافع هذه المقالة عن وجهة النظر القائلة: إن الذين يمارسون منحدرين من طبقات اقتصادية فقيرة، ومع ارتفاع نسبة البطالة فإن على صناعات القرار السياسي والسياسات الاجتماعية أن يتعاملوا مع هذه الظاهرة بجدية، وأن يضعوا سياسات عامة تخدم الفرد، وتخدم بالمجتمع عموماً.

لقد سعى قانون البلديات رقم (165) لعام (1964) في المادة (43) لتنظيم عمل الباعة المتجولين، إذ ينص على مسؤولية البلدية في (تعيين الأراضي للمقاصد العامة على اختلاف أنواعها.. منها مجال الباعة المتجولين)⁽⁶⁾. بيد أنه -بعد عام 2003 وتغيير معظم القوانين في العراق- لم يقر أي قانون، ولم تطرح أية سياسة اجتماعية خاصة بعمل العاملين في هذا القطاع الاقتصادي ولاسيما مع ازدياد أعداد العاملين في هذا القطاع وفي عموم مدن العراق؛

لذا -وفي ظل الافتقار إلى التشريعات والسياسات الاجتماعية من قبل الدولة لتنظيم هذا القطاع الاقتصادي- يُترك العاملون في هذا القطاع -باعة الشارع- وكأهم في صراع وتنازع دائمين مع موظفي الدولة بشأ، «استخدام المكان العام». وإن وظيفة الدولة ومسئوليتها هو وضع سياسة واحدة، تأخذ بالحسبان مصالح هذه الفئة من العمالة التي يمكن أن نطلق عليها عمالة هشّة وغير رسمية، وبين مسؤولية الدولة تجاه تنظيم عدم التجاوز على أملاك الدولة، والحفاظ على المال العام، ورعاية جمال المدينة.

إن وضع قانون واضح وسياسة اجتماعية واضحة ومعروفة لدى العاملين في هذا القطاع، هو من صلب وظائف الدولة، إذ إن البيع في الشارع هو جزء من الفعاليات الاقتصادية، وهي جزء لا يتجزأ من الأعمال الاقتصادية التجارية أو الخدمية، ويجب أن تقدم الدولة حلاً واضحاً وسياستين اجتماعية واقتصادية واضحتين، تشكل مرشد عمل لموظفي الدولة، ويكون باعة الشارع على اطلاع عليها.

وهنا، يمكن الاستشهاد بتجارب البلدان النامية، فقد وضعت الحكومة في الهند قانوناً يعدّ من أفضل القوانين المكتوبة فيما يخص باعة الشارع، الذي أصدرته في عام 2014⁽⁷⁾. وفي مصر أيضاً قدمت الحكومة مشاريع لصياغة قوانين كونها أهدافاً استراتيجية ليس فقط لحل المشاكلات (فرص العمل، والفقر)، بل أيضاً من أجل توفير البيئة القانونية الصالحة والمواتية لإقامة العمل للباعة واستمراره واستقراره. لقد بادرت مصر بتقديم قوانين تهدف إلى تنظيم عمل باعة الشارع عبر تقنين وضعهم وحماية حقوقهم وتعريفهم بواجباتهم⁽⁸⁾. وقد أوضحت سلامة في مقالتها المنشورة في كانون الثاني 2018 أن مشروع القانون المصري استهدف «وجود تنظيم شعبي يمثل الباعة الجائلين في كل محافظة يشارك في إصدار التراخيص، وفي متابعة العمل، وفي تقديم المساعدات الفنية والاجتماعية للباعة الجائلين، مع وجود تعريف محدد وواضح للبائع المتجول يساعد كثيراً في تحديد الفئة، وتقديم المساندة والدعم لها وتسهيل الوصول إليها. لكن لم يصدر قانون بهذا الشأن بعد.

لذا يمكن اقتراح سياسة اجتماعية أمام المشرع العراقي من أجل تدارس مستلزمات تنظيم عمل باعة الشارع، من أجل حماية مصدر معيشة هذه الفئة وحقوقهم من جهة، وتنظيم شؤون المدينة والحفاظ على المال العام وجمال المدينة من جهة أخرى. وفيما يأتي بعض المقترحات العامة بهذا الشأن.

1. إصدار قانون يخص عمل باعة الشارع يتضمن مختلف الجوانب الخاصة بهذه الفئة من حيث حقوقها وواجباتها والتزاماتها. فإصدار هكذا قانون بأسرع وقت ممكن سيساعد على إنهاء النزاعات التي تجري يومياً وفي عموم محافظات العراق عن أحقية عمل باعة الشارع في مزاوله هذه العمل من عدمها.
2. استحداث دوائر خاصة في بلديات المحافظات، وتخصيص الأماكن والمكاتب اللازمة والملاك الوظيفي والبشري المعني بعمل تنظيم باعة الشارع؛ من أجل أن يتهيأ لتلك الدوائر القدرة والإمكانية للقيام بأعمالها.
3. يمكن لهذه الدوائر أن تشكل لجاناً لتنظيم باعة عمل باعة الشارع، وأن تقنّن مختلف نواحي نشاطهم. على سبيل المثال: إحصاء باعة الشارع في المدينة وضمن صلاحياتها، وعمل مجرد في أوقات زمنية محددة في كل سنة أو في كل خمس سنوات بعدد توزيع باعة الشارع وأماكنهم، وتخصيص أماكن محددة للباعة حسب البقعة الجغرافية للمنطقة التي يعملون فيها، والالتزام بالضوابط الخاصّة بنظافة المكان وبقية الالتزامات التي يفرضها العمل في الشارع.

4. وضع شروط وتعليمات واضحة لباعة الشارع توضح وتحدد فيها حقوقهم وواجباتهم، والقيام بجملات تثقيفية لشرح القانون. على سبيل المثال: تحديد فيما إذا يمكن لأفراد الأسرة وأي شخص يمارس عمله ضمن شروط البيع في الشارع والتزاماته، وفيما إذا كان البائع له حق الانتقال من منطقة إلى أخرى، وتحديد السن القانونية لمزاولة هذه المهنة، وتوزيع بطاقات عمل توضح ممارستهم لهذه المهنة، وتوضيح فيما إذا كان يسمح لأفراد أسرة البائع بمزاولة العمل، واستخدام الشهادة في حالة إصابته، أو العجز، أو موته حتى انتهاء صلاحية الشهادة.
5. من أجل ضمان أن يكون هنالك تمثيلاً لباعة الشارع، إذ يمكن أن يصر إلى تشكيل لجان للإشراف على عمل باعة الشارع في المدينة تتكون من مسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن محترفي هذا العمل من الباعة أنفسهم، تضم بينها الرجال والنساء، وكذلك تمثيل الأشخاص المعاقين من أجل تأمين تمثيل واسع للباعة.
6. تحديد الحقوق القانونية لبائع الشرع من حيث إعطاؤه الفرصة لمقاضاة الإجراءات الحكومية فيما إذا وجدها غير منصفة، ويحق له -أو لها- استدعاء لجنة باعة الشارع في حالة حصول أي تظلم من ممارستها أو وجود أي غبن لحقوقه.

إن ما ذكر من نقاط هي بعض من الأمور التي يمكن أن يتدارسها صناع القرار من أجل تنظيم عمل باعة الشارع، فكما أوضحت الإحصائيات المتوافرة، فإن أعداد العاملين في هذه المهنة يعدون بعشرات الآلاف، وعلى الأرجح هم في تزايد، ولاسيما مع وجود نسب البطالة العالية، التي يسعى العاطلون إلى تدبر أمور معيشتهم وحياتهم بأكثر السبل المتيسرة. ومع توجه العراق إلى تبني سياسات النيوليبرالية وتقليص دور الدولة في أن يكون المستخدم للأيدي العاملة، والسعي إلى تحويل الأيدي العاملة لتجد فرصة عملها في القطاع الخاص، ولاسيما أن أصحاب البسطات ينحدرون من أوساط وطبقات اجتماعية واقتصادية متفاوتة، فبعضهم لم يكمل دراسته، أو هو من الأميين، وبعضهم من ذوي الشهادات العليا، والذين لم يجدوا مصدراً للمعيشة، لا فرص عمل لهم، ولا ضمان بطلاة؛ الأمر الذي اضطرهم للجوء إلى ممارسة هذا العمل.

ولا يقتصر وجود هذه الحقيقة على العراق فحسب بل هي موجودة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ ومن هنا يمكن الاستنتاج مما تقدم بضرورة أن يضع صناع القرار في العراق على عاتقهم مسألة تنظيم عمل باعة الشارع أو باعة البسطات، استناداً إلى تجربة البلدان الآسيوية أو الأفريقية المتقدمة بهذا الشأن. إذ عبر وجود قوانين منظمة لهذا النشاط الاقتصادي، يمكن

الاستغناء عن كل أعمال هدر إمكانيات باعة البسطات التي هي محدودة أساساً، وسلبهم من فرصة لكسب معيشتهم. وهي يعبر كذلك عن مدى إيلاء صناع القرار، والسلطات التنفيذية الاهتمام لمختلف الفئات الاجتماعية ومصادر معيشتها، فضلاً عن تنظيم هذا النشاط كونه عملاً اقتصادياً، وهو جزء لا يتجزأ من العمل الاقتصادي-التجاري، وسيعكس أيضاً اهتمام السلطات المسؤولة بالعمران، وجمال المدينة، وتنظيم النشاطات بالنحو الذي لا ينتهك الأخيرة.

الهوامش:

1. Mazhambe, A. (2017) . Assessment of the Contribution of Street Vending to the Zimbabwe Economy. A Case of Street Vendors in Harare CBD https://www.researchgate.net/publication/328064910_Assessment_of_the_Contribution_of_Street_Vending_to_the_Zimbabwe_Economy_A_Case_of_Street_Vendors_in_Harare_CBD
2. المصدر السابق.
3. بغداد. أين (2015) التخطيط: أكثر من 46 ألف بائع متجول في العراق برأس مال 73 مليار دينار. <http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=24065>
4. السومرية نيوز (2012) ظاهرة الباعة المتجولين في العراق <https://www.alsumaria.tv/news/51715/>
5. Bromley. R(2000) Street Vending and Public Policy: A Global Review. https://www.researchgate.net/publication/235275868_Street_Vending_and_Public_Policy_A_Global_Review
6. قانون إدارة البلديات رقم (165) لسنة (1964) <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/3407.html>
7. Government of India (2014). THE STREET VENDORS (PROTECTION OF LIVELIHOOD AND REGULATION OF STREET VENDING) ACT, 2014. <http://legislative.gov.in/sites/default/files/A2014-7.pdf>
8. سلامة. س. (2018) قانون جديد لمواجهة فوضى الباعة الجائلين. <https://www.youm7.com/story/2018/1/4/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86>

أوراق بحثية لكتاب المركز

خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق والاحتمالات)

محسن حسن *

2019-4-9

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية مقارنة بشأن احتمالات تعرّض الاقتصاد الخليجي لهزات واضطرابات إقليمية مفاجئة، يترتب عليها انكماشه وتوقعه بعيداً عن التعاطي الإيجابي مع دول الجوار -ولاسيما مع العراق-، ورصد أهم البدائل والخيارات المتاحة أمام الاقتصاد العراقي لمواجهة تلك الهزات المحتملة حال حدوثها.

مقدمة:

يحاول العراق جاهداً أن يلحق بركب المنافسة الاقتصادية على المستوى الدولي، وتمثّل العلاقات الاقتصادية الخارجية في بعدها الإقليمي، أهمية كبرى، وخطوة أولى في سبيل تحقيق هذا الهدف؛ لكن ما تشهده الأبعاد الإقليمية من اضطرابات متعددة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني -ولاسيما لدى جيران العراق في منطقة الخليج- عادة ما تؤدي إلى إرباك الحركة الاقتصادية القائمة والمتبادلة بين العراق ودول هذه المنطقة، بل إلى إرباك الأوضاع العراقية عموماً؛ إذ "أدى جيران العراق دوراً كبيراً -إيجابياً وسلبياً- في استقراره وإعادة بنائه"⁽¹⁾.

وتنبئ معطيات المشهدين (الدولي والإقليمي) عن احتمالات تؤكد دخول منطقة الخليج حالة صراع مزدوج مع كل ما هو سياسي واقتصادي خاصّ باستقرار الداخل الخليجي من جهة، وبالتقاطعات الإقليمية والدولية المرتبطة بالحالة الإيرانية من جهة أخرى؛ الأمر الذي يعني

* باحث وأكاديمي من مصر.

-بالضرورة- أن يكون العراق -باعتباره مكوناً جغرافياً أصيلاً ضمن المنطقة الخليجية؛ حيث يمثل رأس الخليج الشمالي بامتداد 58 كيلومتراً- أحد المحاور الرئيسة لحالة الصراع الخليجية المشار إليها، ولاسيما في ظل ما يمثله من ركيزة اهتمام ثابتة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف الخليجي) من جهة، ومن قبل اللاعبين الإقليميين المتنافسين على الساحة العراقية -وعلى رأسهم تركيا وإيران- من جهة أخرى⁽²⁾.

ويعزز من تلك الاحتمالات معاناة الداخل الخليجي الراهن من جملة تداعيات طارئة كالأزمة الخليجية وأزمة خاشقجي؛ مما يعني مجملاً إمكانية ظهور تحفظ اقتصادي مفاجئ ومضطرب في هذه المنطقة؛ ”ففي خضم انكماش أسعار النفط، والتوقعات بضعف السوق الخليجية لسنوات مقبلة، لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تحمّل ضمانات المساعدات الاجتماعية والاقتصادية المرهقة التي كانت تقدمها لمواطنيها على مدى عقود ماضية“⁽³⁾.

وانطلاقاً من جملة الاعتبارات السابقة، فقد رأت هذه الدراسة -عبر منهج تحليلي وصفي- أهمية التقييم المحتمل والمتوقع من تداعيات الحالة الخليجية، على حجم التعاطي الاقتصادي مع العراق، وكذلك رصد أهم الخيارات والبدائل العراقية المتاحة، لمواجهة اضطراب اقتصادي محتمل ومستقبلي في منطقة الخليج، وهو ما استغرقت الدراسة في مدخل وثلاثة محاور، على وفق نقاط العرض التالية:

مدخل:

محفزات التقارب الاقتصادي بين العراق ودول الخليج ودوافعه:

حين تأمل العلاقات الراهنة بين العراق والخليج، فإنه يمكن التأكيد على أن هذه العلاقات فيما بعد العام 2003، وحتى الآن باتت ”تتسم بالتقارب والانفتاح انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين“⁽⁴⁾.

ويمكننا رصد نخبه من المحفزات الدافعة إلى تطوير تلك العلاقة، وهي على النحو التالي:

(1) **محفزات الأمن والإرهاب والتوازن الإقليمي:** إذ يحتل العراق أهمية أمنية وإقليمية قصوى من المنظور الخليجي، مما يقتضي ”خلق توافق عراقي-خليجي عن متطلبات الأمن الإقليمي وشروطه والقبول بالعراق كطرف في معادلات الأمن الخليجي مستقبلاً“⁽⁵⁾. ويفرض تعقد المشهد الأمني الحدودي بين العراق ودول المنطقة تعاطياً حتمياً لحفظ الاستقرار؛ فمثلاً تفرض الحدود الصحراوية المشتركة بين العراق والسعودية - بطول 812 كيلومتراً- تنسيقاً أمنياً بين البلدين، وقد اقتضى قيام الأخيرة بتمويل وبناء حاجز أمني على طول هذه الحدود بكلفة 2 مليار دولار لمنع تسلل العناصر الإرهابية، وغيرها⁽⁶⁾، وبدافع تحقيق توازن إقليمي فاعل، تسعى دول الخليج لدعم العراق واستقطابه حتى لا يؤدي ضعفه إلى ”الإخلال بالتوازنات العسكرية والأمنية في منطقة الخليج، مقابل القوة العسكرية لإيران“⁽⁷⁾.

(2) **محفزات السوق المحلية لدى الطرفين ودوافعها:** هي محفزات متبادلة، لاستيفاء متطلبات النمو الاقتصادي ودعم حركة الأسواق المالية والتجارية في كلٍّ؛ فالعراق -مثلاً- في حاجة ماسة لنقل عدوى التحسن الإيجابي الكبير الذي تشهده أسواق المال الخليجية، التي ”أخذت مساراً تصاعدياً منذ عام 2008 إذ بلغت نحو 559.682 مليون دولار، ارتفعت إلى 993.8484 مليون دولار عام 2013، وهو ما عزز السيولة النقدية لتلك الأسواق وطوّرت نشاطها“⁽⁸⁾، ولاسيما في ظل عجز الأسواق العراقية المماثلة عن تحقيق ما أنجزته الأسواق الخليجية من ”دفع عملية التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات إنتاجية الاستثمار“⁽⁹⁾.

(3) **محفزات التكامل والتنويع الاقتصادي:** وفي هذا الإطار تظهر حاجة العراق الماسة للانفتاح الاقتصادي على منطقة الخليج، ولاسيما بعد أن استطاعت الأخيرة تحقيق إنجازات في التنويع الاقتصادي؛ فقد بلغ متوسط نمو القطاعات غير النفطية لدول الخليج 8.6% تقريباً في المدة من

2000 / 2014، وارتفع حجم مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 12 % عام 2000، إلى 70 % عام 2013، وارتفعت الصادرات الخليجية غير النفطية للسلع والخدمات من 13 % / 2000، إلى 30 % / 2012؛ الأمر الذي ساعد في خلق ما يقرب من 70 مليون وظيفة خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁰⁾.

ومما سبق، يتضح ارتباط كلٍّ من العراق والدول الخليجية بحاجات ماسة ومشتركة للتعاون، على وفق مقتضيات السياسة والاقتصاد في المحيطين الإقليمي والدولي.

المحور الأول: أبعاد العلاقات الاقتصادية بين العراق ومنطقة الخليج ومؤشراته

أدى ظهور تنظيم داعش منذ العام 2014 إلى الإضرار الواضح بالاقتصاد العراقي، وكذلك إلى تهديد المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية للدول الخليجية؛ الأمر الذي آل إلى بروز الحاجة المتبادلة للتعاون الشامل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي؛ ويمكن رصد مؤشرات العلاقات الاقتصادية المشار إليها من طريق الآتي:

1) حجم التبادل التجاري والاقتصادي: بصفة عامة تسجل المؤشرات تطوراً إيجابياً، وإن كان بطيئاً التسارع؛ فحجم الصادرات العُمانية للعراق -مثلاً- قفز من 57.5 مليون دولار عام 2004، إلى 260.3 مليون دولار عام 2012⁽¹¹⁾، ويحتل العراق المرتبة الثالثة عربياً والخامسة عالمياً شريكاً تجارياً للإمارات؛ إذ تبلغ حصة سلع إعادة التصدير بين البلدين خمسة مليارات دولار تقريباً، بينما بلغ حجم التجارة البينية 15 مليون دولار على وفق تقديرات العام 2012⁽¹²⁾، وأما المملكة العربية السعودية فهي تستحوذ على واردات العراق؛ إذ "بلغت الصادرات السعودية إلى العراق في عام (2016) (2.3) مليار ريال سعودي، حوالي (613.3) مليون دولار"⁽¹³⁾. وعلى الرغم من اتصاف المؤشرات التجارية بين العراق ودول الخليج عموماً بالتواضع بعد العام 2003⁽¹⁴⁾ بيد أن العام 2013 شهد بدايات ارتفاع مؤشر الصادرات العراقية للخليج، وبنسبة قُدّرت بـ 7.2 % مقارنة بصادراتها العربية الأخرى، وبنسبة 4.2 % مقارنة بالصادرات العراقية لدول العالم من غير

الدول الخليجية⁽¹⁵⁾، وقد تركزت العلاقات الاقتصادية البينية بين العراق ودول الخليج -بالعموم- في مجموعة من السلع أهمها: ”أجهزة التبريد والمكيفات، وصناعة الألمنيوم، والمواد الصحية، والسيارات، وقطع غيارها، والمنسوجات، والملابس القطنية، ومستلزمات الطباعة، والزيوت البترولية، فضلاً عن المواد الغذائية“⁽¹⁶⁾.

2. الأنماط الاقتصادية القابلة للتطوير: توجد العديد من أنماط الاقتصاد القابلة للتطوير البيني لدى كل من العراق ومنطقة الخليج، وتعد الصناعات الثقيلة من بين أهم الأنماط القابلة للتطوير، ولاسيما بعد أن ”أصبحت دول الخليج منتجاً رئيسياً للسلع الصناعية الثقيلة (الألمنيوم، والبلاستيك، والإسمنت)، ومورداً لها في الأسواق الاقتصادية النامية“⁽¹⁷⁾، وتعد ”المواد الغذائية، ومواد البناء، والتعبئة والتغليف، والصناعات الدوائية، والمعادن الثمينة والجواهر، والكيمائيات من أبرز الصادرات السعودية إلى العراق“⁽¹⁸⁾. وتعد مجالات المال، والأعمال، وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية، وتمويل تطوير البنية التحتية، وتعزيز الأمن، وإعادة الإعمار، من بين أهم مجالات التعاون المشترك بين العراق والكويت⁽¹⁹⁾، في حين يعدّ مجال الصناعات والمنتجات المعدنية من بين المجالات المشتركة والمتداولة في العراق ودول الخليج؛ حيث تحل السعودية في المرتبة الأولى في هذه المنتجات، تليها قطر، فالكويت، ثم العراق⁽²⁰⁾، وتعد تجارة الذهب من المجالات القابلة للتطوير أيضاً؛ فقد ”اعتمدت الأسواق العراقية مؤخراً على الذهب الجاهز والقادم من الإمارات والسعودية“⁽²¹⁾. وتعد ”قطاعات الموانئ، والغاز، والنقل، والمواصلات في العراق مشرعة الأبواب للاستثمار الخليجي“⁽²²⁾.

3. طبيعة الاعتمادية العراقية على الاقتصاد الخليجي: كقوة اقتصادية ونفطية كبرى، فإن العراق ”يشكل الرقم الأصعب في المعادلة الاقتصادية في المنطقة؛ إذ يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية، وهو رابع دولة في الإنتاج العالمي للنفط، فضلاً عن ثرواته الهائلة المكتشفة وغير المكتشفة كالفوسفات، والكبريت، والزنبق، وغيرها“⁽²³⁾، وتأريخياً سنجد أن الاعتمادية

العراقية على الاقتصاد الخليجي، ضعيفة ومتواضعة؛ ففي مرحلة ما قبل النفط، كان العراق يمثل الملاذ الاقتصادي لأهم الدول الخليجية ”وفي مقدمتها الكويت حيث كان العراق يصدر المنتجات الزراعية والجلود والإسمنت“⁽²⁴⁾، وفي المرحلة النفطية، ازدادت هذه الاعتمادية ضعفاً؛ نتيجة التماثل في امتلاك النفط، والرغبة التنافسية في تصديره للدول الصناعية الكبرى ”وهو ما جعل صورة التعاون المتبادلة قليلة في ضوء هذا التماثل“⁽²⁵⁾؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن اعتمادية العراق على الاقتصاد الخليجي، كانت أكثر انفتاحاً وقت الأزمات والحروب، كما كانت الحال إبان الحرب العراقية-الإيرانية مثلاً⁽²⁶⁾. وطبقاً لمؤشرات حركة التبادل التجاري المعاصر، فإن العراق ”يعتمد على معظم استيراداته من السلع والبضائع على دول الجوار، ولاسيما إيران وتركيا، وبنسبة أقل على السعودية والأردن والكويت“⁽²⁷⁾.

المحور الثاني: الاضطرابات الاقتصادية المحتملة في منطقة الخليج ومؤثراتها الإقليمية

إن ”دول مجلس التعاون الخليجي من أقل البلدان في العالم تضرراً من الأزمات الاقتصادية العالمية“⁽²⁸⁾؛ لذا فإن نوعية الاضطرابات الاقتصادية المحتملة هنا ستكون -في الأغلب- نتيجة عوامل داخلية خاصة بتطورات العوامل الجيوسياسية في الداخل الخليجي أو المحيط الإقليمي، والتي يمكن أن يترتب عليها تقوقع الاقتصاد الخليجي أو انكماشه بعيداً عن محيطه بشكل عفوي تلقائي أو مقصود متعمد، ولاسيما تجاه العلاقات العراقية-الخليجية.

وعلى وفق هذا الإطار، فإنه يمكن تناول هذه الاضطرابات المحتملة، ومدى مؤثراتها الإقليمية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية في العراق، عبر نقاط العرض التالية:

أولاً: مستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل المخاطر:

على الرغم من قوة الاقتصاد الخليجي وعنفوانه -الذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله مجتمعة 1.6 تريليون دولار على وفق تقديرات 2014، وبلغت صادراتها نحو 861 مليار دولار،

ووارداتها 476 مليار دولار وفق تقديرات العام نفسه⁽²⁹⁾ إلا أنه لا يمكن - في ظل المخاطر الإقليمية والدولية - ضمان بقاء هذه القوة الاقتصادية مستمرة بالوتيرة نفسها، ولا سيما مع وجود سمات سلبية راسخة في المكون الاقتصادي الخليجي، قد يكون من شأنه زعزعة تلك القوة الاقتصادية الحاضرة على المديين المتوسط والبعيد؛ فمن السمات العامة لاقتصاديات الدول الخليجية ”أنها اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، وتعاني من ضيق نطاق السوق المحلية، وضآلة الملاكات البشرية، وقلة فعالية القطاع الزراعي، ومحدودية مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، والاعتماد على العمالة الأجنبية، وأخيراً ندرة الموارد المائية“⁽³⁰⁾.

• وبتدقيق النظر في البيئة المتأزمة والمحيطة بالاقتصاد الخليجي، فإنه لا يمكن استبعاد خضوعه للعديد من العوامل والمخاطر السلبية والكبيرة، التي يأتي في مقدمتها: ”تجدد الضعف أو التقلبات في أسعار النفط العالمية، أو التأثيرات غير المباشرة للتوترات الجيوسياسية على أسواق السلع الأولية والأسواق المالية، أو كليهما، وقد يؤثر أي تقييد مفاجئ في السيولة المالية العالمية، أو اضطراب الأسواق المالية على تكلفة التمويل لمنطقة مجلس التعاون الخليجي التي ما تزال احتياجها التمويلية ضخمة“⁽³¹⁾.

ثانياً: الاضطرابات الخليجية المؤثرة في الاقتصاد العراقي

تعدد أوجه الاضطرابات الخليجية المحتملة التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي، حالاً ومستقبلاً، ويمكن إيجازها في الآتي:

• الاضطرابات المؤدية إلى قيام منطقة الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ذات النفوذ الكبير لدى منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك)، بتخفيض أسعار النفط أو تجميده عند أسعار منخفضة، وهنا يجب الإشارة إلى تباين موقفي العراق والسعودية وتضادهما فيما يخص أسعار النفط؛ إذ ”تتمثل السياسة النفطية المنطقية للعراق في تحقيق أعلى الإيرادات الممكنة

على المدى القصير، للمساعدة في معالجة مشكلة الديون، والتعجيل بجلب الموارد اللازمة لرفع القدرة الإنتاجية العراقية، بينما تتمثل السياسة السعودية في المحافظة على الطلب وعلى حصتها في السوق على المدى الطويل، وعلى عدم رفع الأسعار خشية ظهور تدابير ادخار أو أشكال أخرى من ضغط الطلب في الدول المستهلكة“⁽³²⁾.

• الاضطرابات المؤدية إلى تراجع حجم الإنفاق العام في الداخل الخليجي، وليست أسعار النفط المنخفضة عالمياً ببعيدة عنها؛ بحيث يؤدي تراجع حجم الإنفاق العام خليجياً إلى ”محدودية نمو القروض الممنوحة في الداخل الخليجي“⁽³³⁾، مما يعني انكفاء القروض الخليجية على نفسها بعيداً عن التمدد الإقليمي؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الدعم الخليجي للعراق بنحو إجمالي، ولعل هذه النوعية من الاضطرابات هي الراجحة خليجياً في المستقبل المنظور، وخاصة في المملكة العربية السعودية، بفعل وجود أعباء واحتياجات كثيرة تثقل كاهل ميزانيتها“، ومعالجة هذه الاحتياجات الداخلية في بلد يشهد ارتفاعاً لمعدل البطالة وزيادة هائلة في نسبة الشباب وأموراً خطيرة تتعلق بالاستقرار الاجتماعي، تشكل على الأرجح بالنسبة للحكومة السعودية أولوية أكبر من بذل خدمات للعراق“⁽³⁴⁾.

• الاضطرابات المؤدية إلى تصعيد حدة الخلاف الخليجي مع إيران، وتوسيع هوة هذا الخلاف؛ إذ إن هذه النوعية من الاضطرابات تصبُّ غالباً في غير صالح الاقتصاد العراقي بنحو غير مباشر على الأقل؛ حيث يترتب عليها قيام الأطراف الخليجية الفاعلة بتطويق الاقتصاد الإيراني وإضعافه من طريق التحكم في توجيه أسعار النفط، وكذلك باستنفار الحليف الأمريكي في الاتجاه نفسه، ومن ثم فرض عقوبات اقتصادية على إيران كما هي الحال حالياً، وهو ما يعني الإضرار الاقتصادي بأحد أهم الشركاء الاقتصاديين والتجارين للعراق؛ فإيران هي ”ثاني بلد بعد تركيا من حيث حجم التبادلات التجارية مع العراق (6.7 مليار دولار/2017) وفق تقديرات رسمية“⁽³⁵⁾.

ثالثاً: أزمة خاشقجي والسعودية وأبعادها الاقتصادية المحتملة:

فاجأت هذه الأزمة الاقتصاد السعودي في توقيت حرج ومتأزم يعاني فيه من تراجع كبير؛ فبحسب البنك الدولي، فإن مؤشرات النمو الاقتصادي للمملكة، عانت مؤخراً من التراجع، ففي 2017 كان النمو متديناً بنسبة 0.2 %، وفي 2018 كان النمو متواضعاً جداً بنسبة 1.7 %، مقابل ضعف نمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 0.6 %، وارتفاع الدين العام من 11.8 مليار دولار في 2014، إلى 116.8 مليار دولار في 2018، على خلفية تراجع احتياطي النقد الأجنبي السعودي من 737 مليار دولار عام 2014، إلى 500.58 مليار دولار في 2018، أي ما يعادل فقدان 36 % من قيمته، بحيث اضطرت الصناديق السيادية إلى اقتراض ما يقرب من 12 مليار دولار من البنوك الدولية⁽³⁶⁾.

ومن أخطر تداعيات هذه الأزمة -ليست العراق منها ببعيد- أنها تضع الاقتصاد السعودي ومعه الاقتصاد الخليجي عموماً -بنحو غير مباشر- في مرمى العقوبات الاقتصادية الدولية كتلك التي تتعرض لها إيران حالياً؛ مما يعني ظهور حالة تشظٍ اقتصادية غير مأمونة العواقب والتداعيات، على مستوى المحيط الإقليمي الخليجي، ولاسيما مع حالة العقاب الاقتصادي الجماعي التي تعرضت لها المملكة جراء هذه القضية، في ظل قيام أغلب المؤسسات الاقتصادية العالمية والدولية، بسحب أو تجميد استثماراتها، وهو ما فُدرت خسائره بنحو 100 مليار دولار⁽³⁷⁾؛ مما يعني مجملًا ”توجه السياسة الخارجية السعودية للانكماش، بالتزامن مع غياب المشروع السياسي واتباع سياسة التخندق والتحصن والإدارة التشغيلية“⁽³⁸⁾.

رابعاً: عقوبات أمريكا على إيران ومؤثراتها في اقتصاد الخليج:

تتمثل الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، في كونها إحدى أدوات ترامب في ابتزاز الاقتصاد الخليجي من جهة، وتقليل النفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى؛ وفي

الحالتين، يتضرر الاقتصاد العراقي؛ فالتضييق على إيران يحرم العراق من الحصول على السلع الحيوية كالغذاء، والإلكترونيات، والأدوية، وغيرها بأسعار رخيصة، ويوقف ضخ صادرات إيرانية غير نفطية للأسواق العراقية بقيمة 5.5 مليار دولار سنوياً⁽³⁹⁾، وإن ابتزاز الاقتصاد الخليجي -ولاسيما السعودي- نفطياً يهبط بأسعار النفط إلى حدود متدنية، ولا يتضرر منها سوى الاقتصاد العراقي أيضاً، هذا فضلاً عن أن توتر العلاقة بين أمريكا والخليج من جهة، وإيران من جهة ثانية، يترتب عليه حشر الاقتصاد العراقي في الزاوية بفعل حتمية ومقتضيات الشراكة العراقية مع الولايات المتحدة⁽⁴⁰⁾، فضلاً عما ينتج عن هذا التوتر من إقحام المنطقة في صراع يتضرر منه العراق وبقية الأطراف المتصارعة سياسياً واقتصادياً وأمنياً؛ وهو ما يعني مجملاً أن السياسة الأمريكية في المنطقة ككل، تتمخض عن "حرب اقتصادية مقنعة تجرح كبرياء العراق، وتمنعه من النهوض الاقتصادي، وتشجع أطراف خليجية للإضرار به"⁽⁴¹⁾.

المحور الثالث: خيارات العراق في مواجهة الاضطراب الاقتصادي في الخليج

أشرنا آنفاً إلى أن الاعتمادية الاقتصادية العراقية على منطقة الخليج لا تشكل دعماً مؤثراً وجذرياً في الاقتصاد العراقي المعاصر حتى الآن؛ فمصالح العراق النفطية الحالية تتعارض مع مثيلاتها الخليجية، وإن أوجه التبادل التجاري والاقتصادي في القطاعات غير النفطية لم يرق بعد إلى الحدود الفاعلة والمؤثرة أيضاً، وفي ظلّ غلبة الرعيّة النفطية لدى الطرفين، بالتزامن مع مشكلات مشتركة في إطار تنويع مصادر الدخل وتعظيم الموارد غير النفطية.

ولكن الاعتبار السابقة لا تعني حتماً أن العراق لا يتأثر باضطرابات الخليج الاقتصادية، فلم يقل أحد بذلك؛ إذ أن العراق الذي يشكل رأس الخليج الشمالي، لا بدّ أن تطاله الآثار السلبية الخليجية على المستويات كافة وخاصة الاقتصادية منها، وهي حقيقة واقعية، يجب أن تأخذ حقيها من الاهتمام لدى الذهنية الاقتصادية العراقية المعاصرة، عند التخطيط والتطوير والبحث عن البدائل والخيارات؛ لذا فإن الأسئلة التي تطرح نفسها هنا: كيف يتجنب العراق اضطرابات الخليج الاقتصادية؟ وما خياراته وبدائله المتاحة لتحقيق هذا الهدف؟ وهو ما نحاول البحث له

عن ردود وإجابات، من خلال نقاط العرض التالية:

1- خيارات الانفتاح الجزئي خليجياً:

في ظل رجاحة التعارض في المصالح النفطية بين العراق ومنطقة الخليج، بل وربما رجاحة عنصر التنافسية في تلك المصالح أحياناً كثيرة، فإنه يتوجب بناء آلية عراقية لتفعيل الانفتاح الاقتصادي الجزئي - والمتاح حالياً - على منطقة الخليج، كبديل تمهيدي لاعتماد وبناء آلية أكثر تكاملاً وانفتاحاً في المستقبل، وهو ما يمكن أن يرتكز إلى جملة الخيارات والبدائل التالية:

- إيجاد طرق ووسائل اقتصادية خلاقة؛ لتحويل ديون العراق لمنطقة الخليج، ولاسيما الديون الكويتية⁽⁴²⁾، لاستثمارات متبادلة بين الطرفين؛ ويمكن هذا من طريق "آلية تحويل القروض إلى حقوق ملكية عبر الأنظمة المتطورة للهندسة المالية، وهي الآلية التي يمكن أن تتيح استرداد الكويت جزءاً من ديونها، وتعزز فرص القطاع الخاص الكويتي في الاستثمار المباشر في العراق، وتؤدي إلى انفتاح هيكل اقتصاد العراق على المستثمرين من الكويت وبلدان الخليج الأخرى"⁽⁴³⁾.
- تهيئة الأجواء الاستثمارية العراقية لاستيعاب رغبة القطاع الخاص الاستثماري بالدول الخليجية في الانفتاح على السوق العراقية، وهو ما يستطيع العراق من خلاله تنويع موارده المالية بعيداً عن النفط؛ إذ "تقدر حجم الفرص الاستثمارية التي يمكن للعراق أن يوفرها للمستثمرين الخليجيين والأجانب بأكثر من 100 مليار دولار"⁽⁴⁴⁾.
- التوظيف الجيد لاستعادة العراق عضويته في اتحاد غرف دول الخليج العربية، من أجل استنهاض الصناعات الاستراتيجية المتجمدة - ولاسيما في جنوب العراق - كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة، وكذلك من أجل تنشيط قطاع الاستثمار العقاري الذي يمتلك فيه الخليجيون خبرات واسعة ورؤوس أموال جاهزة⁽⁴⁵⁾.

2- خيارات الإنعاش الاقتصادي الداخلي:

- لا شك أن العراق يمتلك بدائل وخيارات على مستوى إنعاش اقتصاده الداخلي، وهي خيارات مرهونة بمجموعة الإجراءات الآتية:
- محاربة الفساد المالي والإداري، وإحكام السيطرة على الموارد المالية للدولة، وهو أمر أفاض فيه كثيرون، كون الفساد أهم الأسباب الصارخة وراء ظاهرة التراجع الاقتصادي في العراق.
- التركيز على استنهاض المعايير الاقتصادية والتجارية المؤدية إلى الإسراع في انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى رأس هذه المعايير، انتشال الصادرات العراقية الدولية من أسر الربيع النفطي المهيمن على إيرادات الموازنة العامة والنقد الأجنبي، ولاسيما أن المنظمة "تستبعد النفط الخام كونه سلعة ضمن مجموعة السلع التي يتاجر بها دولياً، وهو الأمر الذي ما زال يشكل جوهر التناقض في انضمام العراق إلى تلك المنظمة"⁽⁴⁶⁾.
- استعادة الفاعلية الاقتصادية للقطاعات العراقية غير النشطة، وعلاج التشوهات في هيكلية هذه القطاعات؛ فقطاع الصناعة التحويلية مثلاً تراجع إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP من 4.2 % عام 2002 إلى 0.4 % عام 2012، وقطاع الزراعة من 8.6 %، إلى 1.5 % للمدة نفسها⁽⁴⁷⁾، وكل هذا يحتاج إلى تنشيط وإنعاش داخلي، ولاسيما عبر الاستثمار؛ فالقطاع الزراعي -على سبيل المثال- يمكن أن يكون خياراً اقتصادياً واعداً مع امتياز الأراضي العراقية بالخصوبة وارتفاع معدلات الإنتاج، وقلة تكاليف الاستثمار الزراعي، قياساً بدول الجوار، فقط يحتاج الأمر إلى توفير تنافسية إيجابية للمنتج الزراعي العراقي، وتعديل "قوانين الملكية وقانون 177 وقانون التأجير"⁽⁴⁸⁾.
- الإسراع في رفع الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط العراقية لتجنب الهدر المالي؛ إذ "نجد أن العراق يمتلك 12 مصفاة بطاقة تكرير 667 ألف برميل يومياً، لكنها لا تعمل بكامل طاقتها

الإنتاجية؛ مما جعل العراق يعتمد على استيراد المشتقات بمبالغ تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة⁽⁴⁹⁾، ومن جهة أخرى، فإن خسائر العراق المالية كبيرة نتيجة عدم استثمار الغاز الطبيعي؛ ففي المدة من 2006 حتى 2011 قدر متوسط الخسائر بـ 52.9 مليار دولار، و147 مليار دولار لمتوسط المدة من 2012 وحتى 2016، وهي خسائر قابلة للزيادة في ظل السياسات الاقتصادية الحالية⁽⁵⁰⁾.

العمل على تحقيق الأمن الغذائي للعراق انطلاقاً من الإنتاج الزراعي المحلي، وتعزيز مفاهيم وفلسفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار قطاع الأعمال العراقي، من خلال هيكله المؤسسات المترهلة وتكثيفها في مكونات اقتصادية صغيرة ومُحكمة، إلى جانب خلق مؤسسات السوق عبر هذه المكونات، ودعمها مالياً، مع توفير الحماية الاجتماعية لها عبر أطر تشريعية⁽⁵¹⁾.

3- خيارات الانفتاح على الاقتصاد التركي:

تركيا شريك اقتصادي مركزي بالنسبة للعراق، ودوماً تظل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذا الشريك المركزي، قابلة للتطوير وتوسيع دائرة الانفتاح والتعاطي الإيجابي، خاصة وأن الشراكة الاقتصادية التي تجمع بين البلدين، مبنية على روابط سياسية متينة بالنسبة لتركيا تجاه العراق؛ حيث تتبنى الأولى سياسات دولية وإقليمية هادفة إلى دعم وتعزيز وحدة الأخيرة، ورفض أية طروحات تؤدي إلى تفتيتها إلى جيوب أو دول على أساس عرقي أو طائفي، إلى جانب التخندق الإيجابي خلف دعم حكومة مركزية قوية وقادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي بها⁽⁵²⁾.

وتسجل إمكانات وخيارات الانفتاح العراقي اقتصادياً على تركيا، إيجابية دائمة ونسبية -حالياً ومستقبلاً- قياساً ببقية الخيارات المماثلة، كالخيار الإيراني مثلاً، وذلك للاعتبارات الآتية:

- تمثل تركيا "بوابة دخول العراق المباشرة الأولى إلى الأسواق الأوروبية؛ فتجارة الشاحنات العراقية تعبر من مركز هابور الحدودي، في حين يعبر خطان نفطيان الأراضي التركية إلى محطات ضخ النفط على البحر المتوسط في جيهان"⁽⁵³⁾.

- تمتاز العلاقات التركية - الأمريكية بتوافق إيجابي على شكل البناء السياسي الواجب إقراره وتثبيتته في العراق على كل المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة؛ لذا يمكن التأكيد على أن علاقات اقتصادية فاعلة بين العراق وتركيا، لن تُقابل بعراقيل أمريكية كتلك التي يعاني منها العراق جراء علاقاته الاقتصادية والسياسية بإيران، والجدير بالذكر أن علاقات تركيا القوية بالاتحاد الأوروبي تعد إحدى المسوغات القوية لحيوية التقارب العراقي-التركي⁽⁵⁴⁾.
- تحتاج البلدان إلى بعضهما في ملفين اقتصاديين من أخطر الملفات لكليهما، هما: ملف النفط بالنسبة لتركيا، وملف المياه بالنسبة للعراق؛ فتركيا "بلد غير نفطي ولا يمتلك الغاز الطبيعي؛ مما يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانيته؛ لذا فهو يطمح في الحصول على أفضلية نفطية مع العراق مقابل المياه"⁽⁵⁵⁾.

تفتتح حركة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، على آفاق قابلة للتطوير، وخاصة في المرحلة الراهنة؛ فقد "احتل العراق المرتبة الرابعة بين أكثر الدول المستوردة من تركيا خلال تشرين الأول 2018، وبواقع 852 مليون دولار"⁽⁵⁶⁾، وبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام نفسه نحو 16 مليار دولار، ويتوقع زيادته إلى حدود 20 مليار دولار للعام الحالي 2019.

4- خيارات التعاطي مع العقوبات الإيرانية:

لا يمتلك العراق خيارات قوية للتعاطي مع العقوبات الأمريكية على إيران، إلا بمقدار قدرته على التوظيف الجيد والمتالي لثقله السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بالنسبة لحلفائه الكبار في المنطقة والعالم -وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية-، فضلاً عن بعض الوسائل والطرق المروعة، كما حدث -مثلاً- حينما بادر العراق مؤخراً بإعلان وقف تعامل البنوك العراقية مع إيران بالعملة الأمريكية الدولار، لكنه في الوقت نفسه غضّ الطرف عن التعامل باليورو، ولكن على الرغم من قلة الخيارات، استطاع العراق الحصول على استثناءات أمريكية تسمح لها بالحصول على مستلزمات الطاقة والكهرباء من إيران. وفي واقع الأمر فإن العقوبات الأمريكية لن تستطيع وقف

العلاقات الاقتصادية القائمة بين العراق وإيران؛ ولعل تفوق الصادرات الإيرانية على الصادرات التركية للعراق خلال 2019، يثبت هذه الحقيقة؛ فقد بلغ حجم الصادرات الإيرانية للعراق خلال 2019 ما يقرب من 8 مليارات و750 مليون دولار⁽⁵⁷⁾.

5- خيارات إيجاد شركات اقتصادية جديدة:

من هذه الناحية، يمتلك العراق بدائل وخيارات كثيرة يمكنها توفير المصادر الداعمة البديلة حال توقفت حركة التبادل التجاري بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لأي سبب من الأسباب، ويمكن إيجاز أهم هذه الخيارات في الآتي⁽⁵⁸⁾:

(1) المبادرة العراقية بفتح وتفعيل شركات اقتصادية جديدة مع الاقتصادات الآسيوية المتطورة كالصين والهند وبقية الدول الآسيوية، والاستفادة من تجارها، وتذليل صعوبات فتح الأسواق المتبادلة مع هذه الأطراف.

(2) العمل على إيجاد شركات اقتصادية جديدة ومتطورة مع القارة الأوروبية عبر البوابة التركية، وقد يكون القيام بإنشاء سوق فورية للنفط الخام العراقي ومشتقاته فوق الأراضي التركية خطوة فاعلة في هذا الاتجاه.

(3) المبادرة العراقية بتذليل صعوبات انطلاق استثمارات الغاز الطبيعي العراقي في اتجاه الأسواق الدولية ولاسيما الأوروبية والآسيوية، عبر تفعيل أو استئناف الشركات الاقتصادية المتبادلة مع تركيا، وسوريا، والأردن؛ وهذه الأخيرة تحتاج العراق إلى توسيع دائرة التعاون النفطي معها على وجه الخصوص.

(4) العمل على إعداد خطط ووسائل مسبقة لتوظيف الاندماج التركي المحتمل مع دول الاتحاد الأوروبي؛ بما يعود على ديناميكية الاقتصاد العراقي بالفائدة واستعادة التعافي والنشاط.

استنتاجات:

بناءً على العرض السابق، يمكننا استنتاج الآتي:

- لا تعدّ الاعتمادية الاقتصادية المعاصرة للعراق على الأسواق الخليجية جذريةً في توجيه دفة الاقتصاد العراقي، لكنها ضرورية في إطار السعي إلى تعزيز السوق الوطنية المحلية، ونقل الخبرات والتجارب التشغيلية، وتشجيع الاستثمار، وهي أساسية ومحورية أيضاً في زمن الأزمات والطوارئ.
- الدوافع والمحفزات في اتجاه تعزيز العلاقات العراقية الخليجية المتبادلة تفوق بكثير دوافع ومحفزات التقاطع والتباين؛ وهو ما يظهر من تعاظم المصالح المشتركة على المستوى الأمني والاستراتيجي ثم على المستوى التجاري والاقتصادي من خلال قابلية التكامل السوقي والتبادل الاستثماري.
- المحور الجيوسياسي يؤدي دوراً كبيراً في توجيه الدوافع الاقتصادية المنفتحة خليجياً تجاه العراق، الذي يؤدي الوجود الإيراني خلاله الدور الأكبر في تكييف تلك الدوافع على وفق محددات الأخطار الإقليمية التي تشكلها طهران على دول مجلس التعاون الخليجي بحسب ما يعتقده المجلس.
- تشابه البيئة الاقتصادية العراقية نظيرتها الخليجية في الحاجة الماسة لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن هيمنة الربيع النفطي، لكن البيئتين تتعارضان غالباً من حيث توجيه أسعار النفط وخفض حصص إنتاجه أو زيادتها، لكن يبقى العراق هو الخاسر الأكبر في هذه المعركة الإنتاجية بفعل غلبة النفط الخليجي في الأسواق العالمية، وتواضع تكاليف استخراجه (4 أو 5 دولارات لكل برميل).
- تعدّ الصناعات الثقيلة والمعدنية وتجارة الذهب والموانئ والغاز، أهم المجالات القابلة للتطوير بين العراق ومنطقة الخليج، فضلاً عن الكيماويات والصناعات الدوائية، في حين تعد الكويت والإمارات هما الأكثر وجوداً في الأسواق العراقية الاستثمارية، مقابل حضور متنامٍ للسعودية، ومتطور حديثاً لقطر.

- الاقتصاد الخليجي أكثر تماسكاً أمام الأزمات المالية الدولية، لكنه أكثر هشاشة أمام تداعيات الأزمات الاقتصادية الداخلية، وكذلك أمام تراجع الأسعار العالمية للنفط أو تنامي مؤشر التوترات الجيوسياسية على أسواق السلع الأولية والأسواق المالية، وأيضاً أمام الأزمات الطارئة الخاصة كالأزمة الخليجية وأزمة خاشقجي، وهو ما تظهر دلائله الحالية من تراجع القدرات الخليجية على مواكبة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لعموم الخليجيين، قياساً بقدرات سابقة.
- إن تعرض الأسواق الخليجية لاضطرابات إقليمية أمر وارد ومحتمل، والعراق يمتلك بدائل متعددة تغنيه عن الاعتماد على هذه الأسواق، حال تجميدها أو إغلاقها لسبب أو لآخر، أهمها الأسواق التركية، والأوروبية، وشركات الاقتصاد الآسيوي، فضلاً عن استنهاض الاقتصاد الداخلي، وإمكانية فتح أسواق جديدة.

توصيات:

- توظيف الفرص الواعدة الحالية والمتمثلة في القابلية المثالية للانفتاح المتبادل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز الاقتصاد العراقي، مع أخذ الحيطة والحذر لأي مفاجآت غير متوقعة، من طريق تأمين الأسواق البديلة، وتعزيز الانفتاح عليها، وإيجاد شركات فاعلة مع الجار التركي والأردني تجاه الأسواق الآسيوية والأوروبية.

الهوامش

1. انظر: سكوت لاسنسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة)، ص: 1، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf (بتصرف يسير).
2. تجدر الإشارة هنا إلى عدة تقاطعات دولية وإقليمية تجعل من العراق ساحة تنافس واستقطاب شديدين على المستوى الإقليمي والدولي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تُعدُّ العراق بوابتها المثلى لكبح جماح التمدد الإيراني، ودول الخليج تنظر إلى العراق حالياً كونه القطر الأجدر بالاستقطاب والاحتواء والدعم لأهداف مقاربة، بينما إيران تعمل بنحوٍ متأن على الاحتفاظ بدورها المؤثر والفاعل في توجيه المشهد العراقي العام على كل المستويات.
3. انظر: جاستن غنغرل، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، دراسة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بتاريخ 29 آب/أغسطس 2016، تأريخ الزيارة لهذا الموقع وللمواقع التالية فبراير/مارس 2019، متاح على: <https://carnegie-mec.org/2016/08/29/ar-pub-64408>. (بتصرف في العبارة).
4. انظر: علي، سليم قاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، بتاريخ 2017/12/6، متاح على: <https://democraticac.de/?p=50859>.
5. انظر: علي، سليم قاطع، (مصدر سابق)، (بتصرف).
6. انظر: كاظم، ظلال جواد، وعبد عون، مرزوق أحمد، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 27، 2018، ص: 304، و312، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=147009>، (بتصرف).
7. انظر: كاظم، محمد كريم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42 / 2009، ص: 75، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60805>، (بتصرف يسير).
8. انظر: الربيعي، رجاء خضير عبود، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من 2007 / 2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 1، 2017، ص: 151، و152، متاح على: http://www.journalofecon.com/papers/jch_paper_2018_102330590.pdf، (بتصرف يسير).

9. المصدر السابق نفسه، ص: 159 (بتصرف).
10. انظر: أيمن، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية..دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018، ص: 139، متاح على: https://democraticac.de/?page_id=50832. (بتصرف).
11. انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة (1991/2013) دراسة تحليلية، بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص: 13، و 14 متاح على: <https://bit.ly/2YD8Kzr>
12. المصدر السابق نفسه، ص: 14 (بتصرف).
13. انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 21 نوفمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/78119>.
14. شكلت نسبة التجارة البينية للعراق مع دول الخليج مستويات متواضعة تراوحت بين 0.1%، و 0.6% في المدة من 2004 إلى 2013 (راجع: عبيد، سالي عدنان، مصدر سابق، ص: 13).
15. انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي، مصدر سابق، ص: 13 (بتصرف).
16. انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية في المجال الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 19، 2010، ص: 343، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35027>.
17. انظر: لوسون، فريد إتش، منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر، (الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج .. تقرير موجز)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون، قطر، 2012، تقرير رقم 3، ص: 13، متاح على: <https://www.files.ethz.ch/isn/134307/ARABICPoliticalEconomySummaryReportFinal.pdf> (بتصرف يسير).
18. انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط، مصدر سابق (بتصرف).
19. المصدر السابق نفسه (بتصرف).

20. انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية للدول العربية)، إصدارات صندوق النقد العربي 2016، ص: 234، متاح على: <https://www.amf.org.ae/ar>. مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).
21. انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، مصدر سابق، ص: 343 (بتصرف).
22. المصدر السابق نفسه، ص: 350.
23. انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، تقرير مركز الروابط، مصدر سابق (بتصرف يسير).
24. انظر: عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي، مصدر سابق، ص: 6.
25. المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف).
26. خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، قامت دول الخليج ببيع النفط العراقي نيابة عن العراق في الأسواق الدولية بسبب ظروف الحرب، ومن ثم إرسال إيراداته المالية للداخل العراقي، كما قدرت المنح الخليجية للعراق في هذا التوقيت بما يزيد على خمسين مليار دولار، وبالطبع لا يخفى هنا سر هذه المساعدات الخليجية، وهو أن الحرب كانت مع الغريم الإيراني (راجع: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100922_gulfstatesandiraq_tc2).
27. انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 11 ديسمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/79369>.
28. انظر: نيفين حسين، المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية.. المؤشرات والدلالات، منشورات إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإماراتية، 2016، ص: 3 (بتصرف يسير).
29. المصدر السابق، الصفحة نفسها.
30. انظر: المسفر، محمد صالح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع 1998، ص: 12، متاح على: http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/colleges/cbe/documents/issuesvol9.pdf.
31. انظر: المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، العدد الأول، يونيو/حزيران 2017، ص: 3، متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/919361497357666314/pdf/116205-v2-replacement-PUBLIC-Gulf-Economic-Monitor-Arabic-June-2017.pdf>.

32. انظر: مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية والعراق.. النفط والدين وتناحر طويل مستمر، التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير (العراق وجيرانه)، الصادرة عن معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157 يناير/كانون الثاني 2006، ص: 6-7، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/sr157_arabic.pdf (بتصرف).

33. المصدر السابق نفسه، ص: 17 (بتصرف يسير).

34. انظر: مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية والعراق، مصدر سابق، ص: 11.

35. انظر: تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية تحت عنوان: (أزمة تضرب السياحة الدينية في العراق بسبب العقوبات على إيران)، نقلاً عن صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 16/8/2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/71767> (بتصرف يسير).

36. انظر: حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين، بتاريخ 19/10/2018، متاح على: <http://khaleej.online/GJW4BX>، (بتصرف).

37. انظر: حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين، بتاريخ 19/10/2018، متاح على: <http://khaleej.online/GJW4BX>، (بتصرف).

38. انظر: التدايعات الإقليمية لمقتل جمال خاشقجي، حلقة نقاشية مغلقة، كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، ومركز دراسات الخليج، ملخص سياسي رقم 1، نوفمبر 2018، ص: 2، متاح على: <http://www.qu.edu.qa>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

39. راجع تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحت عنوان: (مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بعد العقوبات الأمريكية)، بتاريخ الخميس 6 سبتمبر 2018، متاح على: <https://futureuae.com>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير).

40. ترتبط العراق بشراكة استراتيجية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تستثمر العراق في سندات وأذون الخزانة الأمريكية بمبالغ مالية كبيرة تزيد على 20 مليار دولار، فضلاً عن أن السوق الأمريكية تستوعب صادرات عراقية نفطية قيمتها 10.7 مليار دولار سنوياً (راجع التقرير السابق نفسه، بتصرف).

41. انظر: باسماويل، عبد الكريم، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012، ص: 292، متاح على: <https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0618.pdf>، (بتصرف).
42. تجدر الإشارة هنا إلى أن الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول الخليجية التي قدمت إعفاءات وتنازلات عن ديونها لدى العراق التي بلغت 5.8 مليار دولار، في حين أن الديون الكويتية المتبقية على العراق -منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990- والمستحقة الدفع بقرارات أممية، التي تصل إلى 4.4 مليار دولار تقريباً على وفق آخر التصريحات الرسمية الكويتية، إذ تمثل إشكالية كبيرة للعراق، وإن التنازل عنها يحتاج إلى تشريعات معقدة جداً يصعب اتخاذها في الدوائر الرسمية الكويتية على المديين القريب والمتوسط، وهو ما يحتم البحث عن بدائل اقتصادية واعدة لجدولتها والتخلص منها.
43. راجع: التميمي، عامر ذياب، ديون العراق للكويت: لماذا لا تحول لاستثمارات؟ تقرير صحيفة الحياة السعودية، بتاريخ 11 أبريل 2012، متاح على: <http://www.alhayat.com>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).
44. انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، مصدر سابق، ص: 343.
45. انظر: العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية، ص: 350 (بتصرف).
46. انظر: شذى خليل، الاقتصاد العراقي بين سياسة الإغراق وعوائق الاندماج الدولي، تقرير مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 27 أكتوبر 2018، متاح على: <https://rawabetcenter.com/archives/76601>.
47. انظر: عجلان، حسين حسن، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية.. الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 27، 2017، ص: 3، متاح على: <https://www.iasj.net/ia>، sj?func=fulltext&aId=123379، (بتصرف يسير).
48. انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، مصدر سابق.
49. انظر: عدنان، خالد صاحب، التنافس الإيراني التركي في العراق بعد 2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، 2015، ص: 18، متاح على: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_5_1.pdf

50. انظر: عجلان، حسين حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية...، مصدر سابق، ص: 8 (بتصرف).
51. انظر: السرحان، حسين أحمد، الاقتصاد العراقي ورؤية 2030: المصمون والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 28/3/2018، متاح على: <http://fcds.com/economical/1029>، (بتصرف).
52. انظر: هنري ج.باركي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (تركيا والعراق.. أخطار وإمكانات الجوار)، ص: 2، متاح على: https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf، (بتصرف).
53. المصدر نفسه، ص: 11 (بتصرف يسير).
54. المصدر نفسه، ص: 2 (بتصرف).
55. انظر: الحسيناوي، جعفر بملول، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص: 95، متاح على: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_122.pdf، (بتصرف).
56. انظر: شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، مصدر سابق (بتصرف يسير).
57. راجع الرابط: 2019/2/9، <https://ar.rt.com/lf1l>.
58. انظر: الشهوان، نوفل قاسم، قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها، منشورات منتدى الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا)، 2008/9/28، متاح على: <https://ar.rt.com/lf1l>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

قائمة المصادر والمراجع

- (1) إبراهيم صالح، العراق وتركيا تبحتان توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية، وكالة الأناضول التركية: <https://www.aa.com.tr>
- (2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية للدول العربية)، إصدارات صندوق النقد العربي 2016: <https://www.amf.org.ae/ar>
- (3) التميمي، عامر ذياب، ديون العراق للكويت: لماذا لا تحول لاستثمارات؟، تقرير صحيفة الحياة السعودية: <http://www.alhayat.com>
- (4) الحسيناوي، جعفر بهلول، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013: http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_122.pdf
- (5) الربيعي، رجاء خضير عبود، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من 2007 / 2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 1، 2017: http://www.journalofecon.com/papers/jch_paper_2018_102330590.pdf
- (6) السرحان، حسين أحمد، الاقتصاد العراقي ورؤية 2030: المضمون والتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2018/3/28: <http://fcds.com/economical/1029>
- (7) الشهبان، نوفل قاسم، قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها، منشورات منتدى الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا): <https://ar.rt.com/lflr>
- (8) العبيدي، محمد عبد الرحمن، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الخليجية في المجال الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 19، 2010: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35027>

(9) العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:

<http://rawabetcenter.com/archives/78119>

(10) المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، العدد الأول، يونيو/حزيران 2017:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/919361497357666314/pdf/116205-v2-replacement-PUBLIC-Gulf-Economic-Monitor-Arabic-June-2017.pdf>

(11) المسفر، محمد صالح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع 1998:

http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/colleges/cbe/documents/issuesvol9.pdf

(12) أيمن، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية..دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018:

https://democraticac.de/?page_id=50832

(13) باسماعيل، عبد الكريم، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، منشورات جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012:

<https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0618.pdf>

(14) جاستن غنغر، الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج، دراسة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016:

<https://carnegie-mec.org/2016/08/29/ar-pub-64408>

- (15) حنين ياسين، بعد اغتيال خاشقجي.. اقتصاد السعودية أمام منحدر خطير، تقرير موقع الخليج أونلاين: <http://khaleej.online/GJW4BX>
- (16) سكوت لاسنسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة):
https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf
- (17) شذى خليل، الاقتصاد العراقي بين سياسة الإغراق وعوائق الاندماج الدولي، تقرير مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية:
<https://rawabetcenter.com/archives/76601>
- (18) شذى خليل، مكافحة الإرهاب الزراعي في العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: <http://rawabetcenter.com/archives/79369>
- (19) عبيد، سالي عدنان، إمكانات التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المدة (1991/ 2013) دراسة تحليلية، بحث مقدم لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017:
<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF.pdf>
- (20) عجلان، حسين حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية.. الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 27، 2017:
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=123379>
- (21) عدنان، خالد صاحب، التنافس الإيراني التركي في العراق بعد 2003، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015:
http://nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_5_1.pdf

(22) علي، سليم قاطع، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، 2017: <https://democraticac.de/?p=50859>

(23) كاظم، ظلال جواد، وعبد عون، مرزوق أحمد، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 27، 2018: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=147009>

(24) كاظم، محمد كريم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42/2009: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60805>

(25) لوسون، فريد إتش، منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر، (الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج .. تقرير موجز)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، 2012: <https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1835/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.pdf>

(26) مكميلان، جوزيف، المملكة العربية السعودية والعراق .. النفط والدين وتناحر طويل مستمر، التقرير الثالث ضمن سلسلة تقارير (العراق وجيرانه)، الصادرة عن معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157 يناير/كانون الثاني 2006: https://www.usip.org/sites/default/files/sr157_arabic.pdf

(27) نيفين حسين، المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية .. المؤشرات والدلالات، منشورات إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارة الاقتصاد الإماراتية، 2016

(28) هنري ج.باركي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير(تركيا

والعراق .. أخطار وإمكانات الجوار):

https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf

قيادة الجامعات إلى التصنيفات العالمية خطوات عملية لرؤساء الجامعات العراقية

إعداد: د. عباس كاظم * - ** د. زياد يوسف عبد عون

2019-4-22

المقدمة

تنوع التصنيفات العالمية للجامعات، وتتعدد الجهات المانحة لها، وأهم ما يميّز هذه التصنيفات صفتان: الأولى: أنها تصنيفات غير متكاملة، ولكل واحد منها طريقته في احتساب تصنيف الجامعات، والثانية: أنها تصنيفات قوية التأثير حيث يمكن للتصنيف العالمي لأي جامعة أن يؤثر بقوة على أمور كثيرة مهمة منها التحاق الطلبة والخبراء الأكاديميين بتلك الجامعة، فرص الحصول على تمويل للبحث العلمي، ومخصصات التمويل الحكومي، وسمعة وهيبة تلك الجامعة على المستوى المحلي أو الدولي، فضلاً عن فرص التعاون التي تتوق تلك الجامعة إلى الحصول عليها؛ لذا، من المهم جداً أن تبذل الجامعات قصارى جهدها لضمان أن تكون البيانات التي تقوم بتجميعها للدخول في التصنيفات العالمية نظيفة، ودقيقة، ومركزية، وسهلة الوصول والتحديث.

تحتاج عملية جمع البيانات الخاصة بالتصنيفات العالمية تكامل العمل بين ثلاثة محاور مهمة: المحور الأول: هو تعاون وتفاعل الباحثين في هذه العملية من حيث تقديم بيانات دقيقة عن جهودهم البحثية وحساباتهم الإلكترونية. أما المحور الثاني: فهو مشاركة المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات في هذه العملية؛ لضمان وجود قاعدة بيانات مركزية تسهل عملية جمع البيانات، وتحديثها وضمان مركزيتها. ويمثل المحور الثالث: أقسام التسجيل والموارد البشرية والجودة والأداء لضمان إدارة المعلومات بطريقة قانونية دقيقة. ويمكن أن يساعد العمل كفريق واحد واستخدام أنظمة مخصصة، سواء أكانت نابعة من الداخل (من إعداد الجامعة) أم طرف ثالث (شركات إدارة البيانات)، في ضمان تحقيق الجامعة لأفضل تصنيف ممكن، سواء أكانت قد حققت بالفعل مكان في التصنيف العالمي أم في طور محاولة الحصول على مكان ضمن التصنيفات العالمية المعروفة.

* المجلس الأطلسي، واشنطن-الولايات المتحدة الأميركية.

** قسم هندسة الطب الحيوي - الجامعة التكنولوجية .

من المنطقي أن تفهم رئاسة الجامعة الوضع الحقيقي للجامعة ضمن التصنيفات العالمية، أو لم لم تحتل الجامعة مكاناً في التصنيف، وتدرك أن العمل الاستباقي في إدارة بيانات الجامعة هو العامل الأساس لعكس صورة حقيقية عن قدرات الجامعة وسمعتها المحلية والدولية. وقد أدت عدم مركزية إدارة البيانات في الجامعات إلى ضياع الكثير مما يمكن تقديمه لتحسين مواقف الجامعات ضمن التصنيفات الدولية ولهذا صار لزاماً على رؤساء الجامعات تبني رؤية جديدة طويلة المدى لضمان ارتقاء الجامعات في سُلّم التصنيفات الدولية.

حتى أولئك الذين احتلت جامعاتهم ترتيباً عالياً ضمن التصنيفات الدولية عليهم أن يدركوا أن خوارزميات ومنهجيات التصنيفات الدولية تتغير باستمرار وكذلك تتغير أولويات ومنتجات البحث العلمي بنحوٍ سريع. ومن طريق فهم الإجراءات الداخلية للتصنيفات الدولية ومراقبتها باستمرار، يمكن للجامعات تحسين طرق عملها لضمان الحصول على مراتب أعلى في التصنيفات الدولية.

التصنيف الأكاديمي المثالي

في مقال نُشر لها حديثاً في صحيفة التايمز للتعليم العالي (THE) البريطانية، تقول ليديا سوفر مديرة قسم البحوث في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية: «اسمحوا لي أن أكون واضحة: لا يوجد شيء اسمه تصنيف جامعي مثالي. لا توجد نتائج صحيحة لأنه لا يوجد نموذج موحد للتمييز في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويستند كل تصنيف إلى البيانات المتاحة والقابلة للمقارنة، ويكون التصنيف عادة مبنياً على نظام تقييم ذاتي خاص بذلك التصنيف، ومعتمد على المؤشرات والأوزان التي وضعها مؤلفو التصنيف»⁽¹⁾.

ومثال على ما ورد آنفاً، نشرت صحيفة ستريتس تايمز في سنغافورة في عام 2017 أن جامعة نانيانغ التكنولوجية قد احتلت المرتبة 11 في واحد من التصنيفات الجامعية العالمية، بينما احتلت جامعة سنغافورة الوطنية المرتبة 15 في ذلك التصنيف لذلك العام⁽²⁾. بينما في تصنيف آخر وفي السنة نفسها، احتلت جامعة نانيانغ التكنولوجية المرتبة 25، واحتلت جامعة سنغافورة الوطنية المرتبة 11 في التصنيف نفسه. وبالعودة سنتين للوراء نجد أن الجامعتين المذكورتين آنفاً قد تقدمتا لمرتبة أفضل 13 جامعة في العالم، إذ تقدمت جامعة سنغافورة الوطنية من المرتبة 22 إلى المرتبة 12، بينما تقدمت جامعة نانيانغ التكنولوجية من المرتبة 39 إلى المرتبة 13. وتبين لاحقاً أن هذا الصعود المثير كان نتيجة للتغيير المنهجي في الطريقة التي يتم فيها احتساب الاستشهادات البحثية من قبل ذلك التصنيف. ويمكن مثل هذه التغييرات أن تحدث بين سنة وأخرى لعدم وجود

طريقة قياس موحدة وقياسية وثابتة.

على الرغم من هذا الاختلاف الكبير والملاحظات الكثيرة التي تشتمل عليها عملية ترتيب الجامعات ضمن التصنيفات بيد أن قوة التأثير الكبيرة لتلك التصنيفات ومداهما المؤثر هي من أكبر الأخطاء التي يمكن أن ترتكبها أي جامعة بإهمال تلك التصنيفات، أو التقاعس عن تهئية البيانات اللازمة لها. ويقول توني تشان الرئيس السابق لجامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا والرئيس الحالي لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، في مقال نشر له في صحيفة التايمز للتعليم العالي (THE) البريطانية: «لقد أصبحت التصنيفات حقيقة واقعة؛ مع ذلك لا يجب أن نضع التصنيفات كهدف. وبدلاً من ذلك، يجب على الجامعات استخدام التصنيفات كأداة لتعزيز مهمتها الأساسية إذ ينبغي أن تكون التصنيفات -عند استخدامها بالطريقة الصحيحة- أداة مرجعية مفيدة لكل جامعة لاكتشاف نقاط قوة الجامعة ومواطن الضعف فيها ومحاولة تحسين وضع الجامعة بناء على ذلك»⁽³⁾.

تركز هذه الدراسة المختصرة على تقديم خطوات عملية يمكن للقيادات الجامعية اتباعها لإدارة بيانات الجامعة بنحو استباقي مستمر لتقديم أفضل صورة ممكنة للإنجازات الجامعية في المحافل الدولية. وتتضمن الدراسة أيضاً شرحاً مختصراً للمنظمات والتصنيفات العالمية التي تتسم بالشفافية والمهنية بشأن منهجيتها في تقييم الجامعات وتصنيفها. ولتحقيق أقصى استفادة من الجهود المبذولة لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، يقترح الباحث اتباع الخطوات الآتية في هذه الدراسة.

الخطوة الأولى: كيف تحدد التصنيف الذي تطمح لجامعتك أن تكون فيه؟

إن المهمة الأساسية للجامعة -فضلاً عن الاعتبارات العملية مثل الحاجة أو الرغبة لجذب الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية- هي جذب تمويل للمشاريع الجامعية، وعقد تعاون مع جهات أجنبية أو غيرها، فهذه هي التي يجب أن تساعد أو توجه رؤساء الجامعات وقياداتها في تحديد نظام التصنيف الذي يجب أن توجه وتركز جهود القيادات وجهود ملاك الجامعة نحوه. على سبيل المثال: إذا كانت مهمة الجامعة هي جذب طلبة يركزون في البحوث العلمية، فعلى الجامعة التركيز على موقفها في التصنيف العالمي (CWTS Leiden Ranking) الذي أطلقه مركز دراسات العلوم والتكنولوجيا في جامعة لايدن، التي تعدّ من أقدم جامعات هولندا، إذ يركز هذا التصنيف السنوي حصرياً على المؤشرات «البليومتريّة» وهي تحليل إحصائي للمنشورات المكتوبة مثل الكتب أو المقالات البحثية.

أما إذا كانت الجامعة تسعى إلى الدخول في أكثر من تصنيف عالمي في الوقت نفسه وهو أمر مرحب به للجامعات التي تمتلك أكثر من مهمة في أكثر من مجال أكاديمي، فعلى القيادات الجامعية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تبحث الجامعة عن مزيد من الدعاية الأكاديمية أو فرص التعاون؟

- هل تبحث الجامعة عن مزيد من التميز في مجال البحث العلمي؟ هنا على القيادات الجامعية التركيز ليس فقط على كمية البحوث العلمية المنشورة، بل يجب التركيز على نوعية تلك البحوث بنحو أكبر، فبحث واحد قد يأتي للجامعة بما لا تستطيع آلاف البحوث أن تأتي به من تعاون أو تمويل في واحد من مجالات البحث العلمي.

- أيمكن للجامعة أن تبحث - كخطوة أولى - عن التميز في تقييمات إقليمية؟ كون ذلك سيجعل من مهمة التميز العالمي أسهل، لهذا فإن وجود رؤية واضحة ومحددة لدى القيادات الجامعية سيساعد كثيراً في عملية تركيز جهود التحضير للدخول ضمن التصنيفات العالمية، وتحسين كمية المدخلات ونوعيتها التي يجب على الجامعة تقديمها إلى تلك التصنيفات. وإن غياب الرؤية أو انعدام الروح القيادية، والتخبط بين تصنيف وآخر فقط للدخول للتصنيف قد يتسبب بضائع الكثير من الجهود وتشتيتها؛ والنتيجة هي غياب شبه جماعي للجامعات في التصنيفات العالمية المرموقة مثل تصنيف التايمز البريطاني.

الخطوة الثانية: ضمان مركزية البيانات الجامعية المقدمة للتصنيفات العالمية وحدثتها

يتطلب تحقيق مرتبة مرموقة في التصنيفات العالمية للجامعات وجود بيانات مركزية حديثة عن جميع باحثي تلك الجامعة وأقسامها الإدارية ذات الصلة بما فيها قسم الموارد البشرية. وبدلاً من الاعتماد على المعلومات التي يقدمها الباحثون ذاتياً إلى الجامعة، فإن الكثير من الجامعات العالمية ذات التصنيفات الدولية العالية تمتلك نظاماً مخصصة لجمع البيانات، وملاكاً متخصصاً يعمل بدوام كامل، ومهمته الوحيدة جمع البيانات اللازم تقديمها إلى التصنيفات العالمية للجامعات، وتحليلها، وتبويبها.

ويجب أن تستند القرارات التي تتخذها الجامعات بشأن التصنيفات إلى بيانات كاملة ودقيقة؛ ولتحقيق ذلك على الجامعات العمل على هيكلة كل قواعد البيانات الخاصة بها (إن وجدت إلكترونياً) وتخزينها في مستودعات يمكن الوصول إليها من أكثر من جهة داخل الجامعة،

وإلغاء الاعتماد على التبادل الورقي للبيانات. ويمكن ربط قواعد البيانات هذه مع الكثير من منصات تحليل البيانات أوتوماتيكياً لتحليل البيانات الخام وتيسيرها قبل الشروع في أي عملية معالجة متقدمة للبيانات.

وقد لا تتمكن كل جامعة من توظيف ملاك متخصص بدوام كامل لجمع البيانات وتحليلها، لكن على الأقل يجب وجود موظف مختص في كل قسم من أقسام الجامعة، فضلاً عن مكاتب العمداء والمديرين العاميين تكون وظيفته الدخول إلى قاعدة البيانات الموحدة للجامعة المعنية وتحديث بيانات القسم المعني يومياً. وإن هناك دوراً شبه مغيب للمكاتب الجامعية التي يجب أن تؤدي دوراً محورياً في قضية التصنيف العالمي للجامعات، إذ يمكن أن تتولى المكتبة المركزية لكل جامعة موضوع توحيد بيانات الباحثين والمنشورات الخاصة بالجامعة.

لا تقتصر عملية جميع البيانات على إحصاء كمية الأوراق البحثية أو الكتب المنشورة، بل تتعدى ذلك إلى تفاصيل أخرى منها براءات الاختراع المسجلة علمياً باسم الجامعة، والجوائز العلمية المسجلة تحت اسم الجامعة، أو باحثيها وكذلك عدد التعاقدات التجارية المستندة على الأبحاث العلمية للجامعة مثل تقديم الخدمات الاستشارية ونقل المعرفة من الجامعة إلى القطاع الخاص وغيرها. كل هذه البيانات يجب أن تنسب بنحو دقيق إلى الباحثين والجامعات والأقسام والجهات الخارجية المتعاونة مع الجامعة. يسمى هذا الجزء من معالجة البيانات بـ «تنظيف البيانات» والغرض منه تهيئة البيانات قبيل معالجتها لأغراض التقديم للتصنيفات العالمية. ذكر أحد التقارير الصادرة من التصنيف العالمي (CWTS Leiden Ranking)، الذي أطلقه مركز دراسات العلوم والتكنولوجيا في جامعة لايدن «أن أول وأهم عملية جمع بيانات لغرض التقديم للتصنيفات العالمية هي عملية ربط الأبحاث ومعلومات الباحثين بجامعاتهم وهذه العملية لا تخلو من الأخطاء حتى في أفضل الجامعات و من أشهر تلك الأخطاء:

- الإيجابيات الكاذبة: هي المنشورات من البحوث والكتب التي يتم ربطها باسم الجامعة في حين أنها لا تنتمي لتلك الجامعة في الواقع.
- السلبيات الكاذبة: هي المنشورات من البحوث والكتب التي لم تُربط باسم الجامعة في حين أنها تعود للجامعة في الواقع»⁽⁵⁾.

قد تتشابه أسماء المؤسسات أو تتقارب كثيراً فعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة الأمريكية هناك قرابة 10 أسماء لفروع مرتبطة بجامعة كاليفورنيا، ومن المهم جداً معرفة جهة انتماء الباحث

الدقيقة كي يُربط كلُّ ما ينشره هذا الباحث بالجامعة التي ينتمي لها فعلاً، وقد تحدث المشكلة نفسها في حال تشابه أسماء الباحثين، إذ يصبح من الصعب ربط منتجات الباحث من بحوث، وكتب، ومقالات، وغيرها إلى الجامعة التي ينتمي لها فعلاً؛ ولهذا جاء نظام «الهوية المفتوحة للباحث والمساهم Open Research and Contributor ID» الذي يسمى اختصاراً (ORCID) ليحلّ هذه المشكلة عبر تحديد معرف رقمي ثابت لكل باحث، ويوفر عملية ربط آلية بين الباحث ومنتجاته المهنية والأكاديمية مثل البحوث المنشورة والمنح البحثية وغيرها. ويعد نظام (ORCID) من أهمّ أنظمة إدارة بيانات الباحثين، وضمان دقتها؛ ولهذا يجب حتّ الباحثين على التسجيل والتحديث المستمر لبياناتهم في هذا النظام. ويمكن أيضاً لنظم المعلومات والفهارس الأخرى مثل نظام (Scopus) إزالة الغموض من بيانات الباحثين والمؤسسات، وضمان ظهور المعلومات مرة واحدة فقط دون تكرار، وضمان ربط اسم الباحث، وجهة البحث بنحو واضح ودقيق.

من المهم جداً لأي جامعة تقييم الأنموذج الذي تعتمد عليه لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها، والتحقق من صحتها، ويبقى السؤال الأهم هو: أتمتلك الجامعة نظاماً كهذا أساساً؟ وإن وجد فهل هو نظام مركزي؟ وإن لم يكن مركزياً فمن الضروري جعله مركزياً.

يمكن للجامعة الاستثمار في إنشاء نظام بيانات خاص بها أو استخدام نظم إدارة البيانات المتوافرة مثل نظام (Elsevier's Pure) -شُرحت خصائص هذا النظام ومميزاته في فصل أنظمة إدارة بيانات الجامعات وبرامجها- أو غيره. بغض النظر عن الخدمة التي تستخدمها الجامعة لإنتاج ملفات تعريف الأبحاث وإدارتها، من المهم التأكيد على أن الخدمة تحتوي على جميع البيانات المتاحة لكل باحث وأن البيانات مرتبطة بنحو صحيح بملف تعريف الجامعة.

وفي حال كون الجامعة لم تدخل إلى أي من التصنيفات العالمية حتى الآن، فيجب على القيادات الجامعية العمل بالخطوات الآتية فيما يخص تهيئة بيانات التصنيف العالمي ومتطلباتها وإدارتها لدخوله للمرة الأولى:

- على قيادات الجامعة معرفة لماذا لم تدخل الجامعة إلى أي تصنيف عالمي حتى الآن؟ ما الحد الأدنى من متطلبات الدخول لأي تصنيف عالمي؟ هل تمتلك الجامعة الحد الأدنى من البحوث المنشورة للدخول في تصنيف معين؟ وهل تحتاج إلى أن تكون أكثر وضوحاً بشأن متطلبات التصنيف؟

إن نظاماً معينة مثل (Elsevier's Scopus) يمكنها إنشاء ملف الجامعة المعنية أو ترتيبه، والتحقق من تحديثه ودقته. بينما يمكن لبرامج أخرى مثل (Elsevier's Pure) إنشاء بصمة إلكترونية لكل باحث وتبسيط الضوء على عملهم بالإضافة إلى رصد إنجازات الجامعة، وضمان التغطية الإعلامية لها، وتزويد كل هذه المعلومات لمحررات البحث الرئيسة في شبكة الإنترنت.

- على قيادات الجامعة التحقق بنحو دقيق من منهجيات وخوارزميات التقييم الخاصة بكل تصنيف عالمي دورياً كونها قابلة للتغير سنوياً. على الرغم أن العديد من التصنيفات تعتمد على إنجازات الجامعات في مجال البحث العلمي، فإن بعضهم الآخر يوازن أيضاً بين عوامل أخرى بطريقة متفاوتة مثل السمعة الأكاديمية والاحتفاظ بالطلبة والتكاليف وغيرها. تم شرح أهم التصنيفات العالمية وعوامل التقييم الخاصة بها في المحلق الخاص بهذا الدراسة.
- على قيادات الجامعات استخدام برامج مثل (DataPoints) الخاصة بـ (Education Times Higher)، التي يمكنها تحليل مرتبة الجامعة ضمن أي تصنيف، وتوفير مقارنة موضوعية، وشاملة مع المؤسسات الأخرى، ويمكن أيضاً أن تقدم تقديراً عن الوقت المتوقع لدخول الجامعة المعنية إلى التصنيفات العالمية بناء على المعطيات التي تقدمها الجامعة لهذا البرامج. ويمكن تقييم أداء الجامعة البحثي ومقارنته بالجامعات الأخرى باستخدام نظام (Elsevier's SciVal) الذي يعمل أيضاً مع مستوعب (Scopus).

الخطوة الثالثة: تثقيف الباحثين على أهمية بياناتهم وضرورة التحقق منها

يمكن للبرامج التي ذكرت في الخطوة الثانية أن تساعد الجامعة في أن تقطع شوطاً طويلاً نحو ضمان أن بيانات الجامعة منسوبة بنحو صحيح وسليم للجامعة من حيث أسماء الباحثين وعناوين بحثهم، وعدد ونوعية إنجازاتهم لكن هذا كله يعتمد على الخطوة الأولى؛ وهي: كون الباحث قد أدخل بياناته في حساباته الأكاديمية بنحو دقيق وسليم. في مؤتمر التميز البحثي الذي عقد في مدينة قازان في روسيا، تحدثت إيلونورا بالمارو عالمة البيانات في مؤسسة (Elsevier) عن أهمية دور الباحثين في ضمان دقة البيانات قائلة: «إن عملية التحقق النهائي من البيانات يجب أن تجري من قبل الباحث»⁽⁶⁾. وأضافت إيلونورا بالمارو «بالتأكيد إن الباحثين يهتمون للنشر ولكنهم لا يهتمون بالضرورة بما يشير إليه بعضهم باسم «البيروقراطية وراء المنشور»: أي البيانات. ونحن نقترح دائماً على شركائنا من الجامعات والمؤسسات ضرورة قضاء بعض الوقت في تثقيف الباحثين بشأن أهمية البيانات ومدى دقتها، وماذا يعني ذلك ليس فقط لحساب الجامعة، ولكن للحسابات الأكاديمية الإلكترونية الخاصة بهم».

يمكن لأمناء المكتبات أن يؤديوا دوراً أساسياً في الإشراف على البيانات الخاصة بالباحثين وضمنان دقتها. إذ يذكر سكوت تايلور من مكتبة جامعة مانشستر مثلاً جيداً على ذلك في مقالته «مكتبة الربط» عن «كيف تعمل البيانات الغنية ونظم المعلومات البحثية المتنوعة على دعم خدمات البحوث في المكتبات ذات المستوى العالمي». يركز فريق سكوت على «البيانات المترابطة عالية الجودة، التي تساعد الجامعات على إضافة قيمة للملف الجامعة بعدة طرق، من تعزيز تقييمات الأبحاث إلى إثراء الملف الشخصي للباحث»⁽⁷⁾. ويقول سكوت: «نحن مهووسون ببعض الشيء بتشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على الحصول على (ORCID). يدير فريق خدمات الأبحاث التابع لنا تدريباً يسمى: «7 خطوات لرفع حساب تعريفك البحثي» إذ نوصي باختيار ملف تعريف أساس». والأهم من ذلك، إذا لم يراجع الباحثون بياناتهم في الوقت المناسب، فإنهم يخاطرون بالعثور على أخطاء بعد فوات الأوان، وقد لا يكون من الممكن إجراء أي تغييرات في ذلك الوقت؛ وهذا يقودنا إلى الخطوة الرابعة التي سأشرح فيها كيفية التقديم قبل المواعيد النهائية.

الخطوة الرابعة: المواعيد النهائية للتصنيفات العالمية

إن أنظمة التصنيف لها مواعيد نهائية مختلفة يجب أن تكون بها جميع بيانات الجامعة حديثة ومنظمة وتسلم قبل انتهاء مدة التقديم. ويمكن إجراء عدد قليل جداً من تصحيحات محتوى بيانات التقديم بعد انقضاء الموعد النهائي للتقديم. تقول إيلونورا بالمارو: «إذا كانت هناك حاجة لإجراء تصحيح للمحتوى الخاص ببيانات الجامعة؛ لأن هناك خطأ ما كبير، فقد يُعالج ذلك. لكن إذا كان هذا الخطأ هو عبارة عن باحث لم يكتب اسم جامعتهم صحيحاً في أحد بحوثه ولم يُربط البحث بتلك الجامعة فإن هذا النوع من الأخطاء لا يمكن تصحيحه بعد انتهاء مدة التقديم»؛ لذلك، فمن المنطقي إتاحة الوقت الكافي لإجراء التصحيحات قبل انتهاء مدة التقديم التي تحددها المؤسسة المصنفة. على سبيل المثال: إذا كان يجب جمع البيانات، وتحليلها، وتقديمها بحلول الأول من أيار، فعلى القيادات الجامعية التخطيط لتقديم البيانات، ومراجعتها، والتحقق منها بحلول شباط. ويمنح هذا بعض الوقت للفريق المتخصص بتقديم البيانات الجامعية بعض الوقت لإجراء تغييرات، إذا لزم الأمر، قبل فوات الأوان.

الخطوة الخامسة: إدامة التواصل

التواصل هو المفتاح لبذل قصارى الجهد لقيادة الجامعات إلى التصنيفات العالمية، إذ يجب أن تكون الاتصالات الداخلية في الجامعات قوية ومنسقة في إرسال الرسالة التي تفيد بأن القيام

بما هو ضروري من جمع البيانات وتقديمها وتحليلها هو أمر مهم جداً لضمان وصول الجامعة المعنية إلى التصنيفات العالمية، حتى لو كان من الممل استخدام الأدوات التي يمكن أن تحدث فرقاً في الترتيب الذي تنتهي به الجامعة في التصنيف العالمي. ويحتاج مديرو الأقسام المعنية إلى التواصل مع الباحثين، وتحتاج جميع الإدارات إلى التواصل مع مراكز تقنية المعلومات، وقد تحتاج مراكز تقنية المعلومات إلى التواصل مع أقسام الموارد البشرية لما يخص بعض البيانات المدخلات والمدخلات ذات الصلة بالتصنيفات العالمية. وتحتاج البرامج الإلكترونية إلى التواصل فيما بينها عبر الأقسام المعنية في الجامعة؛ وذلك للتحقق من أن جميع البيانات تجمع بسلاسة من خلال مهمات مثل إنشاء الحسابات الإلكترونية، ومقارنة بيانات الأقسام المشتركة. إن استخدام الأنظمة والبرامج التي تسهل تكامل البيانات الدقيقة من كل من المصادر الداخلية والخارجية، وجعل هذه البيانات قابلة للوصول في أي وقت ومن أي مكان، غالباً ما يوفر الوقت ويقلل الموارد اللازمة. وبعد التواصل الخارجي أيضاً أمراً بالغ الأهمية ولاسيما للشركاء الخارجيين الذين قد يساعدون في تسهيل عمليات تجميع البيانات، وتحليلها، ومن ثم تقديمها للتصنيفات العالمية التي قد تتطلب معلومات محددة في وقت محدد.

كيف ترى اليونسكو التصنيفات العالمية للجامعات

إن التصنيفات العالمية للجامعات معقدة، والإعداد لها عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وتتطلب تخصيص الأموال والموارد. وفضلاً عن ذلك، لا توجد أي ضمانات بأن جهود الجامعة ستؤدي إلى نتيجة تأمل فيها الجامعة؛ وهنا يأتي السؤال: هل تستحق التصنيفات كل ذلك الجهد؟ الجواب: نعم. وفي منشور حديث لليونسكو بعنوان: «التصنيفات والمسؤولية في التعليم العالي: الاستخدام وسوء الاستخدام»⁽⁸⁾ تلاحظ المنظمة أن «الاهتمام بالتصنيف العالمي قد نال حجماً كبيراً من الانتقادات من جميع المجالات تقريباً، بما في ذلك الأكاديميون والجامعات وواضعو السياسات التعليمية ومقدمو الخدمات التعليمية والطلبة. ونظراً لأن هذه المكونات متنوعة، فغالباً ما يبدؤون بالاعتراف بأنهم يحبون التصنيفات العالمية أو يكرهونها، لكنهم يعتقدون أن التصنيفات موجودة لتبقى».

تستمر اليونسكو في الاعتراف بقوة التصنيفات العالمية للجامعات وكيفية استخدامها من قبل المكونات المذكورة آنفاً، وبينما تدعو إلى تحسينات منهجية مستمرة في تلك التصنيفات، فإنها تضع أيضاً التصنيفات في إطار أوسع. ويذكر منشور اليونسكو المذكور آنفاً أن التصنيفات العالمية للجامعات «كانت بمنزلة دعوة للاستيقاظ بشأن قيمة وأهمية التعليم العالي، ولاسيما للدول التي قد لا تستثمر بنحو كاف في هذا القطاع الحيوي والمهم». إن هجوم الجامعات لاحتلال مراتب متقدمة

في التصنيف العالمي قد جعل من عالم التعليم العالي أكثر قدرة على المنافسة. وأظهرت التصنيفات أن هناك العديد من الدول تشارك بنسب متفاوتة في خلق المعرفة ونشرها.

في النهاية، لا يهم كون الهدف المعلن من تلك التصنيفات هو «ترتيب» أو «قائمة» أو «تسجيل» أو «قياس» أو «خريطة» للجامعات العالمية، كما تذكره المنظمات المنتجة لتلك التصنيفات، فإن هذه المبادرات، بغض النظر عن نتائجها أو الخلافات التي تثيرها، تزيد من أهمية وضرة معالجة الحاجة إلى مراقبة الجودة الأكاديمية وتحسينها في قطاع التعليم العالي، فقد أثبتت تلك التصنيفات قيمتها بنحو غير مباشر.

التصنيفات العالمية للجامعات والتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGs)، والمعروفة رسمياً باسم «جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة» هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً وُضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول من العام 2015، وفي 1 كانون الثاني من العام 2016⁽⁹⁾. تترايط هذه الأهداف فيما بينها على الرغم أن لكل هدف من هذه الأهداف غايات صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها 169 غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر، والجوع، والصحة، والتعليم، وتغيّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة، والبيئة، والعدالة الاجتماعية)⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطراً وطنية لتحقيقها وتقدم تقاريرها الطوعية إلى الأمم المتحدة التي تسمى: «التقارير الوطنية الطوعية (Voluntary National Review) VNR»؛ لذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية، يسهل الوصول إليها، في الوقت المناسب، بحيث تستند عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساعد في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي⁽¹¹⁾، وفي آب 2015 وافقت 193 دولة على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الآتية:

1. القضاء على الفقر: إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.

2. القضاء التام على الجوع: إنهاء الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
4. التعليم الجيد: ضمان تعليم ذي جودة شامل ومتساوٍ، وتعزيز فرص التعلم طوال العمر للجميع.
5. المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للجميع.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان الحصول على الطاقة الحديثة المستدامة للجميع بأسعار معقولة التي يمكن الاعتماد عليها.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج، فضلاً عن عمل لائق للجميع.
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.
10. الحد من أوجه عدم المساواة. تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
11. المدن والمجتمعات المحلية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤول: ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.
13. العمل المناخي: التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
14. الحياة تحت الماء: الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
15. الحياة في البر: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بنحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية: تعزيز الجمعيات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.

17. الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

السؤال الآن هو: ما علاقة التصنيفات العالمية للجامعات بالتنمية المستدامة؟ وهل هناك تصنيف عالمي يأخذ بنظر الاعتبار أهداف التنمية المستدامة؟

الجامعات ليست فقط أماكن للتعلّم وإجراء البحث العلمي وتصدير المعرفة، بل هي مؤسسات راسخة ومؤثرة بنحو كبير في المدن والمجتمعات والدول التي توجد فيها تلك الجامعات. وفضلاً عن ذلك تعد الجامعات من أرباب العمل إذ يعمل فيها آلاف الموظفين بدرجات مختلفة، وهذا يضيف بعداً آخر لتأثير الجامعات على المجتمع إذا نظرنا إليها كبيئة عمل يجب أن يحسب فيها حساب المساواة، والعدل، والصحة، والاقتصاد، وغيرها من العوامل الأخرى.

أما بشأن قياس أداء الجامعات حول العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد انفراد تصنيف التايمز البريطاني باستحداث تقييم خاص للجامعات العالمية لقياس تأثيرها ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم تصنيف التايمز مؤشرات تمت معايرتها بعناية لتوفير مقارنات شاملة ومتوازنة عبر ثلاثة مجالات واسعة، هي:

- البحث العلمي الذي تنفذه الجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التواصل والتوعية على المستويين المحلي والدولي الذي تمارسه الجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الإشراف وإدارة الفعاليات التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يمكن للجامعات تقديم بيانات عن أكبر عدد ممكن من أهداف التنمية المستدامة هذه حيث يحتوي كل هدف على سلسلة من المقاييس التي يتم استخدامها لتقييم أداء الجامعة فيما يخص هذا الهدف أو ذاك. ويمكن تضمين أي جامعة ضمن تصنيف التايمز البريطاني الخاص بقياس أداء الجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشرط أن تقدم الجامعة على الأقل بيانات حول الهدف

السابع عشر، بالإضافة إلى ثلاثة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفضلاً عن الترتيب العام للجامعات ضمن تصنيف التايمز الخاص بالتنمية المستدامة، ينشر التصنيف نتائج ترتيب الجامعات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة منفصلاً ويمكن ملاحظة ذلك جلياً في النتائج التي أُعلِنَت بتاريخ الثالث من نيسان 2019 إذ ظهر الكثير من أسماء الجامعات في التصنيفات الخاصة بأهداف محددة على الرغم من عدم ظهور تلك الجامعات في التصنيف العام.

تقييم الجامعات في تصنيف التايمز الخاص بالتنمية المستدامة بنحو عام

لكي يتم احتساب الدرجة النهائية أو التقييم النهائي للجامعة في الجدول النهائي للتصنيف، يتم احتساب درجة الجامعة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. بعد ذلك يتم جمع درجة الجامعة الخاصة بالهدف رقم 17 مع أعلى ثلاث درجات لثلاث أهداف أخرى. يمثل الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة نسبة 22% من إجمالي الدرجة النهائية للجامعة، بينما يحمل كل هدف من الأهداف الثلاثة الأخرى صاحبة أعلى تقييم ما نسبته 26% من الدرجة النهائية للجامعة؛ وهذا يعني أن الجامعات المختلفة تُمنح درجة نهائية استناداً إلى مجموعات مختلفة من أهداف التنمية المستدامة بما يضمن لكل جامعة فرصة أكبر للدخول للتصنيف وضمن حق الجامعات التخصصية (التي لا يمكنها تغطية كل أهداف التنمية المستدامة مثل الجامعات التقنية والتكنولوجية) في الحصول على فرصة لدخول هذا التصنيف المرموق وتقدير جهود الجامعة المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكل درجة من درجات أهداف التنمية المستدامة الداخلة في احتساب الدرجة النهائية يتم تعديلها لتكون من 100 بحيث يتم احتساب التقييم النهائي للجامعة من 100 أيضاً بنحو دقيق، وضمن إلغاء تأثير الاختلافات اليسيرة في تقييم الجامعات، ومعاملة كل الجامعات بطريقة منصفة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة التي قدمت الجامعات بياناتها للتقييم فيها.

تقييم الجامعات في تصنيف التايمز الخاص بالتنمية المستدامة بنحو خاص لكل هدف

يتم قياس أداء الجامعة وتأثيرها وتقييمهما في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على حدة كالتالي:

1. تقييم بيانات البحث العلمي المأخوذة من Elsevier:

لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، تم إنشاء استعلام محدد لغرض حصر الأوراق

البحثية المنشورة وذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وكما هو الحال مع تصنيف التايمز العالمي الخاص بالتسلسل العالمي العام للجامعات، فإن النافذة الزمنية الخاصة لغرض احتساب البحوث العلمية هي خمس سنوات، ومثال على ذلك فإن تصنيف التايمز الأخير الخاص بالتنمية المستدامة قد اعتمد السنوات من 2013 إلى 2017.

2. القياس المستمر لمساهمات وتأثير الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

من الأمور التي يجب على الجامعات تقديمها هي السياسات والمشاركات وبرامج التوجيه الصادرة من الجامعة حيث يتوجب على الجامعة تقديم الأدلة اللازمة لدعم بياناتها ولهذا على القيادات الجامعية الالتفات لهذه المسألة المهمة، وهي عملية توثيق الفعاليات رسمياً واحترافياً بما يضمن استخدام تلك الفعاليات كأدلة لدعم التقديم الرسمي للجامعات في تصنيف التايمز. وبعض هذه السياسات والفعاليات التي تصدر من الجامعة يتم احتسابها من قبل تصنيف التايمز البريطاني نسبياً قياساً إلى حجم الجامعة، وبعضها الآخر يحتسب بنحو مطلق بغض النظر عن حجم الجامعة وهذه من الفقرات الواجب على الجامعات أن تحسب حسابها جيداً لمعرفة أين يجب التركيز فيما يخص موضوع المساعدات الجامعية في مجال التنمية المستدامة.

3. الطابع الزمني للبيانات:

يجب أن تكون البيانات المقدمة من الجامعات والخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ذات طابع زمني واضح؛ لربط كل بيانات الجامعة مع بعضها زمنياً والوصول إلى أفضل تقييم لأداء الجامعة سواء كان التقييم العام أو التقييم الخاص بكل هدف على حدة.

4. جميع البيانات:

تقدم الجامعات بياناتها رسمياً إلى تصنيف التايمز مدعومة بالأدلة الواضحة والموثقة رسمياً إذ لا يمكن للتصنيف اعتماد أي بيانات جامعية بدون دليل يمكن الوصول إليه والتحقق منه عن طريق طرف ثالث. وفي حال فشل الجامعة في تقديم بيانات أو أدلة رسمية على البيانات المقدمة لأحد حقول التقييم فسيكون التقييم لذلك الحقل الخاص هو صفر. وإن على القيادات الجامعية الحرص على التدقيق الرسمي المشدد على البيانات التي تقدم باسم الجامعة؛ وذلك لكون جميع البيانات والأدلة ستخضع للفحص الدقيق من قبل مؤسسة التايمز والمؤسسات المتعاونة معها.

أهمية التصنيف الخاص بأهداف التنمية المستدامة

على الرغم من أن تصنيف التايمز الخاص بأداء الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (THE University Impact Rankings) قد صدر حديثاً وقد أثار صدوره حفيظة بعض أتباع المدرسة القديمة للتصنيفات العالمية، والذين اعترضوا على دخول العديد من الجامعات إلى هذا التصنيف، وهي جامعات لم يكن لها مكان سابق في تصنيف التايمز العالمي العام (THE World University Rankings) إلا أنني أجد أن هذا التصنيف الحديث سيكون الأعلى شأناً بين كل التصنيفات العالمية الأخرى؛ وذلك لارتباطه بأفضل أجندة عالمية أعلنتها الأمم المتحدة والخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعدّ من أفضل ما تتطلع إليه البشرية.

يجب أن يتعدّى دور الجامعة الخاص بنشر العلم والمعرفة والبحث العلمي إلى ما هو أوسع من ذلك، وهو بناء المجتمع وضمان استدامته واستدامة موارد كوكب الأرض التي تُستنزَف بشكل غير مسؤول. أن الأوان لخروج الجامعات من نطاق الراحة إلى مساحة تأثير أوسع مليئة بالتحديات العلمية، والاجتماعية، والسياسية، وأداء دورٍ أساسيٍّ يضمن للجامعة دوراً متكاملًا وأكثر قرباً من هموم المجتمع. لهذا فإن قياس تأثير الجامعات ومشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي أطلقته مؤسسة التايمز البريطانية أخيراً سيكون حافزاً قوياً للجامعات لإعادة النظر، وتركيز الجهود الجامعية الخاصة بتحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وأهمها الهدف الأخير رقم 17 الخاص بالشراكة لتحقيق تلك الأهداف.

إن اعتماد مؤسسة التايمز على الهدف رقم 17 كضرورة للدخول إلى التصنيف العالمي الخاص بالتنمية المستدامة هو قرار موفق جداً، يعكس أهمية الشراكة المحلية والدولية لمواجهة تحديات عالمية مشتركة تهدد وجود الإنسانية جمعاء؛ لهذا صار لزاماً على القيادات الجامعية أن تضع في الحسبان هذا التصنيف الجديد وتبدأ في العمل منذ اللحظة لضمان دور أكبر وأوضح للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن طريق استعراض سريع لأشهر التصنيفات الدولية المشروحة في الملحق الخاص بهذه الدراسة يمكن أن نجد معظم هذه التصنيفات تشترك في عدة مؤشرات على الرغم من تفاوت نسب تلك المؤشرات بين تصنيف وآخر. ويمكن جمع هذه المؤشرات في مجاميع تضم:

- البيئة التعليمية.

- عدد البحوث العلمية المنشورة من قبل الجامعات ونوعيتها.
 - تأثير البحوث العلمية المنشورة من قبل الجامعات في الأوساط الأكاديمية.
 - تأثير البحوث العلمية المنشورة من قبل الجامعات في الأوساط المهنية (غير الأكاديمية) مثل: الصناعة، وغيرها.
 - التعاون المحلي والدولي للجامعات.
 - نسبة الذكور والإناث بين طلبة الجامعات.
 - نسبة الذكور والإناث بين ملاك الجامعات.
 - نسبة الطلبة الدوليين (الأجانب) في الجامعات.
 - نسبة الملاك الدولي (الأجنبي) في الجامعات.
 - نسبة توظيف خريجي الجامعات أو الطلب على خريجي الجامعة.
 - برامج تبادل الطلبة.
 - الوارد الصناعي للجامعات من براءات الاختراع والابتكار.
- تتوزع كل أنواع المؤشرات الواردة آنفاً على أغلب التصنيفات؛ ولهذا -ومن مقارنة كل هذه التصنيفات بكل ما تتضمن من مؤشرات فرعية مع تصنيف التايمز الجديد الخاص بالتنمية المستدامة- ستكون النتيجة أن الأخير هو الأكثر شمولية وواقعية؛ لكون أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تتضمن 169 غاية تتفرع من تلك الأهداف، فعلى سبيل المثال:
- الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد يتضمن العديد من الغايات التي تشمل أغلب ما ورد في بقية التصنيفات الدولية ومن تلك الغايات:
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي.
 - الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة، بما في

ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة.

- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، وأولئك الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام، واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مشاركة الثقافة في التنمية المستدامة.

- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة، ومأمونة، وخالية من العنف للجميع.

الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة هو الخاص بالابتكار والبنى التحتية قد تضمن على ما يتطابق مع مؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات إذ إن إحدى غايات هذا الهدف هي تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير؛ وهكذا أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي إن تم تقييم الجامعات حول العالم بالنسبة لأدائها في تحقيق تلك الأهداف فسيعطي ذلك دوافع كثيرة للجامعات للعمل والتركيز على الغرض الذي وجدت من أجله تلك الجامعات.

وصف أرسطو الروح على أنها الجوهر الأساس للجسم الحي؛ وبناءً على هذا التعريف، واعتبار الجامعة منظومة حيّة فإن السؤال عن روح هذه المنظومة الحية هو نفسه السؤال عن الغرض الذي وجدت من أجله هذه المنظومة. فالغرض من الجامعة هو إعداد جيل قادر على بناء المجتمع وتطويره بكل تفاصيله؛ ولهذا فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الداعية إلى بناء المجتمع وتطويره، وضمان استدامته هو تحقيق للغرض الأساس الذي وجدت من أجله الجامعة. بناءً على ما تقدم فإن تصنيف التايمز الخاص بأهداف التنمية المستدامة سيكون الأكثر شمولاً، والأكثر أهمية، والأعلى شأنًا بين بقية التصنيفات العالمية للجامعات بما فيها تصنيف التايمز الاعتيادي.

أنظمة إدارة البيانات الخاصة بالتصنيفات العالمية للجامعات وبرامجها

يعد نظام (Elsevier's Pure) من أهم أنظمة إدارة أبحاث المؤسسات (الجامعات) إذ يجمع المعلومات البحثية لأي مؤسسة أو جامعة من العديد من المصادر الداخلية والخارجية في نظام أساس واحد، ويضمن أن البيانات التي تعتمد عليها القرارات الاستراتيجية لتلك المؤسسة أو الجامعة هي بيانات موثوقة وشاملة ويمكن الوصول إليها في مكان واحد. يتضمن (Elsevier's Pure) أنواع بيانات مختلفة مثل نتائج البحث، والأنشطة، والمنح، والجوائز، والمعدات، والصحافة (ما يذكر في وسائل الإعلام عن الجامعة)، وأكثر من ذلك، إذ يعد (Elsevier's Pure) نظاماً متطوراً يعمل على تحسين إدارة الأبحاث في جميع أنحاء المؤسسة البحثية (الجامعة). ويشتمل نظام (Elsevier's Pure) على العديد من الوحدات البرمجية الإدارية وهي: وحدة إعداد التقارير (reporting module The)، وحدة (Pure Portal)، وحدة السير الذاتية (CV) (Module Award Management) فضلاً عن وحدات لإدارة الجوائز والتقييم الوطني (Award Management and National Assessment)، كما موضح في الجدول أدناه:

DESCRIPTION	FUNCTIONALITY
يوفر Core Module نموذج بيانات موثوقاً ومتصلاً مع العديد من الوظائف لإدخال البيانات واستيرادها وتحريرها.	Core
يمكن الاستفادة من مستودع بيانات Pure الغنية لتوحيد وتقديم بيانات كاملة لعمليات التقييم مثل UK REF و Danish BFI و Dutch SEP و ERA الأسترالي	Assessments
يمكن متابعة ورصد عمليات التقديم على منح الأبحاث بأكملها، من فرص التمويل الحالية ومتابعة معدلات نجاحها، إلى الجوائز والمشاريع ذات الصلة بالمنح البحثية.	Award Management
يتيح للباحثين إنشاء سيرة ذاتية بنماذج متعددة لأغراض مختلفة، بما في ذلك التحديثات التلقائية المعتمدة على قواعد البيانات الخاصة بالباحثين عند إضافة محتوى جديد لقواعد البيانات تلك.	CV
هذه المنصة (الواجهة) التي يستخدمها الباحث. تم تصميم Pure Portal لعرض واكتشاف البحوث وهو يدعم خاصية التواصل بين الباحثين.	Portal

<p>وظيفة هذه الوحدة من النظام هي إنشاء التقارير وتوزيعها مع العديد من الخواص المتقدمة لتسهيل العمليات الإدارية. يمكن للمستخدمين إنشاء تقارير جديدة أو تعديل التقارير الحالية. يمكن أيضاً تتبع تحديثات الأداء الجامعي ومشاركتها عبر لوحات معلومات التقارير السريعة للمساعدة في تحقيق الأهداف المهمة استراتيجياً.</p>	<p>Reporting</p>
<p>تم تصميم Pure Community Module للتغلب على التحديات التي تواجه إدارة المشاريع التي تشترك في ادارتها مؤسسات متعددة، حيث توفر ميزات لجمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير وعرضها من مجموعة من المؤسسات بشكل تلقائي.</p>	<p>Community</p>

لأن (Elsevier's Pure) نظام يتألف من وحدات وظيفية، يمكن للجامعة اختيار الوحدة الوظيفية البرمجية التي تلي احتياجات ومتطلبات الجامعة. تخدم كل وحدة غرضاً معيناً وقد تزيد من الأداء العام للجامعة في مجالات مثل: اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، والإعلام الأكاديمي، وشبكات التواصل الأكاديمي، وتطبيقات التمويل البحثي، وغيرها من الخدمات الأكاديمية. يمكن (Elsevier's Pure) الجامعة من إنشاء تقارير، وتنفيذ تقييمات الأداء، وإدارة ملفات تعريف الباحثين، وتمكين شبكات البحث، واكتشاف الخبرة، مع تقليل العبء الإداري للباحثين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، ومن أهم الفئات التي يمكنها استخدام (Elsevier's Pure) هي:

- مديرو الأقسام الإدارية ذات العلاقة بالبحث العلمي مثل: أقسام الدراسات العليا، والشؤون العلمية والعلاقات الثقافية، والجودة والأداء، والبحث والتطوير، وغيرها.
- الباحثون.
- أمناء المكتبات.

خواص نظام (Elsevier's Pure)

غالبًا ما تتم تجزئة المعلومات البحثية عبر أنظمة وجداول بيانات مختلفة داخل المؤسسة؛ وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات الإدارية وبيانات غير متناسقة، وغير كاملة، وتقارير غير موثوقة، وكلها تؤثر سلباً على قرارات العمل. في أدناه أهم ثماني خواص لهذا النظام:

الخاصية الأولى: جمع بيانات البحوث في جميع أنحاء العالم وتقليل النفقات الإدارية العامة

يمكن لـ (Elsevier's Pure) الجمع بين الأنظمة الداخلية للجامعة، مثل الموارد البشرية

وإدارة الطلاب والتمويل وأنظمة إدارة الجوائز البحثية الدولية، إلى جانب مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الخارجية بما في ذلك ملفات التعريف بالباحثين التي تُنشأ مسبقاً من طريق خدمات تحسين ملفات التعريف والحسابات الإلكترونية الخاصة بالباحثين، فضلاً عن أي بيانات قديمة وجمعها في نظام أساس واحد. ويُدخل الباحثون والمسؤولون والمندوبون بيانات تكميلية مرة واحدة فقط ويستخدم الموظفون في جميع أنحاء الجامعة المعلومات في (Elsevier's Pure) لمجموعة واسعة من الأغراض. إذ يوفر (Elsevier's Pure) رؤية شاملة لأنشطة الباحثين، ومجالات الخبرة، والإنجازات.

أنواع المحتوى في (Elsevier's Pure) -الموضحة في الجدول- مترابطة للغاية بحيث يمكن للمستخدم التعرف على شخص ما من طريق المخرجات والأنشطة والمشروعات، والتمويل وغير ذلك. وفي أدناه نماذج من أنواع البيانات التي يمكن إدخالها وإدارتها ضمن (Elsevier's Pure):

Journals	Awarded grants	Person
Prizes won	Projects	Org units
Press clippings	Activities	Equipment
Impacts	Research outputs	Funding opportunities
Courses Taught	Datasets	Applications

الخاصية الثانية: تصديق المعلومات الخاصة بالباحثين والتحقق من موثوقيتها

يوفر (Elsevier's Pure) مهام سير العمل للتحقق من صحة البيانات والتحكم بها، حتى تعرف الجامعة أن معلومات التقارير التي تنوي تقديمها للتصنيفات الدولية أو غيرها هي معلومات دقيقة وموثوقة وكاملة.

الخاصية الثالثة: إنشاء ملفات تعريف الباحثين وتحسينها

تساعد خدمة (Elsevier's Refinement Service) على تحسين ملفات الحسابات الشخصية للباحثين من خلال استيراد بيانات (Scopus) إلى (Pure)، إذ يُخضع فريق تحسين ملف التعريف الخاص بالباحثين قوائم منشورات الباحثين الخاصة بالجامعة لإلغاء تمييز وتشابه الأسماء التلقائي وضمان المراجعة اليدوية الدقيقة لكل ملف من قبل خبراء (Elsevier's)

(Pure). وتُضاف المنشورات الجديدة للباحثين بعد ذلك تلقائياً إلى كل ملف تعريف بمجرد توفرها في (Scopus)؛ النتيجة: إن معلومات كل باحث دقيقة ويمكن الاعتماد عليها وحديثة، مع الحد الأدنى من التدخل اليدوي.

يمكن ل(Elsevier's Pure) أيضاً البحث في مصادر البيانات الخارجية التالية لتحديد المخرجات المرتبطة بالباحثين في الجامعة. ويسترد (Elsevier's Pure) البيانات تلقائياً من المصادر التالية؛ مما يوفر الوقت والجهد للباحثين:

®Scopus	Web of Sciences	PubMed
Embase	Mendeley	arXiv
®Worldcat	CrossRef	JournalTOC
CAB Abstracts	SAO/NASA Astrophysics Data System	

يعمل (Elsevier's Pure) على تسهيل إنشاء ملفات تعريف الباحثين وتحديثها وتصحيحها من خلال استرداد قوائم البحوث وبقية المنشورات تلقائياً من قواعد البيانات الداخلية والخارجية ذات الصلة وإضافة محتوى إضافي باستخدام مجموعة واسعة من القوالب التي توفر هيكلًا لإعداد التقارير في المستقبل. وعبر مساعدة الباحثين على تحسين ملفاتهم الشخصية بمعلومات إضافية حول أنشطتهم الأكاديمية والتمويل والملكية الفكرية والأعمال الإبداعية وغيرها من المجالات، يمكن للباحثين الكشف عن صورة أكثر شمولاً لخبراتهم ويصبحوا أكثر قابلية للاكتشاف من قبل المتعاونين المحتملين، داخلياً وخارجياً، وهذا يعزز من فرص الجامعة في تحقيق أكبر قدر من التعاون الدولي وتحسين المظهر الدولي للذين يعتبران من أكثر مؤشرات التصنيفات العالمية وزناً.

يمكن أيضاً إنشاء السير الذاتية لمتطلبات مختلفة بنقرة زر واحدة، ثم تصديرها كملف (Word) أو (PDF) أو نشرها عبر الإنترنت. يمكن للباحث أيضاً تحديد بيانات الملف الشخصي التي يجب تضمينها وتخصيص محتواها من خلال عناوين مخصصة وأقسام نصية مجانية. ولأن أقسام (Elsevier's Pure) تقوم بالتحديث تلقائياً عند إضافة محتوى ذي صلة، فإن صيانة السيرة الذاتية لا تحتاج إلى جهد.

الخاصية الرابعة: تحديد الخبراء في الموضوعات ذات الاهتمام الكبير للجامعة وتحفيز التعاون من خلال Elsevier Fingerprint Engine™

لتسهيل فرص التعاون، يطبق نظام (Elsevier's Pure) التكنولوجيا الدلالية ويختار 10 مفردات مختلفة من الكلمات الرئيسية الخاصة بالبحث لتحليل منشورات الباحث وتحويلها إلى ما يشبه البصمة الخاصة بذلك الباحث عبر نظام (Fingerprint™) فريد من نوعه، وهو عبارة عن فهرس مرئي متميز يحتوي على قائمة غزيرة من المفردات الخاصة بمفاهيم البحث العلمي بالإضافة إلى وزن خاص لكل واحدة من تلك المفردات ويعتمد على عدد مرات استخدامها في البحث العلمي.

دُمج نظام (Fingerprints) في محرك البحث الخاص بـ(Elsevier's Pure)؛ مما يجعل من السهل فهم معنى أي مقالة ينشرها الباحث، وتقييم خبرة الباحث أو القسم وتحديد الهيئات البحثية حتى في أكثر المجالات تخصصاً.

بعد أن يكون لكل باحث بصمته البحثية الشخصية في نظام (Fingerprints) يساعد (Pure Elsevier's) الباحثين على تحديد مصادر التمويل العالمية ذات الصلة من خلال مطابقة فرص التمويل المتوفرة مع بصماتهم البحثية الشخصية. يمكن للمستخدمين من الباحثين إعداد التنبهات ومشاركة الفرص والبحث أو تصفح قاعدة بيانات التمويل الخاصة بهذا النظام والتي تحتوي على أكثر من 20 ألف منحة. ويمكن للمسؤولين في الجامعات تحديد المواعيد النهائية الداخلية للتقديم على تلك المنح، وإنشاء لوحات المعلومات، وتوزيع التقارير وغيرها، للمساعدة في تتبع جميع جوانب عملية اكتشاف التمويل ومراقبتها وإدارتها بكفاءة.

الخاصية الخامسة: إنشاء التقارير الإدارية وتبادلها

يمكن استثمار محرك التقارير المرن من (Harness Pure) لإنشاء وتوزيع التقارير الداخلية للجامعات والتحقق من صحتها من أجل تسريع عمليات التقييم والترقية والتقييمات الإدارية والمؤسسية والمتطلبات الحيوية الأخرى. يمكن جدولة نظام (Elsevier's Pure) بطريقة تلقائية لتقديم التقارير على فترات محددة مسبقاً وإرسالها بالبريد الإلكتروني تلقائياً كملف (Microsoft® Word)، أو (Adobe® PDF)، أو (Microsoft Excel)، أو (HTML) إلى قوائم التوزيع المحددة مسبقاً. يستخدم نظام (Elsevier's Pure) بالفعل

في تحقيق عوائد كاملة سريعة وفعالة وقد استُخدم في إطار التميز البحثي في المملكة المتحدة (REF2014)، ومؤشر الأبحاث في الدنمارك (BFI). استُخدم أيضاً في هولندا لإصدار تقارير بروتوكول التقييم القياسي (SEP) عبر (Elsevier's Pure)، فضلاً عن استخدامه في أستراليا من أجل تلبية متطلبات مبادرة التميز في البحث في أستراليا (ERA).

الخاصية السادسة: متابعة التقدم المنجز نحو الاهداف البحثية للمجموعات والأفراد وتحليله

يمكن للجامعة أو أي من أقسامها تتبع الأهداف الرئيسية من طريق أدوات المراقبة القوية من (Pure Elsevier's) إذ يمكن تحديد الأهداف لأي فريق أو قسم بحثي، ثم تتبع التقدم المحرز وتحليله باستخدام مؤشرات الأداء القابلة للتخصيص من (Elsevier's Pure). يمكن عرض التقدم بلمحة سريعة مع لوحات بيانات (Elsevier's Pure) عالية المستوى، والتنقل إلى مستوى الشخص أو المشروع، وإنشاء تقارير تقدم فورية للمديرين أو رؤساء الأقسام أو مستخدمي (Elsevier's Pure) الآخرين.

الخاصية السابعة: مراقبة منح البحوث ومعدلات النجاح

يساعد نظام (Elsevier's Pure) المسؤولين على تتبع مراحل التقديم على منحة الأبحاث بالكامل، من فرص التمويل والتطبيقات إلى الجوائز النهائية. ويمكن للجامعة إدخال فرص التمويل في (Elsevier's Pure)، ومن ثم توجيهها إلى الباحثين بما في ذلك منح التقديم المحدودة. يمكنك حتى تتبع معدل نجاح المنحة عن طريق الباحث أو القسم أو الجامعة بالكامل.

الخاصية الثامنة: الاتصال والتعاون

يعمل نظام (Elsevier's Pure) على تعزيز الإنجازات وتسهيل التعاون من طريق إمكانات واسعة لاستكشاف الشبكات الأكاديمية والخبرات.

حين ماثلة خواص نظام (Elsevier's Pure) مع بقية الأنظمة المماثلة مثل: «كلاريفيت كونفيرس» يظهر تفوق واضح على بقية الأنظمة المنافسة كما في الجدول الآتي:

FEATURE	ELSEVIER PURE	DIGITAL SCIENCE SYMPLECTIC	CLARIVATE CONVERIS
CUSTOMER COUNT	230 IN 30+ COUNTRIES	90	
NATIONAL ASSESSMENT MODULES	UK REF; DUTCH SEP; AUSTRALIAN ERA	LIMITED UK REF FUNCTIONALITY	LIMITED UK REF FUNCTIONALITY
CUSTOM FULLY AUTOMATED PRE-BUILT PROFILES	YES, BASED ON SCOPUS' HIGHLY CURATED DATA	BUILT ON PUBLICLY AVAILABLE DATA WITH LIMITED CURATION	REQUIRES MANUAL INPUT FROM THE CUSTOMER, BUILT WOS DATA
STRUCTURED DATA MODEL THAT AUTOMATICALLY RELATES ALL CONTENT	YES	NO	NO
DEDICATED IN REGION POST-SALES EXPERTS	YES, SINGAPORE, DENMARK, NYC	OUTSOURCED	NO
GLOBAL COMMUNITY	> 9 USER GROUPS AROUND THE WORLD	NO	NO ACTIVE USER GROUPS
AWARDS MANAGEMENT MODULE	YES, WITH A DEDICATED PRODUCT MANAGER	NO	YES

COMPLETE RESEARCH INFORMATION MANAGEMENT SYSTEM	Yes	No	Yes
PUBLIC SHOWCASING PORTAL	YES, WITH A DEDICATED PRODUCT MANAGER AND ROADMAP	THROUGH 3RD PARTY PARTNERS	No
HOSTING OPTIONS	CLOUD OR LOCALLY INSTALLED	CLOUD OR LOCALLY HOSTED	LOCALLY HOSTED ONLY
CONCRETE PUBLIC PRODUCT ROADMAP	Yes	NO	NO
DEVELOPMENT RESOURCES	> 40 DEDICATED DEVELOPERS	16 DEVELOPERS	

المصادر

1. Phil Baty. *This is why we publish the World University Rankings*.
<https://www.timeshighereducation.com/blog/why-we-publish-world-university-rankings>
2. Sandra Davie. *Putting university rankings in perspective*.
<https://www.straitstimes.com/singapore/education/putting-university-rankings-in-perspective>
3. Tony Chan. *150 Under 50 Rankings 2016: Focus on mission, not measurements*.
<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/150-under-50-rankings-2016-focus-on-mission-not-measurements>
4. Natalia Burbano. *Why universities should become data-driven organizations*.
<https://www.qs.com/universities-become-data-driven-organizations/>
5. Leiden University. *CWTS Leiden Ranking*.
<http://www.leidenranking.com/information/universities>
6. Times Higher Education.
<http://www.theworldsummitseries.com/events/the-research-excellence-summit-eurasia/speakers-a68a12ad50f8443bac2334e4b674c1fb.aspx>
7. Scott Taylor. *How rich data and a versatile research information system fuel world-class library research service*.
<https://libraryconnect.elsevier.com/articles/how-rich-data-and->

versatile-research-information-system-fuel-world-class-library-research

8. UNESCO liaison office in Brussels. *Rankings and Accountability in Higher Education: uses and misuses.*

http://www.unesco.org/new/en/brussels/about-this-office/single-view/news/rankings_and_%0Daccountability_in_higher_education_uses_and_mi-2/

9. United Nations, *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, 2015

<http://web.archive.org/web/20180912092803/https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

10. United Nations, *UN General Assembly's Open Working Group proposes sustainable development goals*, 2014.

<http://web.archive.org/web/20180726085123/https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4538pressowg13.pdf>

10%	Citations per paper
5%	Papers per faculty, sourced from Scopus
5%	Staff with a PhD
2.5%	Proportion of international faculty
2.5%	Proportion of international students
2.5%	Proportion of inbound exchange students
2.5%	Proportion of outbound exchange students

2%	Percentage of female faculty
2%	Percentage of full-time female students
4%	International faculty
4%	International students
2%	Percentage of the board with a different nationality from where the school is based
6%	International mobility (alumni citizenship and countries where they worked before MBA, on graduation and after)
3%	International course experience (exchanges, research projects, study tours, internships in other countries)
1%	Number of extra languages required on graduation
5%	Faculty with doctorates
5%	PhD graduates
10%	FT research rank

QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS	
Evaluate universities according to six metrics:	
Percentage	Indicator
40%	Academic reputation
10%	Employer reputation
20%	Faculty/student ratio
20%	Citations per faculty, sourced from Scopus
5%	International faculty ratio
5%	International student ratio
QS University Asia Rankings use the following metrics:	
30%	Academic reputation
20%	Employer reputation
10%	Faculty/student ratio
10%	International research network

Academic Ranking of World Universities (ARWU)	
ARWU uses six objective indicators to rank world universities, including: Canada, are excluded. For institutions specialized in humanities and social sciences such as London School of Economics, N&S is not considered, and the weight of N&S is relocated to other indicators.	
Percentage	Indicator
20%	Number of highly cited researchers in 21 broad subject areas
20%	Number of articles published in Nature and Science
20%	Number of articles indexed in Science Citation Index - Expanded and Social Sciences Citation Index
10%	Per capita performance of the university

FINANCIAL TIMES	
The FT ranking has 20 criteria. Alumni responses inform eight of these and 11 are calculated from university data. Criteria include:	
Percentage	Indicator
20%	Weighted salary (average alumnus salary three years after graduation, with various adjustments)
20%	Salary increase (average difference in alumni salary from before MBA to now)
3%	Value for money
3%	Career progress (according to changes in the level of seniority and size of companies now compared to before MBA)
3%	Aims achieved (extent to which alumni fulfilled their stated reasons for doing an MBA)
2%	Career service (effectiveness of career counselling, personal development, networking events, etc. as rated by alumni)
2%	Employed at three months (percentage of the most recent graduating class who find employment within three months of completing their studies)
2%	Alumni recommend

24%	Faculty (awards, research grants, research publications, etc.)
20%	Resources (money available for current student expenses, total research dollars, percentage of budget allocated to libraries, etc.)
13%	Student support (percentage of budget spent on student services, scholarships, bursaries, etc.)
15%	Reputation (views of faculty and senior administrators at Canadian universities, high school guidance counsellors, etc.)
US NEWS AND WORLD REPORT	
The organization has separate criteria for best US universities, best graduate schools, best high schools, best online programs, best global universities and best Arab region universities	
Percentage	Indicator
12.5%	Global research reputation
12.5%	Regional research reputation
10%	Publications
2.5%	Books
2.5%	Conferences
10%	Normalized citation impact
7.5%	Total citations
12.5%	Number of publications among the 10% most cited
10%	Percentage of total publications among the 10% most cited
5%	International collaboration
5%	Percentage of total publications with international collaboration
5%	Number of highly cited papers among the top 1% most cited in their respective field
5%	Percentage of total publications among the top 1% most highly cited papers

الملحق: شرح مختصر لأهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشرات التصنيف لكل منها

TIMES HIGHER EDUCATION (THE)	
THE rankings evaluate research-intensive universities across all of their core missions:	
teaching, research, knowledge transfer and international outlook.	
THE uses 13 performance indicators to position more than 1,250 institutions worldwide.	
Performance indicators are grouped into five areas.	
Percentage	Indicator
30%	Teaching (the learning environment)
30%	Research (volume, income and reputation)
30%	Citations (research influence)
7.5%	International outlook (staff, students and research)
2.5%	Industry income (knowledge transfer)
Universities can be excluded if they do not teach undergraduates or if their research output amounted to fewer than 1,000 relevant publications between 2013 and 2017 (with a minimum of 150 a year). Universities can also be excluded if 80% or more of their research output is exclusively in one of THE's 11 subject areas.	

Maclean's (Canada)	
Maclean's separates universities into three categories: primarily undergraduate, comprehensive and medical doctoral. In each category, institutions are ranked in five broad areas based on 14 performance indicators with varying weights. Schools with fewer than 1,000 full-time students, those that are restrictive due to a religious or specialized mission and those that are not members of the national association, Universities Canada, are excluded.	
Percentage	Indicator
28%	Students (awards, access to professors, satisfaction, etc.)

مقالات مترجمة

لمَ قد تنحسر منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)؟

روبن ميلز*

2019-4-1

لقد كان الاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك ودول أخرى من غير الأعضاء إنجازاً ذا ميزة كبيرة، إذ تسبب الالتزام بخفض الإنتاج بعودة المخزونات الفائضة إلى مستوياتها الطبيعية؛ فانتعشت الأسعار من مستوى منخفض بلغ (28) دولاراً للبرميل الواحد في كانون الثاني (2016) إلى ما يقرب من (80) دولاراً للبرميل في تشرين الثاني؛ وهنا يبرز سؤال مهم: هل يقوّض نجاح الاتفاق الاتفاق نفسه؟

حينما بدأ سعر النفط في الانخفاض نهاية العام (2014) بتوجيه من وزير النفط السعودي -آنذاك- علي النعيمي، أدركت أوبك أن الوقت قد حان لخوض غمار حرب الأسعار، وقد حدث ذلك لأن السعودية رفعت سقف الإنتاج وكثفت الركود؛ بهدف تحويل الاستثمار بعيداً عن النفط الصخري والدول الأخرى المنتجة للنفط خارج أوبك، وكان النعيمي يستخدم طريقة بداية ثمانينيات القرن الماضي حينما أدت محاولات المملكة زيادة الأسعار بخفض الإنتاج من دون ضمان دعم الدول الأخرى المنتجة للنفط إلى تخفيض صادراتها بنحو كبير.

لقد غيرت السعودية نهجها في عام (2016)، وأُسْتُبدل النعيمي بوزير جديد هو خالد الفالح الذي نجح في تشكيل تحالف مع روسيا؛ وهو ما شجع بدوره إيران ومجموعة من الدول غير الأعضاء في أوبك -من ضمنها سلطنة عمان- على تخفيض الإنتاج بنحو منسق؛ وأدى ذلك إلى تقليل مخاوف السعودية التي تعتقد أنها ستتحمل الكثير من العبء، أو أنها قد تفقد حصتها في السوق لصالح منتجين من خارج أوبك؛ لكن تبين فيما بعد أن الطريق أطول وأصعب مما توقعته أوبك والمتحالفون معها وإن كانت المخزونات قد انخفضت إلى مستويات قياسية في العام الماضي، وانتعشت الأسعار من جديد.

وعلى الرغم من ذلك، ذهبت عوامل أخرى لصالح هذا التحالف أيضاً، إذ بات الاقتصاد

* الرئيس التنفيذي لشركة قمر للطاقة، ومؤلف كتاب "أسطورة أزمة النفط".

العالمي - بعد التراجع في عام 2016 أقوى إبان المدة (2018-2017)، وساعد التأثير اللاحق للأسعار المنخفضة في زيادة الطلب على النفط. وساعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب -إيقاف العمل بالاتفاق النووي مع إيران، وإعادة فرض العقوبات- في سحب جزء كبير من النفط الإيراني من السوق ابتداءً من منتصف العام (2018)، وسيزداد الأمر سوءاً في حال انخفاض إنتاج فنزويلا في الأشهر القليلة المقبلة، فيما يصطدم إنتاج ليبيا المتقلب بقدرات قابلة للاستخدام، بينما تعاني نيجيريا من حقل جديد من المياه العميقة، ولم يتأثر الإنتاج الجزائر بالاحتجاجات الواسعة في البلاد، أما في العراق -الذي يلتزم بخفض الإنتاج- وكزاخستان فهما المنتجان الرئيسان الوحيدان اللذان اختارا تجاوز كمياتهما المحددة.

لقد بلغت حصة أوبك في سوق النفط العالمية في عام (2016) (38.7%)، وفي حال تمسكت بالاتفاق في العام (2019) فسيبقى الإنتاج عند مستويات شهر شباط، وستعوض السعودية ودول أخرى أيّ خسائر أخرى بسبب توقف إنتاج إيران وفنزويلا، وستنخفض هذه الحصة إلى (35.1%) بحلول الربع الأخير من هذا العام. وفي الوقت نفسه تحلت روسيا -المستفيد الرئيس الآخر من الاتفاق- عن حصتها في السوق، في حين ساعدت الأسعار المرتفعة في زيادة حفارات النفط الصخري، وتلك هي كلفة رفع الأسعار إلى مستوياتها الحالية عند (67) دولاراً للبرميل، وهو لا يكاد يلي طموح الكثير من المنتجين الرئيسيين.

ومع أن الأسعار قد تتقلب من جديد، وقد ترتفع في بعض الأحيان بسبب اضطرابات الإنتاج في أماكن أخرى، لكن سيتم الدفع بالسعودية وحلفائها لاستخدام مخزوناتهم الاحتياطية للتخفيف من تلك الاضطرابات، ولاسيما في ضوء مشروع قانون (لا لكارتلات (موثيق) إنتاج النفط وتصديره (NOPEC) الذي يشق طريقه إلى الكونغرس الأمريكي، والذي يهدد برفع دعاوى لمكافحة احتكار المنتجين.

وتشير أحدث توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى ارتفاع معدل إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تدريجياً حتى العام (2024)، لكن المصدرين الآخرين من خارج أوبك -ولاسيما البرازيل وغايانا- سيفرعون إنتاجهم؛ لأنهم يتوقعون انخفاض الطلب تدريجياً.

قد تبدو نظرة الوكالة الدولية للطاقة -بعد العام -2024 أكثر تفاؤلاً، إذ تتوقع تباطؤ استخراج النفط الصخري الأمريكي إلى أن يتوقف في النهاية. وحتى مع افتراض ذلك -وافترض أن استخراج النفط الصخري لن يحدث في دول أخرى- فإن الطلب على النفط سيواجه بحلول

ذلك الوقت موجات عكسية متزايدة ابتداء بإنتاج السيارات الكهربائية، وتشديد الإجراءات في حملة التغير المناخي.

ومن المقرر ألا يرتفع إجمالي الطلب على نفط أوبك على الإطلاق حتى العام (2024)، وقد لا يتجاوز ذلك بكثير، وسيحصل أعضاؤها على بعض التخفيف المحدود؛ لأن الزيادة في خام النفط الصخري الخفيف تعزز الأسعار النسبية للأصناف المتوسطة والثقيلة، فيما سيقابل الارتفاع المحتمل في أسعار النفط في نهاية هذا العام ظهور لوائح جديدة للوقود البحري وانخفاضاً في مستوى الطلب.

وستكون الإغاثة الاقتصادية نسبية لصالح الدول الأقوى في المجموعة، وليس للمصدرين ككل. ويجب أن تكون دولتا العراق والإمارات العربية المتحدة قادرتين على زيادة الإنتاج ضمن الحد الأقصى الإجمالي، مع الحصول على حصة سوقية من نظرائهما الأقل حظاً. ويمكن للمملكة العربية السعودية أن تزيد الإنتاج، لكنها لن تفعل ذلك إذا بقيت ملتزمة بإدارة السوق، فيما تمثل فنزويلا الجانب السلبي الوحيد لأسعار النفط، إذ إن من شأن حكومة جديدة أن تكون قادرة على التهيئة لبعض عمليات الإنعاش في قطاع النفط. ومما ذكر آنفاً فإن منظمة أوبك تحتاج -بجانب إدارة السوق الناجحة- إلى رؤية، وهي: (إما الالتزام بخفض الإنتاج، وإما عدمه).

المصدر:

<https://www.thenational.ae/business/energy/why-opec-may-be-squeezed-1.837921>

أفريقيا .. محط أنظار قوى عالمية تسير خلف الصين

صحيفة الإيكونوميست

2019-4-13

في بقعة صغيرة من العالم وتحديداً في شمال شرق أفريقيا يمر ثلث الشحن البحري العالمي من هناك؛ حتى ليخيّل للمارة فيها أن العالم كله موجود هناك؛ إنها (جيبوتي) إذ تتنافس القواعد العسكرية الفرنسية، والإيطالية، واليابانية على مقربة من هذا الساحل المهم، فهناك كان موقع معسكر (ليمونير) الذي كان يدار من قبل الفيلق الأجنبي الفرنسي، لتحل محله الآن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة الوحيدة في أفريقيا، وتقع بجوار المطار هناك أيضاً أول قاعدة صينية إلى الشمال الغربي، وستشهد المنطقة أيضاً فتح سفارة هندية، وسفارة بريطانية قريباً هناك، فيما تستعد مؤسسة الديانة التركية لافتتاح أكبر مسجد في شرق أفريقيا في غضون أسابيع قليلة، وسيختلط صوت الأذان مع صوت مراوح طائرات الهليكوبتر المقاتلة.

يمكنك من قمة معذنة المسجد أن ترى الصين، ليس لأنها ترتفع إلى هذا الحد، ولكن لأن الصينيين موجودون أمامك في كل مكان. تعدّ جيبوتي العاصمة مدينة صغيرة، لكنها تمتاز بميناء متعدد الأغراض، وخط سكك حديد يمتد إلى إثيوبيا، وتشهد بداية تأسيس منطقة للتجارة الحرة، التي -بمجرد إنجازها- ستكون الأكبر في أفريقيا.

لقد أنشئت تلك المنطقة الحرة من قبل شركات صينية مملوكة للدولة، وهي تدار من قبلها جزئياً. ويمكنك -حين زيارتك الميناء- أن ترى البحارة على متن سفينة صينية على مبعده رصيف واحد من سفينة شحن مليئة بالحبوب الأوكرانية، ويمكنك أيضاً أن تسمع اللغة الصينية وهي تملأ أثير المكان.

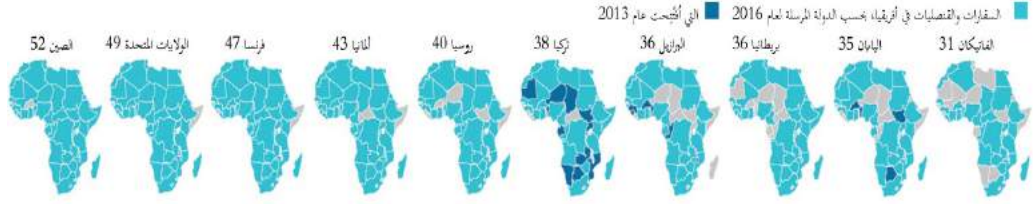
تشير إحصائيات مؤسسة ماكينزي للاستشارات الإدارية إلى وجود (10.000) شركة صينية في قارة أفريقيا، وقد شجعت الاستثمارات الصينية الهائلة الدول الأخرى -ومنها الهند- على أن تحذو حذوها. وتعمل الصين -في الوقت نفسه- على تغيير شروط ارتباطها، وتزيد من روابطها الاقتصادية لتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية مع آخرين مثل: تركيا، وروسيا اللتين تتطلعان لفعل الشيء نفسه. ويتحدث أليكس فاينز من تشاتام هاوس عن «تدافع جديد من أجل أفريقيا».

ويدرك الأفارقة الفرق الكبير بين مقاربات الحاضر، ومقارنات السباق الأوروبي؛ من أجل الاستحواذ على المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر، فصحيح أن الموارد التي يحتاجها المستعمرون ما تزال مغرية، لكن المتسابقين الجدد يريدون أكثر من مجرد حصة مما تملكه أفريقيا. فإنهم يريدون حصة فيما تحاول بناءه الآن، كاقصادات ومكانة عالمية متنامية لثاني أكبر قارة في العالم من حيث عدد السكان، التي تقع بين اثنين من محيطات الأرض الثلاثة العظيمة.

ويشير هذا إلى أن القارة السمراء ستصبح مرتعاً للتنافس الدولي، وقد تحدّث مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة جون بولتون - في خطاب ألقاه في كانون الأول الماضي - عن هذا الموقع كموقع لعصر جديد من «تنافس القوى العظمى»؛ غير أن مثل هذا التنافس لا يجب أن يكون بلا محصلات. وتميل استثمارات البنية التحتية إلى تحقيق الفائدة للقادمين جميعهم، وليس فقط المستثمرين. والأهم من ذلك كله، أنه سيعود بالفائدة على الأفارقة، وعلى الرغم من أن سباق المتنافسين الجدد سيكون محتوماً، إلا أنه لا يمكنهم أخذ كل شيء، إذ يجب إعطاء الأولوية للدول الأفريقية التي هي اللاعب الأساس في اللعبة، وسيكون أسلوبها في اللعب عاملاً حاسماً في مدى وفاء القارة السمراء بالأمل الذي يراه الغرباء فيها.

مواكب الدبلوماسيين المهيبه

على وفق مشروع (Diplometrics) في جامعة دنفر، فقد أفتتحت أكثر من (320) سفارة وقنصلية في أفريقيا بين عامي (2010، و2016)، (26) منها لتركيا (انظر الخرائط). وقد أعلنت الهند - العام الماضي - أنها ستفتح (18) بعثة أخرى. ويدعم القادة الأجانب هذا الحراك الدبلوماسي، إذ من المقرر أن يستضيف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - هذا العام - أولى قمة روسية- أفريقية، وهو عمل مشابه للمنتدى الذي يعقد كل ثلاث سنوات بشأن التعاون الأفريقي-الصيني (focac) في بكين، الذي استضاف فيه الرئيس (شي جين بينغ) قادة أفارقة فاق عددهم عدد القادة الأفارقة الذين يحضرون الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وستستضيف اليابان وبريطانيا أيضاً اجتماعات مشابهة في الأشهر المقبلة.



المصدر: Padree Centre for International Futures, Diplometrics Project

وحدث أيضاً أن زار العديد من القادة الأجانب سياسيين أفارقة، إذ زار كبار المسؤولين الصينيين أفريقيا (79) مرة منذ العام (2008)، وأجرى الرئيس التركي أكثر من (30) زيارة للدول الأفريقية، ومعظمها من دول شمال القارة. وزار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون القارة السمراء تسع مرات منذ أن أصبح رئيساً لفرنسا في عام (2017)، ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي ثمان دول أفريقية في أثناء السنوات الخمس التي قضاها في السلطة؛ فيما ما يزال الرئيس ترامب بعيداً عن هذه القارة التي يتهاافت عليها الجميع.

تصبّ جهود هذه الزيارات والقمم في جزء منها للاستفادة من النفوذ الدبلوماسي لأفريقيا، فدولها الـ(54) تشكل أكثر من ربع عدد الدول المنضمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ولهذا فهي تشغل على الدوام ثلاثة من أصل (15) مقعداً غير دائم في مجلس الأمن. وقد أفنعت الصين كل الدول الأفريقية تقريباً بالتخلي عن الاعتراف الدبلوماسي بتايوان، باستثناء دولة سوازيلاند التي ما تزال مترددة. أما روسيا فقد شرحت للسياسيين الأفارقة بشأن مطالبها بشبه جزيرة القرم، وهو ما أدى إلى امتناع (28) دولة أفريقية بالامتناع عن التصويت على مقترح تبنته الجمعية العامة لإدانة ضمها إلى روسيا. وسعت إسرائيل إلى كسب تلك الدول إلى جانبها في مسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ وهو ما أثمر حتى الآن في وقوف توغو إلى جانبها.

لقد تعززت العلاقات العسكرية بنحوٍ متوازٍ مع العلاقات الدبلوماسية، وأصبح القرن الأفريقي جزءاً من التنافس على نطاق أوسع بين المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة من جهة، وإيران، وقطر، وتركيا من جهة أخرى. وقد بنت تركيا -في العام 2017- أكبر قاعدة عسكرية في الخارج في الصومال، وهي أولى قاعدة لها في أفريقيا. أما المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة فقد شنتا هجمات على اليمن من موقعيهما في القرن الأفريقي. وقد عملت السعودية على تجنيد جنود من السودان بعضهم من الأطفال، ويعتقد أيضاً أنها حريصة على

فتح قاعدة لها في جيبوتي، وتتهيأ لفتح قاعدة أخرى في أرض الصومال.

يمتد النفوذ العسكري الصيني إلى ما هو أبعد من قاعدة جيبوتي، إذ أجرى جيش التحرير الشعبي الصيني -العام الماضي- تدريبات عسكرية في الكاميرون، والغابون، وغانا، ونيجيريا، وتحتفل الثقافة الشعبية الصينية بأفريقيا كمكان مناسب لانتشارها، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الصين تشارك بعدد كبير من قوات حفظ السلام، التي يأتي معظم جنودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وجنوب السودان، والسودان.

ويسير هذا الاهتمام بالسلام جنباً إلى جنب مع حركة تجارية سريعة، إذ تبيع الصين كميات هائلة من الأسلحة إلى شمال أفريقيا، بنسبة (27 %) من واردات المنطقة من السلاح للمدة (2013 - 2017) مقارنة بنسبة 16 % للمدة (2008 - 2012) -بحسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام-. وتدعي الصين أن لديها علاقات عسكرية، بعضها تعاونية أكثر منها تجارية، مع 45 حكومة أفريقية. وتقول لنا عبد الله من جامعة ويك فورست إن الصين تريد أن تظهر نفسها على أنها متعددة الأذرع وذات امتداد عابر للقارات؛ فهي تروم حماية تجارتها، وتعد شرق أفريقيا جزءاً من «طريق الحرير البحري». وهناك أكثر من مليون صيني يعيشون في أفريقيا قد يحتاجون إلى الحماية، وقد ساعدت سفينة بحرية صينية -خلال الثورة الليبية عام 2011- في إجلاء آلاف المتعاقدين الصينيين من البلاد.

تدفق المال

أثار التوسع الصيني قلق القوى الآسيوية الأخرى، إذ تعمل اليابان حالياً على توسيع قاعدتها في جيبوتي، وتعمل الهند على تطوير شبكة من مراكز الرادار والتنصت حول المحيط الهندي، على الرغم من أن خططها لإنشاء قاعدة في جزيرة سيشيل العام الماضي قد أُحبطت؛ وسيستضيف الجيش الهندي هذا الشهر أولى مناورات عسكرية مع عدد من الدول الأفريقية، من ضمنها تنزانيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا.

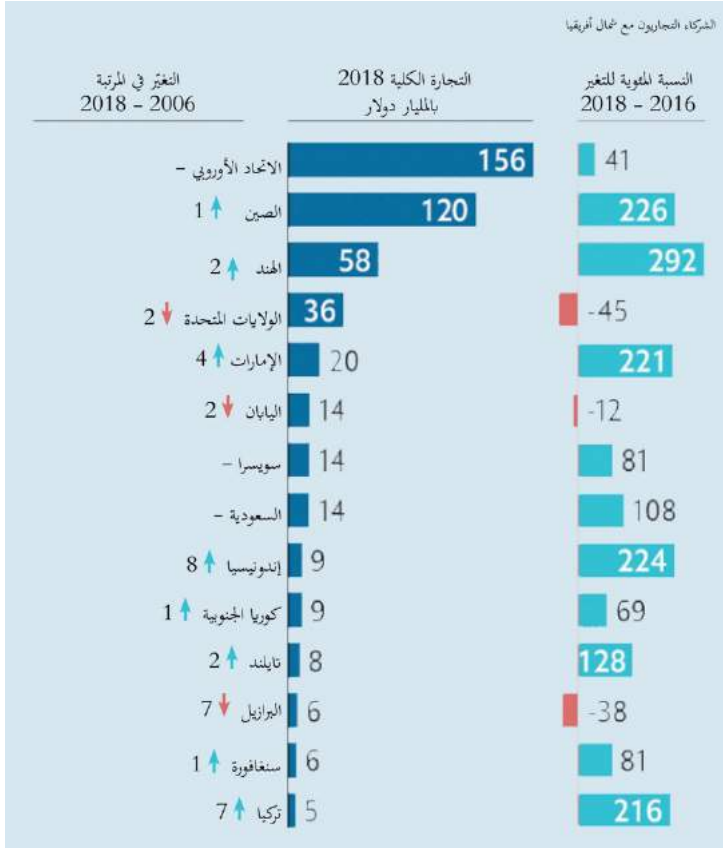
إن هذا التنافس المحموم ليس السبب الوحيد للتدخل العسكري، إذ تكثف الدول الأوروبية من وجودها في منطقة الساحل -وهي المنطقة القاحلة على الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى-؛ بهدف القضاء على الإرهاب، ووقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، ويدعم الاتحاد الأوروبي جنوداً من مجموعة اسمها: «مجموعة الساحل الخامسة» في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

أما تحركات روسيا فهي أقوى بكثير، وتعتمد على الكثير من المرتزقة، وغالباً ما يكون الكبار الفاعلون هناك مقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين -مثل يفغيني بريغوزين، وهو طاهٍ سابق- . ويشبههم السيد فاينز بشخص سيسيل رودس Cecil Rhodes وغيره من إمبرياليي القرن التاسع عشر الذين كانوا يقودون غزوات خاصة بحجة حماية الوطن.

ففي العام الماضي استجابت روسيا لطلب جمهورية أفريقيا الوسطى في المساعدة في قتال المتمردين، وحيدت فرنسا -المستعمر السابق- بسرعة عبر إرسال الأسلحة والمستشارين الذين تلاهم خبراء في الصناعات الاستخراجية. وتعج وزارة الدفاع الآن بالمستشارين الروس، فضلاً عن منح مسابقة ملكة جمال جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي رعاية سخية من شركة الماس الروسية Invest Lobaye.

وعلى الرغم من أن الدور الروسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عالي المستوى، إلا أن روسيا كثفت صلاتها في عموم أفريقيا، إذ درّب ما لا يقل عن (250 ألف) أفريقي في الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه عام 1991، وهو ما يوفر مجالاً لتجديد العلاقات القديمة، ولاسيما في دول مثل: زيمبابوي، وغينيا، ومدغشقر التي ينشط فيها المستشارون الروس.

وقد أشار جود ديفيرمونت (Judd Devermont) من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Centre for Strategic and International Studies) وهو مركز بحثي أمريكي - إلى تخفيض الولايات المتحدة تمويلها للتنمية والبرامج الدبلوماسية، فضلاً عن تخفيض نسبة (10 %) في عديد قواتها في أفريقيا، وتركزت المناصب الرئيسة شاغرة، حتى أن إدارة الرئيس ترامب استغرقتها (18) شهراً لملء منصب أفريقيا في وزارة الخارجية، بينما عزز الآخرون صلاتهم في مفاصل القارة.



المصدر: Datastream from Refinitiv, IMF

تتضاءل الأهمية الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة أيضاً، بعد أن كانت واحدة من ثلاث دول (الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا) حققت أكبر قدر من التجارة مع شمال أفريقيا، التي يتم تعريفها من طريق جمع الواردات والصادرات (انظر الرسم البياني). وازدادت التجارة للصين للمدة (2018 - 2006)، بنسبة (226%)، والهند بنسبة (292%). وسجلت بلدان أخرى أيضاً زيادات كبيرة، على الرغم من بداياتها المتواضعة: (216% لتركيا، و335% لروسيا، و224% لإندونيسيا). أما الاتحاد الأوروبي -الذي ما يزال يقال أنه الشريك التجاري الأكبر في المنطقة- فقد تمكن من تحقيق نسبة 41% فقط.

تعدّ الشركات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر

(FDI)، بيد أن تقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار الاجنبي المباشر العام الماضي قد وجد أن «المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا قد أصبحت أكثر تنوعاً»، إذ ازدادت حصة الصين من (16) مليار دولار في عام (2011) إلى (40) مليار دولار في عام (2016)؛ أي أقل بقليل من حصة فرنسا التي بلغت (49) مليار دولار، وازدادت الاستثمارات من شركات مقرها سنغافورة بنحو ملحوظ أيضاً.

ما يزال الوصول إلى الموارد الطبيعية لأفريقيا بالغ الأهمية، لكن العلاقات الاقتصادية أكثر أهمية من السلع، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه يمكن لثلث البلدان الواقعة في شمال أفريقيا، أن تتوقع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (5%) هذا العام. وتشير مؤسسة (GSMA) التجارية إلى أن عدد اشتراكات الهواتف المحمولة والبيانات سيزداد بنسبة (5%) تقريباً سنوياً على مدار السنوات الخمس المقبلة؛ أي: أكثر من ضعف المعدل العالمي، إذ سيتمكن حوالي (300) مليون أفريقي من الوصول إلى الإنترنت بحلول عام (2025).

وتنمو أيضاً واردات الأغذية وصادراتها، إذ أبرمت دول الخليج -التي تستورد ما بين (80 - 90%) من طعامها- صفقات زراعية مع مالي، وموريتانيا، والمغرب، وموزمبيق، والسودان، وتنزانيا. وترى بلدان أخرى أن إفريقيا زبون للقدرة الفائضة إذ باعت الصين -التي لديها مخزونات غذائية ضخمة- أكثر من (781) ألف طن من الرز إلى الدول الأفريقية في عام (2017)؛ أي: أكثر من عشرة أضعاف كمية عام (2016)، وتفوقت ساحل العاج على كوريا الجنوبية كأكبر مستورد.

تزداد أهمية الدول الأفريقية في كونها مركزاً لشركات التصنيع الأجنبية، إذ ساعدت الشركات الصينية المدعومة من الدولة في إنشاء «مناطق اقتصادية خاصة» في إثيوبيا، ونيجيريا، ورواندا، وجيبوتي. تدير (OlamInternational) -شركة سنغافورية- منطقة تجارة حرة في الغابون، وتحاول الهند افتتاح واحدة في موريشيوس، فيما يوجد لتركيا مرفق بجوار المرفق الصيني في جيبوتي، وهو جزء من مجموعة من الخطط الطموحة للقارة، التي تشمل بناء السكك الحديدية في تنزانيا، ومحطات المطارات في غانا، ومدينة بحيرة دياميديو المستقبلية في السنغال. وتصل طائرات الخطوط الجوية التركية، المملوكة للدولة بنسبة (49%) إلى أكثر من (50) مدينة أفريقية.

لذلك فإن الآخرين في وضع يسمح لهم بتقبل بعض الركود، إذ تعيد الصين ضبط مقاربتها للقارة لتقليل التكلفة، وبدلاً من الإعلان عن مضاعفة تعهداتها المالية للدول الأفريقية -كما في

السابق- قدمت الصين العام الماضي حزمةً أقلّ سخاءً من الحزمة السابقة؛ ويعزى هذا التحوّل جزئياً إلى أن بعض الصفقات الصينية في أفريقيا قد أصبحت أصعب قليلاً؛ مما أغضب المستثمرين الصينيين. واضطرت شركة (Sinasure) -هي شركة تأمين مملوكة للدولة- إلى شطب خسائر بقيمة مليار دولار على السكك الحديدية من جيوتي إلى إثيوبيا بعد أن تبين أن عدد الركاب أقل مما كان متوقّعا، وحذّر الرئيس الصيني في أيلول الماضي من تحوّل الاستثمارات المدعومة من قبل الدولة إلى مشاريع غرور.

وتتحسس الصين من اتهامات «دبلوماسية فخ الديون» باستخدام قروض لا يمكن للبلدان سدّادها من أجل الحصول على تنازلات أخرى منها، وهذه التهمة في أفريقيا تهمة مُبالغٌ بها؛ إذ تعد الصين الدائن الرئيس لثلاث دول أفريقية فقط، هي الكونغو برازافيل، وجيوتي، وزامبيا، بحسب مبادرة الصين لأبحاث أفريقيا بجامعة جونز هوبكنز، ونسبة (32%) من الدين العام الخارجي لأفريقيا مستحق لمقرضين من القطاع الخاص، ونسبة (35%) لصالح مؤسسات متعددة الأطراف، مثل: البنك الدولي. وتعد الصين أكبر مقرض ثنائي، لكن قروضها لا تتجاوز (20%) من إجمالي القروض.

والجدير بالذكر أن انتقاد بعض القروض يبدو مبرراً بنحو كاف، ففي كينيا كان الصحفيون المحليون يدرسون بنود خط السكة الحديدية الذي تبلغ قيمته (3.2) مليار دولار بين نيروبي ومومباسا، ولديهم مخاوف من أن ميناء مومباسا قد يتم التعهد به كضمان إضافي. وتقول (Were Anzette) الخبيرة الاقتصادية الكينية: «في النهاية تبقى مشكلة الديون مشكلة أفريقية».

ترحيب حار من السكان المحليين

قد يشجع هذا الأمرُ الغرب على زيادة جهوده الاقتصادية، إذ أعلن الاتحاد الأوروبي في أيلول الماضي أنه سيمنح (40) مليار يورو بصيغة منح للمدة من (2021 - 2027) بناءً على «خطة مارشال لأفريقيا» التي تقدمت بها ألمانيا عام (2017). وقد ضاعفت الولايات المتحدة في تشرين الأول من العام الماضي، قدرتها الإقراضية لشركاتها الخاصة العاملة في مجال الاستثمار الخارجي، لتصل إلى (60) مليار دولار، وتقول السيدة وير إنه يُسمح الآن -لأول مرة منذ (50) عاماً- بالاستثمار في الأسهم وكذلك الديون، وتضيف «ما كنا لنحصل على الكثير من الأموال من دون الصين».

يقول كارلوس لوبيز -وهو مفاوض لدى الاتحاد الأفريقي-: إن «القادة الأفارقة مدركون لحقيقة أن لديهم خيارات أكثر من أي وقت مضى»؛ لأنهم لم يعودوا ملزمين أمام مستعمرهم، أو أنهم ليسوا في معسكر للحرب الباردة، ويمكنهم أن يحددوا الأولويات والعروض، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أسباباً توجب الحذر:

السبب الأول: إن الدول الأفريقية تبقى الشريك الأضعف في الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية، وغالباً ما يوافق القادة الأفارقة بسرعة للتوقيع على صفقات تصدر العناوين الرئيسية، ولكن بشروط مرهقة. وتضيف السيدة وير أن فرقاً مدربةً على التفاوض ستساعد في ذلك كثيراً، فضلاً عن تعزيز المهارات اللغوية للدبلوماسيين الأفارقة. أما من الناحية الهيكلية، فهناك إمكانية لتشكيل قوة واحدة، كأن تكون اتفاقية منطقة تجارة حرة قارية أفريقية، التي ستحتاج إلى تصديق ثلاث دول فقط لدخولها حيز التنفيذ؛ مما سيمنح القارة صوتاً واحداً على طاولة المفاوضات.

السبب الثاني: إن ذلك قد يعني مزيداً من خيارات الفساد، وما يمكن أن يكون خياراً جيداً للرئيس قد يكون خياراً سيئاً للمرؤوسين. ويثني الدبلوماسيون الغربيون على جيوتي بنحو خاص على المهارة التي لعبت بها الدول ضد بعضها لتأمين إيجار القواعد العسكرية، وصفقات البنية التحتية؛ ويبقى من غير الواضح كيفية تطوير هذا المكر للمواطنة، بدلاً من تطوير نخبة البلاد.

تعدّ الديمقراطية والشفافية الترياق الأمثل للفساد، إذ تمكنت وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة في كينيا وغانا -في الآونة الأخيرة- من التدقيق في صفقات الفساد الموقعة من قبل حكومتي البلدين، بيد أن المحزن هنا أن روسيا، والصين لا تهتمان بالديمقراطية في أفريقيا، ومع أنهما قد تدعيان أنهما لا تتدخلان في سياسات الدول، إلا أن دعم الصين لرئيس (الكونغو برازافيل) دينيس ساسو نغويسو، ودعم روسيا لرئيس الكونغو فاوستن آرشينج تواديرا، واضح جداً وله تأثير رجعي.

والحال نفسه مع الغرب الذي يتمتع بتاريخ طويل في دعم «رجال الأقوياء» المفضلين في القارة. وعلى الرغم من أنها -منذ الحرب الباردة- قد عززت الإصلاحات الليبرالية إلى حد كبير -وإن كانت تلك الإجراءات عشوائية- إلا أن اللامبالاة الأمريكية حيال الشؤون الأفريقية هي أحد الأسباب وراء إبطاء مثل تلك المبادرات مؤخراً، ومن شأن إعادة الارتباط أن تضع الأمور في نصابها الصحيح من جديد. ولم تأت استراتيجيات أفريقية جديدة التي حددها السيد بولتون في كانون الأول الماضي على ذكر الديمقراطية، وهذا أمر فيه قصر نظر؛ لأن البلدان الأفريقية تحتاج

إلى أكثر من خيارات إضافية بشأن من تعقد اتفاقيات معهم، فهم بحاجة إلى القوة التي تمكنهم من اختيار سياسيتهم أيضاً.

المصدر:

<https://www.economist.com/briefing/2019/03/07/africa-is-attracting-ever-more-interest-from-powers-elsewhere?frsc=dg7%Ce>

ماذا حصلت روسيا من مقامة حكومة إقليم كردستان؟

ماريا بيتكوففا*

2019-5-2

عملت روسيا على إقامة علاقات رسمية مع حكومة إقليم كردستان العراق بفتح قنصلية لها في أربيل، بعد عامين من إقرار الدستور العراقي للعام 2005 الحكم الذاتي للإقليم الكردي في شمال العراق. كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيران وتركيا - في ذلك الوقت - اللاعبين السياسيين والاقتصاديين الرئيسيين في المنطقة الغنية بالنفط، التي تحتفظ باحتياطيات مؤكدة تبلغ نحو 45 مليار برميل (المرتبة العاشرة على مستوى العالم)، ونحو 2.8 إلى 5.7 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من أن روسيا لديها سجل حافل بعلاقات "تأريخية" مع القيادة الكردية (مصطفى البارزاني، والد رئيس إقليم كردستان السابق مسعود البارزاني، الذي قضى 12 عاماً في المنفى في الاتحاد السوفيتي)، لكن يبدو أن هناك مساحة صغيرة لأداء دور رئيس هناك. وحينما أرسلت شركات الطاقة الروسية في بداية عام 2010 وفوداً للتحقيق في صفقات نفطية محتملة؛ أثار ذلك قلق الشركاء الغربيين لحكومة إقليم كردستان. ويرى دبلوماسي روسي سابق أن الخارجية البريطانية كانت قلقة جداً من ذلك.

وأعرب مسؤولون بريطانيون - في محادثات عام -2012 عن قلقهم من دخول الشركات الروسية إلى قطاع الطاقة الكردي لإمكانية أن تتسبب في متاعب تتمثل في منح حكومة إقليم كردستان دعماً سياسياً يتعارض مع الإجماع المشترك بين المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وتركيا، وإيران بأن الأكراد يجب أن يبقوا جزءاً من العراق.

وقد وقعت شركة الطاقة الروسية العملاقة (غازبروم) عقداً للتنقيب عن النفط وإنتاجه في حقولين بالإقليم، وبعد عام واحد فقط قام رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني بزيارة رسمية لموسكو استغرقت أربعة أيام، والتقى فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس التنفيذي لشركة غازبروم أليكسي ميلر.

* صحافية بلغارية تغطي أحداث الشرق الأوسط، والبلقان، وأوروبا الشرقية.

وقد أثبتت مخاوف وزارة الخارجية البريطانية بعد أربع سنوات ما يبررها، بعد سلسلة من صفقات الطاقة التي أبرمتها شركة روسية أخرى للطاقة هي (روزنفت) في عام 2017 مع حكومة إقليم كردستان المثقلة بالديون، وأنقذتها من الانهيار الاقتصادي، وساعدتها على اكتساب نفوذ سياسي كافٍ لمتابعة استفتاء الاستقلال في 25 أيلول من ذلك العام، بالضد من نصيحة جميع حلفائها المقربين ومن ضمنهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها ”روزنفت“، التي يُنظر إلى الرئيس التنفيذي لها (إيغور سيشين)، على أنه واحد من أقرب حلفاء بوتين السياسيين، لـ”نجدة“ حكومة أجنبية تعاني من ضائقة مالية وضغط سياسي، فقد ساعدت تلك الشركة -خلال السنوات القليلة الماضية- في الاستثمار بكثافة في فنزويلا المنكوبة بأزمة، على الرغم من خسارتها ملايين الدولارات في تلك العملية، وساعد استثمار روزنفت بنحو فعال حكومة الرئيس نيكولاس مادورو في بقاء روسيا حليفاً مخلصاً لفنزويلا الواقعة في ”الفناء الخلفي الأمريكي“. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكرملين متهم منذ زمن بعيد باستخدام شركات الطاقة المملوكة للدولة كأدوات سياسية.

تبدو المكاسب الدبلوماسية الروسية، في الإقليم الكردي في شمال العراق، محدودة جداً بسبب عدم اليقين السياسي والعوائق التنظيمية والتقنية، ولم تحقق روزنفت أرباحاً تذكر بعد أن استثمرت أكثر من 4 مليار دولار في صفقات النفط والغاز، بحسب ما ذكرته مصادر لقناة الجزيرة.

فما الذي استفادته روسيا بعد عامين من إبرام صفقات روزنفت مع حكومة إقليم كردستان فيما يمكن تسميته بالمقامرة؟

”نجدة“ حكومة إقليم كردستان

كانت حكومة إقليم كردستان في عام 2016 تعاني من أزمة سياسية واقتصادية حادة؛ بسبب الحرب ضد تنظيم داعش، وهو ما تسبب في انعدام الأمن وتحمل عبء مالي كبير، ولاسيما بعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014؛ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات، وتساعد الخلاف مع بغداد حول الحق في تصدير النفط بنحو مستقل؛ وأدى ذلك إلى خفض المدفوعات من الموازنة الاتحادية.

وبينما كان الإقليم الكردي يتأخر عن ركب الإنجازات الاقتصادية الكبرى بعد العام 2003، ازداد الغضب الشعبي كثيراً، وأثار الركود الاقتصادي وانخفاض الرواتب احتجاجات شعبية غاضبة في جميع أنحاء الإقليم.

وبعد أن وصلت الديون إلى ما بين 20 إلى 25 مليار دولار (أعلى بكثير من حجم اقتصادها)، بدأت الخيرات تنفذ من جعبة حكومة إقليم كردستان لإنقاذ نفسها من الإفلاس؛ وهذا الأمر حدا بحكومة إقليم كردستان، في عام 2016 إلى تقديم أصول نفطية كبيرة إلى تركيا، مقابل إعفائها من مبلغ ديون بقيمة 5 مليارات دولار، فعلاً عن مليار دولار نقداً. وقد عرضت صفقات نفط كبرى للشركات الأمريكية، ولكن يبدو أن الأترك والأمريكيين مترددين في تناول المعروض.

وقد توجه رئيس الوزراء نجيرفان البارزاني في شهر حزيران، إلى روسيا لحضور منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي، وهو الحدث الاستثماري الرائد للرئيس بوتين، والتقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لمناقشة "تطوير العلاقات في قطاع النفط والغاز".

ثم حدث بعد سبعة أشهر، في 21 شباط من ذلك العام، أن انضمت شركة روزنفت إلى شركة غازبروم مستثمراً رئيساً في الأقليم الكردي، عبر توقيع صفقة بقيمة 2.1 مليار دولار مقابل نفط مدفوع سلفاً للمدة 2017 - 2019، وأصبحت أول شركة نفط رئيسة تقدم تمويلاً بهذه الصيغة؛ كل ذلك لأن حكومة إقليم كردستان كانت بحاجة ماسة إلى النقد.

يقول بلال وهاب - زميل معهد واشنطن في الولايات المتحدة- إن هذه الأموال قد ساعدت في تجنب كارثة مالية كبرى وإحراج دولي لحكومة إقليم كردستان عبر تمكينها من تسوية نزاعها مع شركة (دانة غاز وكريستنت بتروليوم)، قبل جلسة أخرى في محكمة لندن للتحكيم الدولي، كانت مقررة في صيف ذلك العام. ودفعت السلطات الكردية مليار دولار للشركات الإماراتية، وأعدت هيكله المبلغ المتبقي البالغ 1.24 مليار دولار. وأشار وهاب إلى أن الصفقة قد وُقِّرت بعض الشرعية لعمليات تصدير النفط لحكومة إقليم كردستان، التي لطالما ادعت بغداد أنها غير قانونية ودون إذن رسمي منها.

ثم حضر نجيرفان البارزاني في الثاني من حزيرانرة أخرى قمة سان بطرسبرغ، ووقع عدداً من الاتفاقات مع شركة روزنفت؛ مما مهّد الطريق لثلاث صفقات أخرى، بما في ذلك مشاريع بقيمة 400 مليون دولار لخمس مناطق للتنقيب في شمال غرب الإقليم الكردي.

وأعلنت حكومة إقليم كردستان في الثامن عشر من شهر ايلول -أي قبل أسبوع واحد فقط من موعد إجراء استفتاء الاستقلال- أنها وقعت عقداً مع الشركة الروسية لتطوير مشروع خط أنابيب الغاز في المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي باستثمار مخطط له بقيمة مليار دولار. ويقضي

المشروع بإنشاء خط أنابيب بسعة 30 مليار متر مكعب سنوياً لربطه بشبكة الغاز التركية وتصدير الغاز الكردي في النهاية إلى أوروبا.

ثم أعلنت حكومة إقليم كردستان، بعد ثلاثة أيام من سيطرة القوات الموالية لبغداد على مدينة كركوك الغنية بالنفط، أنها باعت حصتها البالغة 60% في الشركة التي تدير خط أنابيب النفط في المنطقة لصالح شركة روزنفت، كجزء من شركة خط أنابيب كبرى بقيمة 1.8 مليار دولار.

تزامنت كل تلك الصفقات مع التزام غير رسمي بتوفير دعم سياسي من قبل موسكو، بحسب الدبلوماسي الروسي السابق. وعلى الرغم من إعلان روسيا رسمياً موقفها المحايد تجاه الاستفتاء، إلا أن الكرملين أوضح بنحو غير رسمي أنه سيقف إلى جانب مسعود البارزاني، وهو ما أعطى بعضاً من الثقة للقيادة الكردية لمواصلة التصويت في 25 أيلول، على الرغم من التحذيرات الخطيرة من قبل بغداد.

إن حقيقة توقيع عدد من الصفقات وسط حالة من عدم اليقين وانعدام الأمن أمر لم يسبق له مثيل في الإقليم الكردي، وقد حدث ذلك بعد سيطرة أربيل على كركوك الغنية بالنفط (تمثل نحو 40% من صادرات النفط الكردي)، وأظهر أن روسيا بقيت وفية لالتزاماتها. كما أبلغ مسؤول كبير في حكومة إقليم كردستان قناة الجزيرة، قائلاً: "كانت أن روسيا أنقذتنا من هذا الوضع السياسي والاقتصادي الخطير".

وعلى الرغم من أن ذلك أزعج حلفاء حكومة إقليم كردستان الأمريكيين والأوروبيين، إلا أن الدعم الروسي ساعد الإقليم على التغلب على عزلته السياسية الدولية في تلك المدة الصعبة، والبدء في إعادة بناء اقتصاده المدمر. وأدت المساعدة المالية التي قدمتها شركة روزنفت إلى تعزيز قطاع الطاقة في الإقليم؛ مما سمح بالتسوية مع شركة دانة غاز وشركة نفط الهلال للبدء في الاستثمار مرة أخرى في الإقليم الكردي، وتوسيع طاقته الإنتاجية من الغاز.

وكان لحكومة إقليم كردستان أيضاً نفوذ كافٍ لبدء المفاوضات مع بغداد، وأرسلت الحكومة العراقية في شهر آذار أموالاً لتسديد رواتب موظفي الإقليم لأول مرة منذ العام 2014.

مكاسب روسيا المراهقة

بينما كانت حكومة إقليم كردستان تجني ثمار تلك الصفقات، لم يتحقق أي من مكاسب روسيا وشركة روزنفنت من هذا الاستثمار عالي المخاطر بالكامل. ليس هذا فقط، بل إنه أدى أيضاً إلى إثقال عملاق الطاقة الروسي بالديون في وقت كان فيه الاقتصاد الروسي قد خرج حالاً من ركود استمر لعامين، وبلغت الخسائر نحو 17 مليار دولار في العام 2017، ووصلت الديون بحلول العام 2018، إلى 55 مليار دولار؛ الأمر الذي أثار قلق المستثمرين.

ويبدو أن الإنجاز الرئيس لاستثمارات روزنفنتفي الإقليم الكردي هو تأمين عقد خط أنابيب الغاز في شهر أيلول 2017. ويرى مسؤول من وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان أن دخول روزنفنت إلى قطاع الطاقة الكردي يرتبط "بالغاز وليس النفط". وقال المسؤول لقناة الجزيرة -في إشارة إلى مشروع خط أنابيب كان من المفترض أن يزود دول جنوب شرق أوروبا بمصدر بديل للغاز وتقليل اعتمادها على واردات الغاز الروسي-: "لقد أرادت روسيا فقط أن تحتفظ بحقها في تطوير خط أنابيب الغاز [إلى أوروبا]. ومع فشل نابوك جاءت روسيا، واللوم هنا يقع على الأوروبيين".

تحتكر شركة غازبروم حالياً صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا. ويقول صالح يلماز -المحلل في موقع بلومبرغ إنتلجينس- إن روزنفنت تسعى -عبر تأمين صفقة الغاز مع حكومة إقليم كردستان- إلى زيادة صادرات الغاز الخاضعة للسيطرة الروسية إلى أوروبا، ولتحدي غازبروم.

وأضاف يلماز لقناة "الجزيرة": "إن جلب الغاز الطبيعي الكردي إلى تركيا، ومن ثم إلى أوروبا ربما يكون أفضل رهان لروزنفنت لمنافسة احتكار شركة غازبروم لتصدير الغاز، وهو أمر تضغط روزنفنت وشركائها على الحكومة الروسية لإنهائه".

إن امتلاك شركة روزنفنت 30% من حقل غاز زوهر المصري في البحر الأبيض المتوسط ، وهي صفقة أبرمت في تشرين الأول 2017، بعد أسبوعين فقط من توقيع عقد حكومة إقليم كردستان، يعكس أيضاً هذه الطموحات. وعلى الرغم من أن كلتا الشركتين مملوكتان للدولة، إلا أنه يُعتقد أنهما مدفوعتان بمصالح القلة المتباينة داخل النخبة الاقتصادية الروسية.

ويقول يلماز إن تطوير مشروع خط أنابيب الغاز في الإقليم الكردي قد يستغرق بضع سنوات في ظل ظروف مثالية، ولكن التوترات المستمرة في المنطقة، وحقيقة أنه لا يوجد طلب فوري،

وعاجل على مثل هذه الصادرات من الغاز، فإن الأمر سيستغرق وقتاً أطول بكثير.

هناك عقبة رئيسة أخرى أمام إتمام ذلك، وإتمام الصفقات الأخرى التي وقّعتها روزنفت مع حكومة إقليم كردستان، التي رفضت بغداد الموافقة عليها منذ إبرامها.

وقد زعمت الحكومة العراقية منذ مدة طويلة أن حكومة إقليم كردستان لا تمتلك الحق في بيع النفط من جانب واحد، فيما أجابت أربيل على ذلك بالإشارة إلى أن المواد ذات العلاقة بالدستور العراقي يسمح لها باستغلال الموارد الطبيعية على أراضيها.

نجحت الحكومة العراقية المركزية في السابق في تقويض تجارة النفط لحكومة إقليم كردستان أكثر من مرة، حينما حكمت محاكم أمريكية وكندية لصالحها، وحظرت محاولات البيع. ورفّعت دعاوى قضائية في كل من المحاكم الدولية والمحلية بغية منع حكومة إقليم كردستان من تصدير النفط عبر خط أنابيب كركوك-جيهان، وهو ما ساعد في نفور شركات النفط الكبرى من العراق بسبب التحديات التنظيمية.

لقد أدى عدم وجود اتفاق نهائي بين بغداد وإربيل حول مسألة تنمية موارد الطاقة وتحويل الإيرادات إلى جعل الوضع الفعلي لصفقات شركو روزنفت غير مؤكد. وعندما سُئل عاصم جهاد، المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط العراقية، عن الموقف الرسمي للحكومة العراقية بشأن عقود روزنفت، ذكر أن "الحكومات الفيدرالية المتعاقبة كانت قد أبدت تحفظاتها ومعارضتها ورفضها لأنشطة حكومة إقليم كردستان عبر تصدير النفط و إبرام العقود، وأن هذه الحكومة تعتزم حلّ هذه المشكلة من خلال الحوار الجاد".

ويفيد هوشيار علي -رئيس العلاقات الدبلوماسية في حركة التغيير الكردية المعارضة- بأن حكومة رئيس الوزراء الحالي عادل عبد المهدي -التي تدفع حتى الآن باتجاه التفاوض مع الأكراد- حكومة غير مستقرة وتفتقر إلى كتلة برلمانية تدعمها، وأشار إلى أن انهياراً محتملاً لها قد يعرقل الجهود الحالية للتوصل إلى اتفاق مع أربيل وتقويض صفقات روزنفت.

وأضاف علي: "من أجل التوصل إلى اتفاق دائم بشأن مسألة النفط على وجه التحديد -وهي رفض بغداد لجميع الصفقات التي وقعتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية- فيجب أن يكون لدينا أولاً قانون للنفط والغاز في بغداد، وبعدها يمكن حل جميع المشاكل في ضوء الدستور، والقبول أو رفض تلك الصفقات."

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الكردية قد زعمت أن روسيا تتوسط بين أربيل وبغداد، إلا أن عدداً من المسؤولين والمراقبين المقربين قد أكدوا لقناة الجزيرة أن موسكو لديها تأثير سياسي محدود في العراق، بما في ذلك في الاقليم الكردي، لأن الولايات المتحدة وإيران هما الوسيطان القويان هناك، تليهما تركيا والمملكة المتحدة. وهذا الأمر يشير الى حقيقة أن صفقات روزنفت التي أنقذت حكومة إقليم كردستان، لم تكن كافية لزعزعة ميزان القوى الذي اتفق عليه البلدان اللذان قادا حملة الغزو عام 2003، وجيران العراق الأكثر نفوذاً.

وقد تجلّت محدودية النفوذ الروسي في العراق عبر الاتفاق المؤقت الذي توصلت إليه أربيل مع بغداد في منتصف شهر تشرين الثاني 2018، لإعادة ضخ كمية من النفط (100.000 إلى 500.000 برميل يومياً) من حقول نفط كركوك عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا، وهو اتفاق ضغطت الولايات المتحدة من أجل إبرامه، وذلك لوضع حد لاتفاق أبرمته بغداد مع طهران، في محاولة لتجنب استخدام خط الأنابيب الكردي. وقد وافقت الحكومة العراقية على شحن نفط كركوك عبر الشاحنات إلى مصافي التكرير الإيرانية في الشمال مقابل تسليم النفط الإيراني إلى موانئ العراق الجنوبية، وإن كان الامتثال التام للحزمة الجديدة من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران يعني ضرورة إلغاء هذه الصفقة، فستضطر بغداد إلى استئناف الصادرات عبر خط أنابيب كركوك-جيهان.

يدرك الروس أن وضع عقود روزنفت ما يزال موضع شك، وأن جهود الوساطة الأمريكية بين بغداد وإربيل تثير قلقهم؛ لأنهم يخشون على مصالحهم.

إن حقيقة أن حكومة إقليم كردستان قد فقدت سيطرتها على كركوك الغنية بالنفط، لم تخفض صادراتها إلى النصف تقريباً فحسب، بل إنها قلصت الإيرادات المحتملة لشركة روزنفت من حصة خط الأنابيب الذي تمتلكه، مثلما سلطت الضوء على مسألة تسديد مستحققاتها بالكامل. وقد أبلغ نيجيرفان بارزاني، في شهر آذار 2018، وسائل الإعلام أن أحد الشروط لاستئناف حكومة إقليم كردستان هو تحويل جميع الأموال من صادرات النفط إلى بغداد هو دفع الرسوم الجمركية إلى روزنفت لاستخدام خط الأنابيب.

أما الحقيقة فهي أن صفقة تشرين الثاني لم تتضمن بنداً لدفع رسوم جمركية لشركة روزنفت. ويشير ديلشاد شعبان -النائب السابق لرئيس لجنة النفط والغاز في البرلمان الكردي- إلى أن دفع الرسوم الجمركية بانتظار التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي بين أربيل وبغداد. ويقضي الاتفاق بين

روزنفت وحكومة إقليم كردستان، على أن تحصل الشركة الروسية على دولار ونصف للبرميل الواحد، فضلاً عن دولار واحد للبرميل المخزن في الميناء وتكاليف إضافية أخرى.

وقد يكون من الصعب تحقيق صفقة روزنفت للرفع الاستكشافية الخمس في الجزء الشمالي من الإقليم الكردي. ويرى جوفاند شبرواني -خبير النفط والأستاذ في جامعة جيهان بأربيل- أن التنقيب عن النفط في الإقليم الكردي خطر جداً لأنه ليس هناك سوى القليل من الدراسات المتاحة عن المنطقة، وليس هناك ما يضمن أن شركة تستثمر مئات الملايين من الدولارات في رقعة استكشافية غير مؤكدة. وبدأت شركات كبرى مثل إكسون موبيل وشيفرون، قبل توقيع رونفتمباشرة على هذه الصفقة، الانسحاب من الرفع الاستكشافية التي حققت عائدات محيية للأمال، وجرى التخلي عن 19 رقعة استكشافية بين عامي 2014، و2016.

ويبدو أن واحدة فقط من الصفقات التي عقدتها روزنفت في عام 2017، قد بدأت في تحقيق بعض الإيرادات، وبدأت حكومة إقليم كردستان نقل النفط إلى الشركة الروسية بعد شهرين فقط من توقيع صفقة بقيمة 2.1 مليار دولار، ويُفترض أن يتم تصدير ما بين 15 إلى 25 مليون برميل سنوياً للمدة من 2017-2019. غير أن روزنفت وحكومة إقليم كردستان لم تعلن أرقاماً دقيقة بشأن كمية النفط الكردي التي تم شحنه بالفعل، لكن سيرجي ألكساشينكو -نائب وزير المالية الروسي السابق- أفاد بدفع ما بين 50% - 65% من مبلغ الـ 2.1 مليار دولار نفطاً. ولم يتم التواصل مع روزنفت ووزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان للتعليق على ذلك.

ويبدو أن استثمار روزنفت في الإقليم الكردي في شمال العراق مقامرة محفوفة بالمخاطر -تماماً مثل فنزويلا-، ويعتمد نجاحه على تطور الوضع الجيوسياسي، الذي تعد الولايات المتحدة اللاعب الرئيس فيه، وقراراتها ستحدد مصير صفقات روزنفت.

وفي حال قررت واشنطن تصعيد حملتها ضد إيران، فإن العراق سيكون واحداً من ساحات القتال الرئيسة التي يمكن للإيرانيين أن يهاجموا فيها، وليس هناك شيء أسهل من زعزعة استقرار حكومة غير مستقرة، وتعبئة ميليشيات موالية لإيران مرة أخرى في البلاد.

المصدر:

<https://www.aljazeera.com/indepth/features/russia-kr-gamble-rosneft-iraq-kurdistan-190409123038460.html>

كيف خسرت المملكة المتحدة معركة خروجها من الاتحاد الأوروبي؟

توم مكتاغ*

2019-5-13

لقد حُدد مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الأيام التي تلت استفتاء العام 2016

بدأ الاتحاد الأوروبي التحرك مبكراً قبل الإعلان عن نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المعروف بـ (بريكسيت). حدث ذلك في الساعة 6:22 صباح يوم الرابع والعشرين من تموز 2016، قبل 59 دقيقة من الإعلان الرسمي، إذ أرسلت المفوضية الأوروبية الحزمة الأولى من إجراءاته إلى الحكومات الوطنية التي تشكل الاتحاد الأوروبي.

كانت المملكة المتحدة تغادر الاتحاد الأوروبي، وكانت بروكسل عازمة على السيطرة على العملية. ومرر بيوتر سترافين، مدير مكتب رئيس المجلس دونالد تاسك، وثيقة قصيرة من خمس فقرات كتبها الأخير، إلى سفراء الاتحاد الأوروبي الـ 27، وحثهم على التحدث بصوت واحد والإصرار على أن تغادر المملكة المتحدة بحسب المادة 50 المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي.

لقد عني ذلك تسوية الطلاق أولاً، وتحديد العلاقة مستقبلاً، بمجرد خروج المملكة المتحدة. وورد في تلك الوثيقة ما يأتي: «نأمل مستقبلاً أن تكون المملكة المتحدة شريكاً قريباً من الاتحاد الأوروبي، ولكن علينا أولاً الاتفاق على ترتيبات الانسحاب».

* رئيس مراسلي مجلة بوليتيكو المملكة المتحدة.
شارك بول تابلور وديفيد هيرزينهورن في كتابة التقارير.

«ستفاوض على شروط الاتفاق الجديد قبل الشروع في أي عملية قانونية للخروج».

الحملة الرسمية لبريكسيت في عام 2016

كان ذلك عاملاً حاسماً، إذ إنه تعارض مع التصريحات الصادرة عن حملة التصويت في المملكة المتحدة بعدم الالتزام بإجراءات الخروج الرسمية، وإذا وافقت المملكة المتحدة على شروط خروجها قبل تسوية علاقتها المستقبلية - مثلما قال المدافعون عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - فإنها ستحرم نفسها من الكثير من نفوذها.

وقد ذكر البيان الرسمي للحملة - التي أيدها اثنان من الزعماء السياسيين، وهما وزير العدل مايكل غوف، وعمدة بلدية لندن السابق، بوريس جونسون - ما يأتي: «إن استعادة السيطرة تغيير دقيق، وليس توفيقاً مفاجئاً، وستفاوض على شروط الاتفاق الجديد قبل البدء في أية عملية قانونية للخروج». وسيكون ذلك أولى المعارك الكثيرة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي، والأولى التي سيفوز بها، لأنه متمسك بالاستراتيجيات التي وضعها في الأيام الأولى لإعلان عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد كان المسؤولون البريطانيون، على مدار 33 شهراً منذ الاستفتاء، ينظمون سلسلة من المواقف الفاشلة، في محاولة لإخراج الاتحاد الأوروبي من مساره المختار قبل أن يدعنوا على مضض لعواء الألم في وستمنستر.

وستواصل المبعوثون البريطانيون، ومن ضمنهم رئيسة الوزراء تيريزا ماي، مع القادة الوطنيين في محاولة لإصلاح النهج القانوني لبروكسل من طريق نقاشات دبلوماسية بشأن المصالح المتبادلة والمرونة و«الحلول الخيالية»، لكنهم سيلتقون من دون تحقيق شيء يُذكر.

وقد فشلت محاولات إبرام اتفاقات جانبية على حقوق المواطنين، وبدء محادثات بشأن

العلاقة المستقبلية قبل الانفصال، وهو ما يمكن عده خطوة لبدء مناقشات ثنائية مع آيرلندا بشأن القضية الخلافية المتمثلة في الحدود الآيرلندية، ولن يؤدي أي منها إلى تغيير اتجاه المحادثات التي أقرها الاتحاد الأوروبي في الأيام الأولى.

وقد تحدثت صحيفة (POLITICO) إلى عشرات كبار المسؤولين والدبلوماسيين والسياسيين في دبلن، وباريس، وبرلين، وبلفاست، ولندن وبروكسل، فضلاً عن فريق كبير المفاوضين الأوروبيين في الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، لما يقرب من ثلاث سنوات.

أما القصة التي خرجت إلى العلن فهي عن عملية كان الاتحاد الأوروبي صامداً فيها، بينما انهارت ويستمنستر، وتحوّل الأمر إلى صراع سياسي وحرمان وعدم استقرار.

كان التنازل الوحيد الذي سيقدمه الاتحاد الأوروبي فيما يخص مبادئه الأساسية على طول مدة المحادثات، بناءً على طلب من أحد أعضائه وهي جمهورية آيرلندا، وهو ما جاء بعكس مصالح المملكة المتحدة، وهو أن يتم التساهل في تطبيق قواعد السوق الموحدة بالنسبة لآيرلندا الشمالية فقط؛ من أجل المساعدة في حل مشكلة الحدود. أما ما يخص المملكة المتحدة، فهي ترفض عقد أي اتفاقات خاصة، فيما يرفض مفاوضو الاتحاد الأوروبي ذلك.

وبينما تتفاقم الاضطرابات السياسية في المملكة المتحدة، فقد أصبح من غير المؤكد ما إذا كانت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي ستبقى قادرة على الحصول على موافقة البرلمان على اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني.

وقد استقال تسعة وعشرون عضواً في الحكومة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منذ شهر حزيران من العام الماضي، وتبخر الانضباط الحزبي لدى كل من حزب المحافظين وحزب العمال المعارض في شهر أيار. وعانت رئيسة الوزراء من سلسلة من الهزائم، بما في ذلك ما

يمكن عده أكبر الهزائم في تأريخ البرلمان، حينما رفض المشرعون اتفاقها لمرتين متتاليتين في شهري كانون الثاني وأذار، وكانت تيريزا ماي قد وعدت بالتنحي ما إن تتحقق خطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وإن كانت لم تحدد موعداً لذلك.

يلقي معارضو تيريزا ماي باللوم عليها بسبب الأزمة الحالية وفشلها في إعطاء تفسير لقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

لقد صوّت النواب على وضع جدول زمني برلماني لرسم مسار لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بالتزامن مع تأجيل موعد الخروج المقدر، لكن الصورة تبقى غير واضحة حتى الآن.

وحتى إذا فرضت رئيسة الوزراء في نهاية المطاف اتفاقها عبر البرلمان بدعم أوروبي متشكك مضطرب، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم ينته بعد. وعلى الرغم من مرور وقت طويل على المفاوضات ستبقى العديد من الأسئلة الرئيسية التي أثارها التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إجابة.

يلقي معارضو تيريزا ماي باللوم في الأزمة الحالية على قرارها بمتابعة أحد التفسيرات لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع محاولات حقيقية قليلة للوصول إلى نواب المعارضة، غير أن -وكما تكشف هذه القصة- العديد من القوى التي لا يمكن وقفها كانت قد بدأت قبل وقت طويل من تولي رئيس الوزراء الحالية السلطة.

جبهة موحدة

كانت الخطوط المتاحة للمجلس الأوروبي نتاج أشهر من التخطيط، إذ تحدث تاسك (Tusk)، قبل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع كل زعيم في الاتحاد الأوروبي؛ بهدف الحث على تشكيل جبهة موحدة بغض النظر عن النتيجة، وتم إعداد مسودات لصيغ الردود السياسية لكل السيناريوهات.

وحينما أصبح واضحاً الاتجاه الذي اختارت المملكة المتحدة السير فيه، تم تعميم الوثيقة على سفراء الاتحاد الأوروبي من قبل المفوضية الأوروبية. وقد عمل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود جونكر، ومدير مكتبه مارتن سيلماير، على صياغة فنية محكمة، شكلت فيما بعد البيان المشترك للرؤساء الأربعة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ثم صعد الاتحاد الأوروبي من موقفه في الأيام التي تلت الاستفتاء. وجاءت أولى انعطافة في الساعة 11:57 صباح يوم الرابع والعشرين من حزيران 2016، بعد أقل من خمس ساعات على إعلان البيان الذي وضعه جونكر وسيلماير.

جاء في ذلك البيان ما يأتي: «لدينا قواعد للتعامل مع هذا الأمر بطريقة منظمة»، إذ تحدد المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الإجراءات الواجب اتباعها إذا قررت إحدى الدول الأعضاء الخروج من الاتحاد. وقد أبدى البيان الاستعداد لبدء المفاوضات بسرعة.

وحت القادة لندن على تفعيل المادة 50 في أقرب وقت ممكن، وأعلنوا أن العلاقة المستقبلية بين الجانبين لن تتحدد إلا بعد خروج المملكة المتحدة، وأوضحوا أن هنالك تكاليف لذلك. وتم وضع خطوط صفراء وزرقاء سميكة للاتحاد الأوروبي، وإضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل سفراء الاتحاد الأوروبي يوم الأحد 26 حزيران.

وقد اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بعد ذلك بأربعة أيام؛ لإضفاء الطابع الرسمي على موقفهم، وستحدد القمة الأولى بـ 28 بلداً، ومن ثم بـ 27 بلداً، لتحديد لهجة العامين والأشهر العشرة المقبلة.

«كان ينبغي للحكومة البريطانية تقديم شيء بسرعة» مسؤول أوروبي رفيع المستوى

سار قادة الاتحاد الأوروبي خلف رؤساء المؤسسات في بروكسل، ولم يغيروا سوى المراكز الافتتاحية التي وضعها المجلس والمفوضية، وتم إدخال تغيير رئيس واحد فقط، وهو تشديد الموقف من قبل الاتحاد الأوروبي.

وطالبت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ببيان محدد بشأن عدم تجزئة الحريات الأربع، وهي (حركة البضائع، والخدمات، ورأس المال، والناس) في البيان الختامي.

وقد كان دافيد كاميرون أخبر زملاءه في القمة أن الهجرة كانت عاملاً رئيساً في قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكنه أعرب عن أمله في أن تبقى المملكة المتحدة قريبة من السوق الموحدة.

وبدت استنتاجات الاتحاد الأوروبي عن إمكانية استبعاد حرية حركة الناس من بقية السوق الموحدة، كأنها رفض.

المصلحة الوطنية

لو أن لندن كانت مستعدة للخروج يوم (24 حزيران 2016)، لكانت المفاوضات قد جرت بنحوٍ مختلف.

قال مسؤول رفيع المستوى في إحدى دول الاتحاد الأوروبي الكبيرة: «كان ينبغي للحكومة البريطانية تقديم شيء بسرعة»، ولو «أنها قدمت شيئاً، لكننا قبلنا به». وأضاف المسؤول أن «القوة البريطانية كانت دولة عضو واحد، وهي قادرة على تحديد مصلحتها الوطنية بسرعة، لكنها لم تفعل ذلك». وبدلاً من ذلك، قدم دافيد كاميرون استقالته من رئاسة الوزراء، وحاول أعضاء حزب العمل الإطاحة بزعيم حزبهم جيريمي كوربين. وتعهد نيكولا ستورغيون -الوزير الأول لأسكتلندا-

بإجراء استفتاء ثانٍ بشأن الاستقلال، ودعا مارتن مكغينس -نائب الوزير الأول لآيرلندا الشمالية آنذاك- إلى التصويت على ما إذا كان ينبغي الاستقلال عن المملكة المتحدة والانضمام إلى جمهورية آيرلندا.

قال آلان دونكان، وزير الشؤون الخارجية، إن «بذور الأزمة التي واجهتها بريطانيا اليوم قد زرعتها كامبيرون عندما دعا إلى الاستفتاء في وقت مبكر جداً، واستقال بعدها، ليترك فراغاً كبيراً». وأضاف دونكان: «إنها أزمة ناجمة عن القرارات السيئة، وساعدت في تحول تلك المناورة قصيرة الأمد إلى كارثة طويلة الأمد، ويمكنك تتبع كل شيء من البداية».

وأعلن كامبيرون، في صبيحة اليوم التالي للاستفتاء، أنه سيتنحى للسماح لرئيس وزراء جديد بالتحضير للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، مضيفاً أنه «قبل كل شيء، هناك ضرورة لقيادة قوية وحازمة وملتزمة».

وفي 11 حزيران 2016، اختار حزب المحافظين تيريزا ماي لتحل محل كامبيرون. وجاء اختيار تيريزا ماي -التي عملت في السابق وزيرة للدخالية- ويعرف عنها تشدها بشأن الهجرة.

«إننا لا تغادر الاتحاد الأوروبي فقط للتخلي عن السيطرة على الهجرة من جديد» (تيريزا

ماي 2016)

لقد بدأت ماي رئاستها بتعريف يسير، وإن كان غامضاً؛ للخروج من الاتحاد الأوروبي: "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، وأوضحت في مؤتمرها الصحفي الأول في تشرين الأول 2016، بالقول إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو من أجل السيطرة على الهجرة من الاتحاد الأوروبي، وتجاهل اختصاص محاكم الاتحاد الأوروبي، واستعادة القدرة على إبرام صفقات تجارية مستقلة.

ثم تحدثت في خطاب لاحق في لانكستر هاوس في كانون الثاني 2017، وذكرت مغادرة السوق الموحدة والاتحاد الجمركي. وإذا لم يقبل الاتحاد الأوروبي خطوطها الحمر، «فلا اتفاق، أفضل من اتفاق سيئ». وأضافت ماي أن المملكة المتحدة ستطلق المادة 50 قبل نهاية آذار 2017.

وقال إيفان روجرز -سفير المملكة المتحدة السابق لدى الاتحاد الأوروبي- في محاضرة بجامعة ليفربول في كانون الأول عام 2018: «إن ذلك قد فقد أي ضغط على كيفية سير هذه العملية.

وقال جوناثان فول -المدير العام البريطاني السابق في المفاوضات الأوروبية الذي قاد فريق عمل بشأن العضلات الاستراتيجية التي طرحها استفتاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي- الآتي: «لم يكن هذا أمراً لا مفر منه تماماً، ولكن الكثير مما تلا ذلك كان يجب أن يكون واضحاً ابتداءً بالطريقة التي كتبت بها المادة 50، ومعرفة آلية عمل الاتحاد الأوروبي».

خطط آيرلندا

لم تكن بروكسل العاصمة الأوروبية الوحيدة التي كان الساسة وموظفو الخدمة المدنية فيها يستعدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فقد ذكر أحد المستشارين في الشؤون الأوروبية لزعيم بارز في الاتحاد الأوروبي إن دبلن بدأت في الضغط على دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في الأشهر التي سبقت الاستفتاء لضمان حماية آيرلندا في حال خروج المملكة المتحدة. وأضاف المستشار: «إذا كان هناك لاعب واحد قد جعل آيرلندا تنصدر جدول الأعمال، فهو آيرلندا» نفسها.

وبالطبع كان الأوروبيون مؤيدين لها لأنها دولة عضو تواجه دولة تريد الخروج، تماماً مثلما وقفوا مع قبرص ضد القبارصة الأتراك، على الرغم من دعم بروكسل لاتفاق سلام للجزيرة المقسمة، والذي التي قبله القبارصة الأتراك ورفضه القبارصة اليونانيون.

وهكذا كان التناقض والصراع مع لندن صارخاً ومحتدماً، ففي الوقت الذي رفض فيه كاميرون السماح للمسؤولين بالتحضير للتصويت على الخروج؛ مما يمنح المسؤولين من وضع أي شيء على الورق، أعدت آيرلندا خطة طوارئ مكونة من 130 صفحة مع قائمة مراجعة كل ساعة.

أما حينما أُعلن عن نتيجة الاستفتاء، فقد أدلى رئيس الوزراء الأيرلندي إيندا كيني، ببيان يهدف إلى طمأنة الأسواق والمواطنين الأيرلنديين، وكانت توجهاتها المركزية صريحة بأن دولته ستبقى عضواً ملتزماً في الاتحاد الأوروبي.

شعرت آيرلندا -التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب المملكة المتحدة في عام 1973- بالحاجة إلى إعادة تأكيد التزامها بتوضيح رأي قادة البلاد في مسألة اعتبار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تهديداً وجودياً.

ولا يقتصر الأمر على اشتراك البلدين في تأريخ استعماري طويل ومعقد، بل إنهما متشابكان بشكل فريد، إذ تشترك الدولتان في منطقة سفر، وحدود برية، وهي منطقة شهدت تاريخاً عنيفاً انتهى باتفاق سلام يهدده خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

جبهة موحدة

يعدُّ تعيين السيد بارنييه -وهو وزير فرنسي سابق ومفوض أوروبي لمرتين- أحد الأسباب الرئيسية التي مكنت الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على جبهته موحدة في مواجهة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

«[بارنييه] سياسي مطمئن لفرنسا ولكنه معروف أيضاً في ألمانيا». مستشار أوروبي.

وفي النهاية، لم يكن هناك الكثير من المنافسة، فقد كان مجلس الاتحاد الأوروبي -وهو المؤسسة التي تمثل الحكومات الوطنية- أول من خرج من البوابة، بتعيين الموظف المدني البلجيكي

المعروف ديدييه سيوس لتنسيق الرد، ومن ثم وضع جونكر وسيلماير ورقتهم الراجعة بتعيين بارنييه.

وكان بارنييه قد حصل على دعم المستشار الألمانية والرئيس الفرنسي، كما أنه كان يعرف لندن جيداً، إذ كان مسؤولاً عن التنظيم المالي للاتحاد الأوروبي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وكان لديه مكانة كافية لأن يطلب من القادة الوطنيين التراجع عن العملية.

بغض النظر عن مدى محاولات تيريزا ماي ومسؤوليها تحويل محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة دبلوماسية، عمل بارنييه على إبقاء ذلك في الإطار المؤسسية؛ أي: بين المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي الكبير.

ولن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي -على حد تعبير باسكال لامي- الرئيس السابق لمنظمة التجارة العالمية، عملاً تفاوضياً، بل «عملية بتر».

وسيقتنع بذلك حتى المتحمسون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، ففي آذار 2019 اشتكى زعيم حزب المحافظين السابق إيان دنكان سميث، بمראה من الطريقة التي سارت بها المحادثات، ووصفها بأنها سارت إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

وتدرس المؤسسة الدبلوماسية الفرنسية مسؤوليتها فكرة «علاقة القوة»، أي: توازن القوى في أيّ علاقة. وطالما بقيت المفاوضات بين بروكسل ولندن، فلن يكون هناك شك في من ستكون له اليد العليا.

«إن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من قصوره الاستراتيجي، إلا أن موقفه التفاوضي جيد».

إيفان روجرز، السفير البريطاني لدى الاتحاد الأوروبي

لقد تم الحفاظ على هذا الزخم عبر التحكم بالعملية، إذ لن يكون هناك تفاوض دون إخطار، ولا علاقة مستقبلية دون اتفاق لتسوية الطلاق، ولا اتفاق طلاق إذا لم يتم حلّ مسألة

الأموال، وحقوق المواطنين، ومشكلة الحدود الأيرلندية أولاً.

وقال روجرز إن «الاتحاد الأوروبي -على الرغم من قصوره الاستراتيجي- إلا أن موقفه التفاوضي جيد في مقابل المعارضين، وإنه لا أحد كان يهتم كثيراً بكيفية قيام الاتحاد الأوروبي ببناء صبور للعملية المصممة لزيادة تأثيره إلى الحد الأقصى».

اليد العليا

لم يكن اختلال ميزان القوى أكثر أهمية مما هو على الحدود الأيرلندية. وقد استحوذت بروكسل على ملكية المشكلة، بحلول شهر شباط 2017، قبل أن تطلق بريطانيا المادة 50، وتوصلت إلى بدايات حل. واقترحت المفوضية، في مذكرة سرية بعنوان: «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الحدود البرية بين آيرلندا والمملكة المتحدة» تسهيل حركة البضائع، وعدم وجود قيود حدودية على الزراعة والغذاء. وبسبب ذلك، سيتم التعامل مع جزيرة آيرلندا على أنها موحدة قدر تعلق الأمر بالزراعة والغذاء، وستخضع آيرلندا الشمالية لقانون الاتحاد الأوروبي حتى بعد خروجها؛ كان ذلك يعني أنه لن تكون هناك حدود داخل المملكة المتحدة بين بريطانيا وآيرلندا الشمالية.

وقد اعترفت المذكرة، بحسب كونيلى، «بحساسية هذه الفكرة»، بسبب الغضب الذي قد تسببه بين النقيبين في آيرلندا الشمالية، وجاء فيها «بحسب ما أشار الآيرلنديون في المفوضية، فإن الإصرار على مثل هذا الحل يمكن أن يضر بعملية السلام».

وخلصت المفوضية إلى أن هذا هو السبيل الوحيد بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي.

كان النقاش بشأن الحدود جزءاً من عمل الاتحاد الأوروبي بشأن «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» للتفاوض على «كتاب مقدس»، استعداداً لإعلان الخروج الرسمي للمملكة المتحدة. وقد

نُشرَ ذلك، بعد مشاورات مكثفة مع الحكومات الوطنية، في قمة القادة في شهر نيسان بعد مدة وجيزة من إطلاق تيريزا ماي المادة (50) في 29 آذار 2017.

وأعلن الاتفاق ضرورة أن يكون هناك «توازن في الحقوق والالتزامات، وأنه يجب الحفاظ على تكامل السوق الموحدة، مما يعني أن الحريات الأربع غير قابلة للتجزئة».

«ما نحن عليه الآن كان واضحاً منذ مدة بعيدة» مسؤول كبير في 10 داوونينغ ستريت

لقد أعلن عن وجود «نهج تدريجي» للمفاوضات، لكن الحديث عن العلاقة المستقبلية لن يتم إلا بعد تسوية الطلاق، وقال عضو بارز مقرب من تيريزا ماي: «ما نحن عليه الآن كان واضحاً منذ مدة بعيدة».

الآيرلنديون يفوزون

حينما نشر الاتحاد الأوروبي مبادئه التفاوضية في شهر نيسان 2017، كانت بروكسل ما تزال تبحث علنا عن «حلول مبتكرة» لمشكلة الحدود الآيرلندية، وقد قيدت التزامها بـ «هدف» عدم وجود حدود صلبة بين الجمهورية، وآيرلندا الشمالية، وعلى الرغم من ذلك فإن الدبلوماسية الآيرلندية قد حققت ثلاثة إنجازات جوهرية:

الأول: زيارة رئيس الوزراء إندا كيني، إلى المملكة المتحدة في شهر تموز 2016، وهي الشهر الذي تولت فيه ماي رئاسة الوزراء، وحصوله على تأكيد أنه لن تكون هناك عودة إلى حدود الماضي.

الثاني: وضع مشكلة الحدود بنحوٍ صريحٍ على أجندة بروكسل.

الثالث: إقناع دبلن للاتحاد الأوروبي في شهر نيسان 2017، للتأكيد أنه في حالة إعادة

توحيد آيرلندا الشمالية مع الجمهورية، فإنها ستصبح عضواً تلقائياً في الاتحاد الأوروبي.

«لم نصدق أن البريطانيين قد قبلوا النص» مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي

كان البريطانيون غاضبين، لكن الاتحاد الأوروبي أثبت أنه سند قوي لآيرلندا. وبعد أن فشلت المملكة المتحدة في اقتراح حلّ للحدود الآيرلندية، كشفت اللجنة، في شهر تشرين الثاني 2017، عن اقتراحها الذي يفيد بأنه مهما سيحدث في المستقبل فإن الحدود ستبقى مفتوحة.

وقد استنتج فريق بارنييه أن الطريقة الوحيدة لحماية السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي مع تجنب الحدود الصعبة في آيرلندا، هي ضمان المملكة المتحدة أنه «لن يكون هناك أي اختلاف تنظيمي» بين آيرلندا الشمالية، وقواعد الاتحاد الموحدة للسوق، والاتحاد الجمركي.

كان لهذا الأمر بالنسبة لتيريزا ماي، تداعيات كبيرة، لأنه يفترض القبول بحلين أحدهما مُر.

ثني القواعد

اقترحت المفوضية ثني قواعد السوق الموحدة لتطبيق أجزاء من قانون الاتحاد الأوروبي على آيرلندا الشمالية، وليس على بقية المملكة المتحدة.

وقد تم تصميم هذا الاقتراح للإجابة عن الأهداف التي حددتها بروكسل ودبلن: لحماية سلامة السوق الموحدة والحفاظ على الحدود المفتوحة. وقد كفل ذلك أن يدفع البريطانيين وليس الآيرلنديين ثمن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما سمي بـ «الخيار المروع»، على حد تعبير أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي رفيعي المستوى، إذ إنه يتمثل في إقامة ضوابط حدودية مع آيرلندا الشمالية، أو إضعاف عضويتها في اتحاد السوق والاتحاد الجمركي.

سافر أولي روبنز - كبير مفاوضي تيريزا ماي- إلى بروكسل للشكوى، وقال أحد المسؤولين

البريطانيين الذي كان في الغرفة مع روبنز: «من بين حججنا الكثيرة كانت هناك نقطة عجز ديمقراطية أساسية؛ لأن آيرلندا الشمالية ستغادر من دون أي رأي في القوانين التي تحكمها».

لكن الاتحاد الأوروبي كان صامداً، وأخيراً وافق البريطانيون على الاقتراح في شهر كانون الأول 2017.

وستظل الدعامة الأيرلندية نقطة الخلاف الرئيسة لبقية المفاوضات، حتى بعد أن أقتعت تيريزا ماي الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاقه لضمان بقاء المملكة المتحدة بأكملها ضمن الاتحاد الجمركي. غير أن ذلك العرض قد رفضه البرلمان كلياً في شهر كانون الثاني 2019، وهو ما عدّ أكبر هزيمة حكومية على الإطلاق؛ وأدّى إلى زيادة احتمال اختيار المملكة المتحدة دون التوصل إلى اتفاق؛ مما سيقود إلى تدهور السياسة الأيرلندية الشمالية.

وقال أحد كبار المسؤولين في 10 داوونينغ ستريت إن المملكة المتحدة حذرت الاتحاد الأوروبي من المخاطر التي تشكلها الدعامة المحلية، لكنه لم يكن أمامها خيار سوى الموافقة. وحينما سئل أحد المسؤولين البارزين المقربين من بارنييه ردّاً على سؤال عما إذا كان الاتحاد الأوروبي يعرف بالضبط ما الذي يجري، قال: «نعرف ما الذي نقحم أنفسنا فيه لكن ليس لدينا خيار».

حقيقة سالزبورغ

إن واقع المملكة المتحدة انهار أخيراً في شهر أيلول 2018، في قمة الاتحاد الأوروبي الخاصة في مدينة سالزبورغ النمساوية. وكانت تيريزا ماي قد بدأت مدة رئاستها باستطلاعات رأي عالية، كونها الشخصية المهيمنة والمستبدة في السياسة البريطانية، ونادراً ما استشير البرلمان، وبسبب أمر من المحكمة، طلب رئيس الوزراء موافقة المجلس قبل إطلاق المادة (50).

ثم تدهور الوضع حينما طالبت تيريزا ماي بإجراء انتخابات مبكرة على أمل الحصول على

أغلبية قوية تحتاج إليها للدفع بأي اتفاق يتم إبرامه مع بروكسل، لكن الخطة جاءت بنتائج عكسية جردت حزب المحافظين من أغلبيته.

وبصفتها زعيمة الحزب الأكبر، بقيت تيريزا ماي رئيسة للوزراء، لكنها أصبحت معتمدة على أصوات الحزب الوندوي الديمقراطي الأيرلندي الشمالي المحافظ، الذي كان قد عارض اتفاق الجمعة الحزينة عام 1998 الذي جلب السلام إلى الجزيرة.

وقال أحد كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي لصحيفة بوليتيكو - بعد مدة وجيزة من الاتفاق -: «لقد رسمت تيريزا ماي خطوطاً حمراء دامية حاولت هي نفسها باستمرار طمسها بعد ذلك، وذلك ساهم في تضييع الكثير من الوقت لأنه جعل كل خطوة مؤلمة جداً».

تراجع قسري

مع طول أمد المفاوضات، اضطرت بريطانيا مراراً إلى التراجع أمام ضغط الاتحاد الأوروبي المستمر. رُفضت الجهود المبذولة لتقليص الحسابات المالية لبريطانيا لدى الاتحاد، إلى أن وافقت تيريزا ماي في النهاية على احترامها بالكامل. واستمرت الخلافات بشأن دور محكمة العدل الأوروبية التي تحمي حقوق مواطني الاتحاد. وتضررت هبة بريطانيا كثيراً حينما أوضح الاتحاد الأوروبي أن المملكة المتحدة لن تبقى شريكاً كاملاً في برامج الاتحاد التي كانت تؤدي فيها من قبل دوراً رئيساً، مثل غاليليو أو الدفاع الأوروبي أو الأمن. فالقانون هو القانون، وبريطانيا ستكون دولة ثالثة.

كانت التنازلات البريطانية كبيرة وصغيرة، وتسببت في غضب الموظفين في كادر التمثيل البرلماني للمملكة المتحدة في بروكسل، بعد كل زيارة لديفيد ديفيس، وهو أول سكرتير لحملة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وطالب ديفيس - في كل مناسبة - التهيؤ لاستضافة المؤتمر الصحفي المشترك مع بارنبييه على الأراضي البريطانية، ولكن ذلك لم يحدث ابداً.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن المسؤولين من الجانبين غالباً ما كانوا يجتمعون في الغرفة (201) من «منطقة شارلمان» التابعة للمفوضية الأوروبية في الطابق الخامس من مبنى بيرلامونت. وتوجد هناك إلى جانب الجدار خارج الغرفة صورة لقلعة كونوي في ويلز، وهو مبنى جدّد باستخدام الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل بياناً أنيقاً لموقف الاتحاد الأوروبي من خروج بريطانيا منه.

انهيار

انحسرت خطوط تيريزا ماي الحمر لأول مرة في شهر كانون الأول 2017، مع قبولها بالتراجع. ثم جاء الانهيار الثاني في شهر تموز 2018 -الذي كان كبيراً جداً- وأظهر بقية المملكة المتحدة بأكملها، بالنسبة لجميع النوايا والمقاصد، في السوق الموحدة للبضائع في الاتحاد الأوروبي. ومن شأن ذلك أن يسمح للمملكة المتحدة بتجنب إقامة حدود في جزيرة آيرلندا أو في البحر الآيرلندي. غير أن ذلك كان مكلفاً من الناحية السياسية، فقد استقال كل من بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني، ودافيد دنيس، مهندس عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ستة أعضاء صغار آخرين في الحكومة، احتجاجاً على ما حصل.

كان هذا هو الاقتراح الذي جلبته تيريزا ماي إلى سالزبورغ، في محاولة لكسر الجمود من طريق توجيه دعوة مباشرة إلى قادة الاتحاد الأوروبي. وكان ذلك مقامرة وسوء تقدير كبير، فقد رفض دونالد تاسك -في قمة القادة- أي فرصة للقبول، قائلاً إن «الاقتراح غير مقبول، ولاسيما الجانب الاقتصادي منه».

وخرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن السياقات الدبلوماسية، مهاجماً دعاة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووصفهم بالكذابين.

«الخسارة الكبيرة هي أنهم لم يحسموا مسألة المستقبل» مسؤول كبير مقرب من ميشيل بارنييه أصبحت الحلقة معروفة، في ويستمنستر، باسم «كارثة سالزبورغ»، التي تجسد أشهر الفشل، وقال دبلوماسي بريطاني: «كانت سالزبورغ اللحظة التي انهارت فيها الدبلوماسية البريطانية». كما شاطره الرأي نفسه كبير المستشارين في الاتحاد الأوروبي، الذي كان مشاركاً بنحوٍ وثيق في المفاوضات، بالقول: «لقد كان ذلك سوء فهم كبير، وخطأ كبيراً».

أما ما يخص وستمنستر، فقد حدثت استهانة بتصميم الاتحاد الأوروبي على ضمان أن محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ما تزال عملية بيروقراطية، ولا يمكن ضغطها في التنافس السياسي مع المملكة المتحدة. ووصفها مسؤول فرنسي بما يأتي: «لقد أخطأوا قراءة الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن هذه هي اللحظة التي سيتم فيها إخراج المسألة من يد بارنييه، وتحويلها إلى مفاوضات سياسية. وتلك كانت آخر مرة اعتقدت فيها المملكة المتحدة أنه يمكن حل المسألة سياسياً».

النواب يستعيدون السيطرة

صوت أعضاء البرلمان يوم الخامس والعشرين من شهر آذار 2019، لبدء عملية «الأصوات الإرشادية» بشأن الخطط البديلة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ومع بقاء أقل من ثلاثة أسابيع على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتصويت البرلمان مرتين بالضد من الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الثاني، فقدت رئيسة الوزراء السيطرة على الوضع بنحوٍ رسمي لصالح النواب. وسُحِبَ تصويت ثالث على الاتفاق لأنها لم تحضر المعلومات المطلوبة بشأنه.

وكانت هذه الحادثة -بالنسبة لكثير من المقربين من تيريزا ماي- ستحدث منذ شهر، وقد حذرت شخصيات بارزة داخل مقر رئاسة الوزراء البريطانية في شهر تموز 2018، من أن نسخة

الاتفاق الذي قدمته رئيسة الوزراء، غير مستدام، ولم يكن هناك من طريقة لجمع أغلبية في البرلمان من أجل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كان الأمر مجرد وقت قبل أن يحدث الصدام الوشيك الذي سبق القرارات التي اتخذها الجانبان في أثناء الساعات والأسابيع والأشهر التي تلت الاستفتاء، وفي النهاية كانت تيريزا ماي هي من قدمت التنازل الأكبر فيما لم تتنازل بروكسل عن أي شيء يُذكر.

وهكذا كانت النتيجة، التي تعترف بها بعض الشخصيات البارزة في بروكسل ولندن، أقل مما كان يطمح إليه، حتى لو تم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف من طريق مجلس العموم المتمرد.

لقد أصبح الدعم الإيرلندي المثير للجدل - وهو السبب الأساس للأزمة - أمراً مزعجاً جداً بالنسبة لأكبر حزب في آيرلندا الشمالية - وهو الحزب الديمقراطي المسيحي - لدرجة أنه يخاطر الآن بتقويض اتفاق تقاسم السلطة بنحوٍ دائم، إلى أن يتم نقضه واستبداله.

أما الأهم من ذلك، فهو عدم الإجابة إلا على القليل من الأسئلة الرئيسة التي أثارها قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقد اعترف أحد كبار المسؤولين المقربين من بارنييه، بأن «الخسارة الكبيرة هي أنهم لم يحسموا مسألة المستقبل».

أكان يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقاوم الإغراء للتأكيد على مصالحه؟ أكان يجب أن يسمح للمملكة المتحدة بجني بعض ثمار خروجها من الاتحاد الأوروبي؟ أكان يجب تحميل دبلن بعض تكاليف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عبر فرض حدود مع آيرلندا الشمالية؟

قد يعتقد الكثيرون في المملكة المتحدة ذلك، لكن قلة في بروكسل أو دبلن أو أية عاصمة أوروبية أخرى سيوافقون على ذلك، والتأريخ سيحكم، بحسب المسؤول الفرنسي نفسه.

المصدر: <https://www.politico.eu/article/how-uk-lost-brexiteu-negotiation>

إحدى أكثر أراضي أفريقيا خصوبة تجاهد لإطعام شعبها

بيتر شوارستين*

2019-5-15

يمكن لدولة السودان أن تكون إحدى أكبر سلالات الحيز في العالم، لكن النزاع على الأراضي وأسعار المواد الغذائية تدفع بها إلى حافة الهاوية.

حينما ذهب الجيش الأردني لشراء أراضي في شمال السودان في نهاية عام 1999، صادف الكشافة ما بدا أنه جنة لزراعة الأغذية. وكانت التضاريس واسعة، ومسطحة، وغنية بالعناصر الغذائية، فضلاً عن المياه التي يمكن أن سحبها من نهر النيل القريب، وبينما كان المسؤولون المحليون يحاولون تقديم شروط مالية مناسبة، بدا الأمر وكأنه فرصة لا يمكن تفويتها؛ من أجل تعويض الإمدادات الغذائية الوطنية في الأردن، وتحقيق ربح جيد في الوقت نفسه. وقد اقتنص صندوق التقاعد العسكري 9000 فدان في منطقة تبعد عن الخرطوم ثلاث ساعات بالسيارة، وسرعان ما بدأ المزارعون في العمل.

وبعد مدة وجيزة -ومع انتشار أخبار الثروات المحتملة- بدأت الأرض المحيطة تستحوذ على اهتمام آخرين، إذ أجرت شركة باكستانية قطعة أرض كبيرة إلى الجنوب، وبدأ السوريون الزراعة في الشمال، واستحوذ الإماراتيون واللبنانيون واليمنيون وآخرون على مساحة 100 ألف فدان. وازداد الزحام على الطريق السريع الرئيس بين الشمال والجنوب، الذي يمتد بجانب مزرعة البشائر، وهي مزرعة أردنية. يقول عبد العظيم الجاك -مواطن من الخرطوم يدير تلك المزرعة-: "هناك تربة جيدة وماء كافٍ وشمس، وكل ما تحتاجه لزراعة الكثير من المحاصيل، وليس من المستغرب أن يتنافس الجميع عليها".

* صحفي مختص بشؤون البيئة.

وتسارع الاندفاع المجنون في السنوات الأخيرة، فيما كانت السلطات السودانية -التي هي في حاجة ماسة إلى عائدات- تعيش حلم إحياء حلم البلاد الطويل الأمد في أن تصبح قوة زراعية عظمى، بعد أن كانت قد فقدت إمكانية الوصول إلى معظم عائدات النفط مع انفصال جنوب السودان في عام 2011. وفي عام 2016، استأجرت الحكومة السعودية مليون فدان صالح للزراعة في شرق البلاد، ولم يمض وقت طويل على ذلك، حتى استأجرت البحرين 100 ألف فدان، وهي مساحة كبيرة تعادل مساحة البحرين تقريباً.

ومع مرور الوقت أدركت القرى السودانية عبر نهر النيل والولايات الشمالية النطاق الكامل لعمليات الاستحواذ على الأراضي من قبل جهات أجنبية لا تعمل فقط مجال المنتجات الغذائية، بل تشمل ذلك أيضاً مجموعة الصايغ الأردنية، وهي أكبر منتج للأصباغ في الشرق الأوسط. ويتدمر خالد خير الله -راعي مواشٍ في منطقة وادي الحبشي، وهي قرية تقع في الجنوب من البشائر- من زيادة عدد تلك المشروعات، قائلاً: «ماذا بقي لنا؟»

يروج صناع السياسة العرب لفكرة قدرة السودان على إطعام الشرق الأوسط. إذ تحوي السودان حوالي 200 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، وموقعها الاستراتيجي يقعد على مبعده أقل من يوم واحد عبر البحر الأحمر إلى ميناء جدة السعودي، ولديها حوالي 25% من مياه النيل بموجب الاتفاقيات الإقليمية، والكثير منها غير مستثمر. غير أن إحصائيات البنك الدولي والأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظهر خلاف ذلك؛ إذ تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن قد تضاعف، ليصل إلى 33 مليون شخص منذ العام 1990، وقد انخفض معدل توفر المياه إلى سدس المعدل العالمي. وقال مبارك الفاضل -وزير الاستثمار السابق في السودان ونائب رئيس الوزراء-: «لدينا موارد هائلة، ولدينا حاجة كبيرة، لكننا بحاجة إلى التمويل والخبرة».

ومع أن الفوائد لكلا الطرفين قد تبدو واضحة، إلا أن القليل من الـ 5 ملايين فدان التي تقدرها وزارة الزراعة هي في أيد أجنبية، وربما أقل من 1 إلى 20 فدان قد زُرعت. ويقول أسامة داود عبد اللطيف -رئيس مجموعة دال-: لم يتغير شيء على الرغم من كل تلك الأراضي المستثمرة، لأن من استأجرها لم يفعل شيئاً يذكر.

تشابه المشكلات هنا مع العديد من مشكلات الأسواق النامية الأخرى مثل: (الفساد، والسياسات غير المتسقة، وعدم الاستقرار السياسي)، هذا فضلاً عن مشكلات أخرى خاصة بالسودان. وقد شاركت نوبات الفوضى خلال الثمانينيات من القرن الماضي -بما في ذلك الجفاف الحاد وتغيير النظام لمرتين- في نفس العديد من المشاريع الكبيرة في وقت مبكر. وساعد ارتفاع عائدات النفط في التسعينيات في تضائل اهتمام الحكومة، وترك البنية التحتية الحيوية للزراعة مثل: مشروع الجزيرة الذي تبلغ مساحته 2.2 مليون فدان، وهو أكبر مشروع إروائي في أفريقيا.

ومنذ ذلك الحين، أدى الحكم غير الرشيد للرئيس عمر البشير، الذي تولى السلطة منذ عام 1989، والمطلوب بجرائم الحرب لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى القضاء على استثمارات أخرى ببطء، هذا فضلاً عن مساعدة زعيم تنظيم القاعدة -آنذاك- أسامة بن لادن في بداية التسعينيات، الذي تسبب في فرض عقوبات على السودان في عام 1997؛ الأمر الذي أوقع السودان في عزلة تامة؛ وأدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية العالمية في عامي 2007، و2008 إلى تجدد موجات الاهتمام من قبل الخليج العربي، لكن ذلك لم يتجاوز مرحلة التخطيط.

وعلى الرغم من رفع العقوبات الأمريكية في عام 2017، لكن الموارد المالية غير المستقرة لهذا البلد الإفريقي قد تراجعت إلى حد كبير، إذ وصل التضخم إلى 70 %، وساعد اليأس الناتج عن ذلك، إلى جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان في الشرق الأوسط، وتناقص القدرة الزراعية، في تنامي شعور المسؤولين السودانيين بالثقة في أنهم قد يحققوا فكرة أن السودان سلة الخبز الحقيقية للعالم العربي.

قد يؤتي هذا الجهد ثماره، لكن العلامات المبكرة تنذر بالمرض. ويصف العديد من السودانيين الخطة بأنها أقل من مجرد انتزاع أرض جرداء تحرمهم من حقول أجدادهم، بينما تنعم الحكومة ونخبة الشركات الأجنبية بالثراء. وقد امتد هذا الغضب من القرى إلى المدن، وأصبح جزءاً من انتفاضة أكبر، أو ما يسمى بثورة الجياع التي تعد أخطر تهديد للبشير منذ استيلائه على السلطة. وقد اندلعت الاحتجاجات جزئياً بسبب ارتفاع أسعار الخبز في أكثر من 30 مدينة وبلدة منذ منتصف

كانون الأول، وقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً، في ظل وجود اضطرابات مستمرة لن تهدأ.

يمتاز الاستثمار الأجنبي في السودان بالصعوبة، وليس هناك تنسيق بين المسؤولين المحليين والاتحاديين، وكمثال على ذلك، ضاعفت حكومة إحدى الولايات الرسوم على قسمها من الطريق المؤدي إلى منطقة بورسودان بنحو مفاجئ؛ مما أدى إلى وضع ميزانيات الشركات في حالة من الفوضى. وبسبب عدم وجود استقرار في السياسة الزراعية، تتخبط الخطط الزراعية وتفشل في النهاية. ويقول عبد اللطيف عجمي -هو الثالث من بين ستة وزراء للزراعة منذ العام 2014- إن حتى الوزير لا يعرف ميزانية وزارته.

تشكلت عملية صُنع القرار إبان عقود من الحكم الفاسد أو المحدود، واحتل السودان المرتبة 170 من أصل 176 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فيما ما تزال الرشاوى هي الطريقة الوحيدة للحصول على موافقة سريعة على الأعمال الورقية مثل طلبات استيراد الأسمدة، بحسب عدد من المديرين التنفيذيين في قطاع الصناعات الزراعية. ويقول مسؤول في بنك التنمية الإقليمي أن المستثمرين الخليجيين لا يأهون للتقلبات السياسية لأنهم يتمتعون بحماية على أعلى مستوى.

ويعني الصراع المستمر في العديد من الجيوب عبر البلاد -إلى جانب إدراج الولايات المتحدة للسودان كدولة راعية للإرهاب، على الرغم من رفع العقوبات- أن العمل هناك ينطوي على خطر على السمعة. وبسبب عدم وجود رقابة رسمية، ليس هناك الكثير لإنقاذ الأعمال أو الأشخاص الذين يعيشون بالقرب منها. وقد قامت شركة الروابي للتنمية -وهي شركة سعودية مبنية تملك أكثر من 200 ألف فدان في ولاية نهر النيل- بضخ المياه من طبقة المياه الجوفية تحت الأراضي التي تسيطر عليها، إلى درجة أن الآبار في المنطقة قد جفت؛ مما أدى إلى معاناة كبيرة للقرى المجاورة. وبدلاً من أن يتم معاقبة تلك الشركة، دخلت الشركة في محادثات مع الحكومة لسحب المياه مباشرة من النيل.

هناك أيضاً وعود الدولة غير الحقيقية بتحديث البنية التحتية الواهية، وإصلاح الطرق الوعرة في البلاد والسكك الحديدية البطيئة ذات المسار الواحد، لدرجة أن عبد اللطيف قال إن مجموعة دال تنفق «أقل بكثير» لشحن القمح من أستراليا إلى السودان، على مبعده أكثر من 6000 ميل، بدلاً من نقلها على مبعده 500 ميل من بورسودان إلى مصانعها في الخرطوم. وفشلت مصفاة السودان الرئيسية، الواقعة شمال الخرطوم، في عام 2018؛ مما أجبر العديد من الشركات الزراعية

على إنفاق مبالغ اضافية على شراء الوقود من السوق السوداء.

وتتزايد الضغوط على الشركات لتسيير الأمور، فالشركات السعودية مثل المراعي، والصافي دانون، ونادك -على سبيل المثال- تحاول فرض حظر على زراعة الأعلاف، الذي فُرض في شهر تشرين الثاني، بسبب استهلاكها لكميات كبيرة من المياه. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بعض المزارع الأجنبية في السودان، إلا أنها كانت بطيئة في توسيع عملياتها الحالية. ويقول مسؤول تنفيذي سعودي بارز في مجال منتجات الألبان: «إننا ننظر إلى السودان كحل لمشكلاتنا، ويجب أن يكون الأمر منطقياً من الناحية الاقتصادية».

لم تكن شركات الصناعات الزراعية في لبنان خجولة في مجال البحث عن أسواق صعبة، وكانت مجبرة على المغامرة بحجم بلدها الصغير والبيروقراطية في بعض الأحيان. وقد استحوذت (GLB) الاستثمارية على السودان، إذ حصلت على 226 ألف فدان، ولديها طموحات لتجميع حوالي 1000 محور طوله ربع ميل. ويعمل كاهين -وهو رجل أعمال سوداني كان يتحدث في مقاطع مدروسة بعناية من بريطانيا- في الزراعة لأكثر من 20 عاماً، معظمها في المملكة العربية السعودية.

وقد أدى إلغاء العقوبات الأمريكية إلى تسهيل الوصول للخدمات المصرفية والعملات الأجنبية إلى حد ما. ويقول كاهين: «إنها تساعد في تحسين المزاج، وستجلب مزيداً من التكنولوجيا من أمريكا». لقد تحولت الجغرافيا السياسية -ولاسيما الحصار الذي تفرضه السعودية على قطر- لصالح السودان؛ مما عزز -على ما يبدو- من رغبة بعض البلدان في السيطرة المباشرة على إمداداتها الغذائية، أو على الأقل تعزيز موقع البشير في المساومة بينما يناضل للحصول على الدعم الإقليمي. وقد وقعت الحكومة القطرية على صفقة زراعية بقيمة 500 مليون دولار في شمال السودان، مكتملة لمخططها الحالي الذي تبلغ مساحته 260 ألف فدان.

منذ اللحظة التي بدأت فيها شركة أنهار الإماراتية العمل في مزرعتها، كان لدى شيوخ قرية محاس شعور بأنهم يخسرون، وكانوا يراقبون بتوتر بدء مشروع زايد الخير على مساحة 40 ألف فدان على طول الحافة الشمالية لقريرتهم في الجزيرة، وحينما بدأت العمل على البنية التحتية، طلبوا ضمانات بأنهم لن يفقدوا إمكانية الوصول إلى أي من أراضيهم وتحصلوا عليها، لكنهم في صباح أحد أيام الربيع المعتدلة، حينما اصطحبوا جماهم إلى مراعيهم، وجدوا الطريق مغلقاً بالأسلاك الشائكة، وعرفوا أن أسوأ مخاوفهم قد تحققت.

يقول عثمان عباس محمد -رئيس الجمعية الزراعية المحلية- في إشارة إلى جيرانه: «لقد فقدنا كل شيء»، فيما لم تستجب شركة أثمار لطلبنا التعليق على ذلك.

وقد زعمت حكومة البشير باستمرار أن الاستثمار الزراعي الأجنبي سيكون بمثابة نعمة لجميع السودانيين، غير أن الوضع في الريف يشير إلى عكس ذلك، ولأن قانون العام 1970 يعد جميع الأراضي غير الموثقة ملكاً للدولة، تقوم الدولة باخذ الاراضي من اصحابها الذين لا يمتلكون وثائق تثبت ملكيتهم.

تفيد السلطات بأن القرويين لم يستخدموا الأرض بنحو موازٍ لإمكاناتها، وأكد ذلك السيد فاضل -نائب رئيس الوزراء- حينما تحدثنا معه في شهر آب الماضي. أما ما يخص الشركات، فإن الغضب هو مجرد عقبة أخرى. ويقول مسؤول في شركة سعودية أنه «في اللحظة التي يتم فيها تخصيص الأرض، يزورك اشخاص في مكتبك بالخرطوم أشخاص يزعمون إنها أرض أجدادهم». أما الحكومة فلا تفعل شيئاً؛ ولذلك ينتهي الأمر بك بالابتزاز. هذا فضلاً عن أن الشركات تقوم -غالباً- ببناء البنى التحتية، مثل الطرق السريعة، وخطوط الكهرباء؛ من أجل فائدة القرى المجاورة.

على الرغم من ذلك، فإن هذه الحالات في ازدياد، ويفاقمها التغيّر المناخي الذي قلّص أراضي الرعي، وسرعان ما تحول الوضع من غضب على الحكومة وشركائها من الشركات الى الاضطرابات الأخيرة التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد، كما حدث في حالات عدة أن أحرق العشرات من السكان المحليين محطة ضخ النيل في مشروع زايد الخير في عام 2016. كانت تلك أول تظاهرات قام خلالها المشاركون بترديد شعارات مثل: «الحرية، والسلام، والعدالة، والثورة».

وقد قُتل ما لا يقل عن خمسة رجال، في شرق جريف على نهر النيل الأزرق، كانوا يتظاهرون ضد الاستيلاء على الأراضي على يد قوات الأمن في عامي 2016، و2017. أما في شمال كردفان -حيث تدير شركة نادك مزرعة مؤلفة من 50 محوراً- فقد أطلق أحد الحراس النار على امرأة مرتين في الساق في بداية عام 2018 بعد أن كانت ترعى جِهاها في الحقول؛ مما أثار غضباً امتد إلى القرى المجاورة، وانتهى بأمر درمان (رفضت شركة نادك طلبنا التعليق على الحادث).

يقول عبد المجيد محمد أحمد -وهو أحد المزارعين ومن منظمي الاحتجاجات-: «لدينا الآن شهداء. لقد تحول الأمر إلى أكثر من مجرد أرض يحاولون الاستيلاء عليها».

وأقر فاضل، قبل استقالته، بأن «الحصول على الزراعة الأجنبية يبدو أنه أكثر صعوبة مما كان

متوقعاً؛ بسبب التمويل والبنية التحتية، وهذا يستغرق وقتاً».

تشعر مصر بقلق عميق إزاء احتمال التوسع الزراعي على نطاق واسع في مناطق مجرى النهر، ويقول فاضل ومسؤولون سودانيون: يوجد تأمر في البلاد لقتل المشاريع. إن هنالك شكوى من أن مصر قد شاركت منذ وقت طويل في تقييد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهي فرع من جامعة الدول العربية، ومقرها في الخرطوم، تم تأسيسها لدعم الزراعة في السودان. ويردد عمال المزارع في وادي النيل هذه المخاوف، وإن كانوا لا يمتلكون دليلاً، بشأن قيام عملاء مصريين بتخريب شبكات الري والكهرباء.

ويعني ذلك أنه مهما استمرت محاولات جعل السودان سلة الخبز، فإن جارتها الشمالية ستراقب عن كثب أي تطورات، وربما تفعل أكثر من مجرد الملاحظة. ويقول أيمن أبو حديد -أستاذ علوم الزراعة بجامعة عين شمس بالقاهرة ووزير الزراعة المصري الأسبق- إن التنافس محتدم، وهناك مشكلة كبيرة قد تتطور مستقبلاً.

أما الأهم من ذلك فهو موقف القطريين والسعوديين والإماراتيين، وهم أكبر الجهات المالية في السودان، فعلى الرغم من أن الجميع يعتمدون اعتماداً كبيراً على الموارد الغذائية، إلا أن بعض استثماراتهم الزراعية حتى الآن قد تأثرت على ما يبدو بالاعتبارات السياسية، مثل إرسال السودان لبضعة آلاف من الجنود للقتال مع التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، والأمن الغذائي أو التجارة.

لقد قدمت المملكة العربية السعودية وديعة كبيرة للبنك المركزي السوداني في عام 2015 كمكافأة على قطع العلاقات مع إيران، المنافس الأكبر للرياض. ويرى بعض الخبراء أن الاستثمارات القطرية الأخيرة في الأراضي تشكل عطاءات لإبقاء السودان إلى جانبها في صراعها مع السعوديين والإماراتيين من أجل النفوذ.

من شأن كل ذلك أن يزيد من مستوى الغضب الشعبي بسبب تخصيصات الأراضي في المدن، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو كارثي، إذ تضاعفت أسعار الطماطم أربع مرات، إلى حوالي 4 دولارات للكيلو غرام الواحد منذ بداية عام 2018، وكذلك أسعار العديد من الفواكه والخضروات الأخرى. وإن محصول الذرة يكلف ضعف ما كان عليه الحال قبل عام. ويضيف عبد اللطيف من مجموعة دال، أن ما يحدث ليس استثماراً، وإنما هو مجرد اغتصاب لأرض

دون فائدة تذكر، وهناك ضرورة لتصحيح ذلك.

وتعزى الأسباب الاقتصادية لزيادة الأسعار إلى عدة عوامل غير الاستيلاء على الأراضي، منها: انهيار العملة، ونقص الوقود، وسوء إدارة دعم الإصلاحات.

المصدر:

<https://www.bloomberg.com/features-2019/sudan-nile-land-farming?srnd=businessweek-v2>

هل هذه هي نهاية القرن الأمريكي؟

آدم توز*

2019-6-23

في 13 تشرين الأول عام 1806، تَوَاجَع الفيلسوف الألماني الشاب (جورج فيلهلم فريدريش هيغل) مع التاريخ، إذ كان نابليون وجيشه يسيران في جامعة ألمانيا الشرقية بمدينة (بيننا) في طريقهم إلى إبادة القوات البروسية بعد 24 ساعة؛ ولم يستطع هيغل إخفاء خوفه من أن هذه الفوضى قد تضيع مخطوطة كتابه (ظاهرة الروح)، ولم يتمكن من مقاومة قوة الموقف، فكتب إلى صديقه (فريدريش نيهامر): ”رأيت الإمبراطور خارج المدينة في جولة استطلاع، إنه لأمر رائع حقاً أن نرى مثل هذا الشخص، يمتطي الخيل، وتمتد قوته إلى جميع أنحاء العالم“.

بعد مئتي عام -وفي ظروف أكثر رقة- أثار المؤرخ (بيركلي دانييل سارجنت) -في أثناء خطابه أمام الجمعية التاريخية الأمريكية- مصطلح الروح العالمية، لكن هذه المرة تجاه شخص دونالد ترامب ومن على عربة الجولف؛ إذ يمكن مقارنة ترامب بنابليون -على وفق سارجنت-؛ لأن كليهما مدمران للنظام الدولي؛ ففي أعقاب الثورة الفرنسية، دمر نابليون ما تبقى من النظام الشرعي لأوروبا، ويبدو أن ترامب بدوره أنهى النظام العالمي الأمريكي، أو كما يفضل سارجنت تسميته (باكس أمريكانا) (حالة من السلام الدولي النسبي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة).

إن اقتراح سارجنت غير اعتيادي على الرغم من أن المقارنات التاريخية التي أصبحت شائعة في الوقت الحاضر، ففي أوائل عام 2017 كنت من بين أولئك الذين ظنوا أنهم شاهدوا نهاية القرن الأمريكي، لكن حتى في الأيام الأولى لإدارة ترامب، بدا من الضروري التمييز بين القوة الأمريكية والسلطة السياسية الأمريكية؛ وبعد مرور عامين يبدو هذا التمييز أكثر أهمية من أي وقت مضى.

* مؤرخ بريطاني وأستاذ بجامعة كولومبيا ومدير المعهد الأوروبي.

تستند فكرة أن ترامب هو هادم للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة إلى ثلاثة ادعاءات:

أولاً: عدم ملاءمته للمنصب الذي يشغله، فانتخاب مثل هذا الرجل رئيساً للولايات المتحدة يكشف عن تدهور عميق في الثقافة السياسية الأمريكية، ويلحق الضرر الدائم بمصداقية البلاد.

ثانياً: أضعف سعيه إلى فكرة «أمريكا أولاً» التحالفات الأمريكية، وحرّض على الخروج من العولمة القائمة على التجارة الحرة.

ثالثاً: أثار هذه الأزمة في وقت كانت فيه الصين تشكل تحدياً غير مسبوق للعولمة التي يقودها الغرب.

إن من الصعب إنكار كل هذه الادعاءات، لكن السؤال المطروح هو: هل تشكل هذه -فضلاً عن التحوّل التاريخي المهم- في أسس القوة العالمية لأمريكا؟

لا شك أن ترامب ألحق أضراراً جسيمة بالرئاسة الأمريكية، حتى مع الأخذ بالحسبان الإخفاقات الشخصية والسياسية لبعض الرؤساء السابقين؛ وما يزيد الطين بلة هو تلقيه القليل من النقد الصريح من صفوف القيادة الجمهورية التي يُفترض أنها محترمة. وبالمثل، استفاد رجال الأعمال الأمريكيون الكبار -على الرغم من شكوكهم تجاه ترامب- من التخفيضات الضريبية التي فرضتها إدارته، وساعده في تفكيك جهاز التنظيم البيئي والمالي، وحصل ترامب على الدعم أيضاً من الإعلام الأمريكي الداعم لليمين، وما تزال أقلية قوية من الناخبين تقدم له الدعم التام؛ وما يثير القلق بنحو أكبر هو القوى الفاعلة في الولايات المتحدة التي تقف وراءه.

بالطبع، ليس ترامب أول رئيس جمهوري يصبح موضع سخرية وغضب وخوف في الداخل والخارج على حد سواء، إذ اتهمه كل من (رونالد ريغان، وجورج دبليو بوش) بتعريض شرعية النظام العالمي الأمريكي للخطر؛ كون النزعة المحافظة الثقافية والقومية العنلية لليمين الأمريكي تتعارض

بشدة مع الرأي العام العالمي؛ ولهذا الصدام الثقافي جذور تاريخية في صراعات أميركا المحلية تجاه الحقوق المدنية، وصراعات تحرير المرأة والمثليين، وفي حركة الاحتجاج العالمية ضد الحرب الوحشية التي شنتها أميركا في فيتنام. فمنذ أيام نيكسون و«الاستراتيجية الجنوبية» سعى الجمهوريون إلى تعزيز قبضتهم على الناخبين البيض في الجنوب والغرب الأوسط، وبحلول ثمانينيات القرن الماضي، كان الحزب الجمهوري في تحالف غير مستقر مع النخب من الأسواق الحرة المؤيدة للأعمال، والطبقة العاملة التي تكره الأجانب، إلا أن هذا كان تحالفاً تسود فيه القومية المتفشية والشك تجاه الحكومة؛ وتمكن الحزب من الحكم -إلى حد كبير- بسبب رغبة الحزب الديمقراطي في المساعدة في رفع العبء الثقيل. وأطلقت اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بواسطة جورج بوش الأب، لكنه طُبق في عام 1993 من قبل بيل كلينتون على الرغم من معارضة الحركة العمالية الأمريكية. وكانت إدارة كلينتون هي التي صححت الأوضاع المالية بعد أن عاجلت العجز في عهد ريغان، ثم عاد العجز إلى الميزانية بسبب الحروب والتخفيضات الضريبية لإدارة جورج دبليو بوش.

وفي الوقت نفسه، بدأ الحزب الجمهوري في التطرف. ففي تسعينيات القرن الماضي، ومع صعود كل من (نيوت غينغريتش) و(كارل روف) في الحزب الجمهوري، أصبحت المعركة أكثر ضراوة. ومع استمرار حرب العراق بصورة مروعة، وسيطرة الديمقراطيين على الكونغرس في عام 2006، أصبح اليمين أكثر هيمنة داخل الحزب الجمهوري. في عام 2008 وفي خضم الأزمة المالية، تخلى الجمهوريون في الكونغرس عن إدارة بوش، واعتمد حلُّ المشكلة للأزمة المالية (لهانك بولسون) كوزير لخزانة بوش، وبن برنانكي في الاحتياطي الفيدرالي على الديمقراطيين للحصول على دعم من الكونغرس. وقد انهارت قيادة النخبة للحزب الجمهوري، واختار جون ماكين (سارة بالين) غير المؤهلة بنحو مثير للصدمة كمرشحة لمنصب نائب الرئيس في انتخابات عام 2008؛ لأنها تحظى بشعبية كبيرة في قاعدة الحزب الجمهوري، التي كشفت عن الغضب الذي أثارته بين الليبراليين. ولم يؤد انتصار باراك أوباما في تلك الانتخابات إلا إلى تفاقم الأزمة.

لقد عمل الجمهوريون في الكونغرس على التشكيك في شرعية أوباما كرئيس، وتسببت هزيمة (ميت رومني) في عام 2012 إلى ميل الحزب الجمهوري نحو اليمين بنحو أكبر؛ مما فتح الباب أمام ترامب. وفي عام 2016، لم ترغب أي شركة كبرى في رعاية المؤتمر الذي رُشح فيه ترامب كمرشح رئاسي جمهوري، إذ ساد قلق من أن أعلام الكونفدرالية ستلوح في قاعة المؤتمرات. ويمثل ترامب صوت القاعدة اليمينية -الممولة من مجموعة صغيرة من المتشددين أيديولوجياً- الذي لم يعد مقيداً من قبل النخب التجارية العالمية.

قد يقول أحد المتهمين إن ترامب يقول بصوت عالٍ ما يفكر به الكثير من الداعمين لليمين منذ مدة طويلة على انفراد، ومن الواضح أنه عنصري، لكن السجن الجماعي للرجال السود منذ سبعينيات القرن الماضي كان سياسة اتبعتها الحزبان. إن ملاحظاته المثيرة للاشمئزاز بشأن الهجرة مروعة، لكن الأمر ليس كما لو أن الليبراليين يدافعون عن سياسة الحدود المفتوحة، وإن ما يثير القلق الآن هو سلسلة ردود الفعل غير الليبرالية في الداخل والخارج.

في قمتي (G20، وG7) وحلف الناتو، كان المزاج متوتراً جداً، فالشائعات التي تفيد بأن الولايات المتحدة تخطط إلى أن تقوم الحكومات المضيفة للجيش الأمريكي بدفع التكاليف زائد (50%) للقواعد العسكرية الموجودة في جميع أنحاء العالم هي آخر مثال على الموقف الذي يبدو أنه -في بعض الأحيان- يحد من القوة الأمريكية، ويجوؤها إلى قوة حماية فقط. لكن على الرغم من كل هذا السخط، فإن ما يهم هو تأثير أسلوب ترامب السياسي التخريبي على توازن القوى العالمي، وما إذا كان يشير إلى تمزق تاريخي للنظام العالمي الأمريكي.

ما الفرق الذي ستسببه (وقاحة) الولايات المتحدة تجاه أعضاء الناتو الأوروبيين، أو رفضها التعاون مع منظمة التجارة العالمية، أو التأثير سلبياً على واردات السيارات؟

هذه ليست مجرد نقطة نقاش، بل هي تحدٍ لإدارة ترامب في مواجهة حلفائها وشركائها،

فهل التحالفات الأمريكية -المؤسسات الدولية- مهمة حقاً؟ تختبر الإدارة الافتراض بأن الروابط التكنولوجية والتجارية عبر الحدود يجب أن تؤخذ مثلما تعطى. وحينما يزعم نقاد ترامب أنه في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، يجب على الولايات المتحدة أن تقوي تحالفاتها في الخارج، إلا أن مؤيدي ترامب يتبنون الرأي المعاكس. فبالنسبة لهم -ومن أجل مواجهة الصين تحديداً- على الولايات المتحدة أن تهزّ التحالفات الغربية، وأن تعيد تحديد شروطها بحيث تخدم المصالح الأمريكية بشكل أكثر وضوحاً. إن ما نشهده ليس مجرد عملية تفكيك وتدمير، بل استراتيجية متممعة لاختبار الإجهاد، وهي استراتيجية يجسدها ترامب، لكنها تتجاوز ذلك بكثير.

في تشرين الثاني عام 2018، انسحبت حاملة الطائرات العملاقة (يو إس إس هاري ترومان) بنحو غير متوقع من شرق البحر المتوسط، إذ كانت طائراتها تقصف مواقع داعش في سوريا، وأبحرت إلى المحيط الأطلسي ثم فجأة ودون سابق إنذار اتجهت إلى الشمال. أما شركات الطيران فلا تفعل هذا، فمساراتها مخططة لسنوات مقبلة. لقد كان هذا مختلفاً، إذ توجهت حاملة الطائرات ترومان وكل السفن المرافقة إلى القطب الشمالي؛ مما يجعلها أول مجموعة تنتشر هناك منذ 27 عاماً، وتسبب هذا الرعب بفرحة في البنتاغون. إن «توظيف القوة الديناميكية» الذي لا يمكن التنبؤ به هو جزء أساس من استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لمواجهة منافسيها.

تعدُّ حاملة الطائرات (يو إس إس هاري ترومان) سفينة مثيرة للجدل، ويود البنتاغون إيقاف العمل بها والاعتماد على السفن الحديثة، لكن الكونغرس يرفض ذلك. يريد البيت الأبيض مجموعة ناقلات أكبر، وترغب البحرية في الحصول على 12 سفينة. ستستبدل أساطيل الفئة (Nimitz) العملاقة التي تم تشغيلها بين عامي 1975، و2009 بأسطول جديد من سفن عملاقة أكثر تعقيداً وتطوراً. وما يتفق عليه الجميع في واشنطن هو الحاجة إلى حشد عسكري ضخم.

لقد أثارت استقالة الجنرال (جيمس ماتيس) كوزير للدفاع في نهاية عام 2018 جولة

أخرى من التكهّنات عن السياسة التي تجري داخل إدارة ترامب. لكن من الأفضل أن نولي مزيداً من الاهتمام لبديله المؤقت (باتريك شانهان) والأجندة التي يتبناها. وُصف شانهان -الذي قضى ثلاثين عاماً في شركة بوينغ- من قبل أحد المطلعين على أنه «شخص شغوف جداً بالصناعات العسكرية». وفي عهد ماتيس، كان شانهان القوة التنظيمية في وزارة الدفاع مع تركيز على الصراعات المستقبلية بين القوى العظمى، ويرغب شانهان في الاستثمار في التقنيات المتقدمة: تقنية الصوت، والطاقة الموجهة، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، والعلوم الكمية، والحرب التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ ولديه الميزانية لتحقيق هذه الاغراض. وقد طلبت إدارة ترامب مبلغ 750 مليار دولار للدفاع في عام 2020، أكثر من إنفاق الدول السبع التي تليها في العالم مجتمعة.

يشير العديد من الذين يعارضون ترامب إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تحتكر الأسلحة عالية التقنية، لكن هذا ما يسعى إليه الخبراء الاستراتيجيون في عهد ترامب، فهم يدركون التهديد الذي تشكله منافسة القوى العظمى، وخطتهم هي المنافسة والفوز. على أية حال، إن معظم المنفقين العسكريين الرئيسيين هم حلفاء للولايات المتحدة أو بلدان تحتوي على قواعد أمريكية، مثل المملكة العربية السعودية، أو الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو. وتمثل روسيا والصين التحدي الحقيقي الذي تواجه الولايات المتحدة، إذ تشكل روسيا ازعاجاً للولايات المتحدة فهي العدو القديم؛ وأدى خروج أمريكا من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلى طرح أسئلة مهمة عن المستقبل. أما شعار شانهان اليوم فهو "الصين، الصين، الصين".

لم تبدأ الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصين في عهد ترامب بل في عهد أوباما عام 2011، تحت قيادة وزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون)، وحتى في ذلك الحين -وعلى الرغم من قيادتهم الأكثر لباقة- تسببت هذه الاستراتيجية بعدة مشكلات. وتكمن المشكلة في أن احتواء الصين ليس هو الهدف الرئيس لنظام واشنطن، فمنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين -أي أيام نيكسون وكيسنجر-

عُدَّت الصين شريكاً أمريكياً في الحفاظ على توازن القوى مع الاتحاد السوفيتي. أما ترامب فيرغب بضم روسيا له حليفاً ضد الصين. وبدلاً من ذلك، تضاعف الولايات المتحدة تحالفاتها في الحرب الباردة بحثاً كلٍّ من كوريا الجنوبية واليابان على زيادة جهودهما الدفاعية. وهذا له فائدة إضافية إذ سيتعين عليهم شراء مزيد من المعدات الأمريكية، وفي حال انظم النظام الفيتنامي أيضاً إلى الجانب الأمريكي، فمن المؤكد أن واشنطن سترحب به بأذرع مفتوحة.

ولا شيء مما ذُكر يعني أن استراتيجية ترامب محورية، فإذا كان احتواء الصين هو الهدف، فيجب على شركاء أميركا الآسيويين أن يتساءلوا عن سبب إلغاء الرئيس صفقة التجارة والاستثمار عبر المحيط الهادئ خلال أيام من تسلمه مهام منصبه، فقد كانت تلك الحزمة المفصلة هي أساس استراتيجية أوباما لاحتواء الصين، وبالنسبة لترامب لا تعد هذه الاستراتيجية مناسبة، إذ لا يمكنك بناء القوة الأمريكية على خلفية عجز تجاري ضخم، ولم تعد واشنطن مستعدة لدفع ثمن التعاون العسكري بتنازلات اقتصادية، إنها تريد مساهمات، أكبر وتجارة أكثر توازناً.

في أوروبا، تعمل إدارة ترامب على الأساس نفسه، ويعد كره ترامب للاتحاد الأوروبي وثقافته السياسية أمراً مثيراً للقلق، لكن مشكلة تقاسم الأعباء بقيت تطارد الناتو منذ نشأتها وحتى الثمانينيات كان الأوروبيون مساهمين مهمين، وحتى عام 1989 كان الجيش الألماني يمتلك قوة مدرعة واليات وجيش يبلغ 500.000 رجل، مع قوة تعبئة تصل إلى 1.5 مليون، فعلى الرغم من أن ولاءه للجمهورية لم يكن موضع شك، إلا أنه بلا شك نسل للجيش العسكري الألماني السابق.

لقد كانت مدة الراحة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مثيرة ليس فقط في ألمانيا ولكن في جميع أنحاء أوروبا، إذ قل الإنفاق، وألغي التجنيد الإلزامي، وتضاءلت مشاركة أوروبا في قوة الناتو. وكانت هناك أيضاً خلافات عميقة بين ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة بشأن الأولويات الاستراتيجية، ولاسيما بشأن العراق والحرب على الإرهاب. لكن الاختلافات في إدراك التهديد

ليست عذراً للتقصير في المشهد الأمني الأوروبي. وإذا كانت أوروبا تشعر بالأمان حقاً كما تزعم، فيجب أن تكون لديها الشجاعة للقيام بتقليصات أكبر. بدلاً من ذلك، تستمر في أوروبا بالاحتفاظ بالمنشآت العسكرية التي تجعلها ثاني أو ثالث أكبر مُنفق عسكري في العالم؛ لكن بالنظر إلى أن هذه القوة موزعة على 28 دولة بنحو سيئ، وصغير الحجم، فإن الإنفاق الدفاعي الذي تبلغ قيمته 270 مليار دولار في أوروبا لا يكفي لنشر قدرة عسكرية كافية، وإن المبرر الوحيد لهذا الهدر الضخم للموارد هو لضمان بقاء الأميركيين.

والنتيجة هي وجود توازن بين القوة التي بقيت على مدى السنوات الثلاثين الماضية غير متوازنة بشكل غير اعتيادي. ولم يحدث من قبل في التاريخ أن القوة العسكرية مشتتة كما هي اليوم، وللأفضل -أو للأسوأ- فإن غلبة أمريكا هي التي تشكل ما نسميه النظام الدولي. ونظراً لمدى استخدام هذه القوة بحرية، فإن تسمية (باكس أمريكانا) لا تبدو مناسبة. فقد اعتاد جيل من الجنود الأميركيين على خوض الحروب بشروط غير متكافئة تماماً، وهذا ما يعنيه لهم النظام العالمي الأمريكي، وتبذل إدارة ترامب جهوداً لتعزيز هذا التباين

يسأل الأوروبيون كيف يمكن للولايات المتحدة المحافظة على الإنفاق العسكري؟ هل هذا مجرد مثال آخر للدستور الأمريكي غير المتوازن؟ هل هناك خطر؟ كان هذا بالتأكيد هو مصدر القلق في نهاية الثمانينيات، وتكررت هذه المخاوف خلال عهد بوش من قبل منتقدي حرب العراق وصقور الميزانية في الحزب الديمقراطي. لا يدخل الدستور في النقاش الحالي حول القوة الأمريكية، ولسبب وجيه. والحقيقة هي أنه بالنسبة للمجتمعات في مستوى الثراء الحالي في الغرب، فإن الإنفاق العسكري غير متناسب بشكل مثير للصدمة. هدف حلف الناتو هو الوصول إلى (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويتراوح الإنفاق الأمريكي بين (3، و4%) من الناتج المحلي الإجمالي. إن الأغلبية الساحقة من ميزانية البنتاغون تنفق في الولايات المتحدة أو مع حلفاء مقربين، وتتدفق

مئات المليارات إلى الشركات والمجتمعات كأرباح، وأجور، وإيرادات ضريبية. والأكثر من ذلك، يعد البنتاغون هو المسؤول عن السياسة الصناعية الموجهة نحو المستقبل في أمريكا.

وإذا أراد الكونغرس تمويل الإنفاق الدفاعي، فيمكنه القيام بذلك بفرض الضرائب، وهذا ما حاولت إدارة أوباما القيام به، أما الجمهوريون يفعلون الأشياء بنحو مختلف، إذ عملت ثلاث من الإدارات الجمهورية الأربع الأخيرة -ريغان، وجورج دبليو بوش، وترامب- بفرض تخفيضات ضريبية هائلة لصالح الأثرياء مع زيادة هائلة في الإنفاق الدفاعي، لماذا؟ لأنهم يستطيعون القيام بذلك. ويقول ديك تشيني: «لقد أظهر ريجان أن العجز لا يهم»، وستكون سندات الخزانة الأمريكية عبئاً لدافعي الضرائب الأمريكيين في المستقبل، ولكن من المنوال نفسه، فإنها تشكل إلى حد بعيد أهم مجموعة من الأصول الآمنة. أما المستثمرون الأجانب فيمتلكون 6.2 تريليون دولار من الدين العام للولايات المتحدة، أي (39%) من الديون المستحقة على المستثمرين بخلاف الوكالات الحكومية الأمريكية. وسيقوم دافعو الضرائب الأمريكيون بعمليات سداد طويلة في المستقبل، لكنهم سيجرون هذه المدفوعات بعملة تطبعها الولايات المتحدة نفسها، ويسعد الأجانب بالإقراض بالدولار؛ لأن الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية البارزة.

وما تزال هيمنة العلاقة بين الدولار والخزانة الأمريكية في التمويل العالمي بلا منازع، ولم ينج الدولار في التمويل العالمي من أزمة عام 2008 فحسب، بل عززه. وبينما كانت البنوك العالمية تتلاعب في سيولة الدولار، بشأن الاحتياطي الفيدرالي نفسه إلى مقرض عالمي كملاذ أخير. وكجزء من حملته الانتخابية في عام 2016، إذ قام ترامب بعمليات ثأر غير اعتيادية ضد رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (جانيت يلين)، لكنه كان أكثر تحفظاً بعد توليه منصبه، وكان تعيينه (لجيروم باول) كخليفة لها هو التنازل الأكثر أهمية عن الرأي السائد في السياسة. وغني عن القول إن ترامب لا يحترم «استقلال» الاحتياطي الفيدرالي، فحينما بدأ تشديد أسعار الفائدة في عام

2018، تراجع الاحتياط الفدرالي بقوة (كرجل يعرف شيئاً ما عن الديون، فإنه يفضل أن تكون تكاليف الاقتراض منخفضة). ولكن بدلاً من تقويض الدولار كعملة عالمية، كانت تدخلاته مفيدة للمقترضين الذين يعانون من ضغوط شديدة في الأسواق الناشئة. والأمر نفسه ينطبق على التحفيز المالي الضخم الذي أطلقه الجمهوريون بتخفيضاتهم الضريبية، وعلى الرغم من هشاشة الحرب التجارية، إلا أنها أبقّت على الطلب الأمريكي على الواردات -وهي عنصر رئيس في قيادتها العالمية- عند مستويات قياسية.

لم يتم بناء النظام الاقتصادي العالمي الذي تشرف عليه أمريكا عبر الانضباط الثابت من جانب واشنطن. فالانضباط لحل الأزمات الضعيفة، وحلها هو وظيفة وكالات مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكلاهما مرّ بمراحل الضعف.

وفي عالم يكون فيه التمويل الخاص رخيصاً ووفيراً حتى لبعض أفقر البلدان في العالم، يكافح البنك الدولي لتحديد الدور الذي يؤديه، لكن صندوق النقد الدولي في وضع جيد، ويعزى ذلك إلى حد كبير لإدارة أوباما التي دفعت مجموعة العشرين إلى إضافة تريليون دولار لتمويلها في عام 2009. وحتى الآن لم تُظهر إدارة ترامب أي اهتمام بمحاربة كريستين لاجارد. وخلال أحدث خطة إنقاذ للأرجنتين، كان الأمريكيون يتعاونون بنحو ملحوظ. وستكون القضية الرئيسة هي في تمويل الطوارئ في أثناء الأزمة. ومن وجهة نظر الإدارة الاقتصادية الدولية قد يكون هذا الاختبار الأكثر وضوحاً حتى الآن لموقف ترامب.

ظهر في الأشهر الأخيرة مثال صارخ على الهيكل غير المتكافئ للنظام العالمي الأمريكي في استخدام نظام الفواتير القائم على الدولار في التجارة الدولية لتهديد أولئك الذين يرغبهم التعامل مع إيران بالعقوبات. وحتى الأوروبيون كانوا متحمسين للحديث عن الحاجة إلى «السيادة الاقتصادية»، وإن ما يزعجهم هو عدم وجود نظام واستخدام أمريكا له. بالنسبة للكثيرين، فإن

انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني هو مؤشر آخر على عدم الموثوقية الأمريكية والأحادية. ولكن لماذا التفاجؤ؟ لقد تطلب الأمر براعة سياسية استثنائية من جانب إدارة أوباما لتأمين الدعم للصفقة الإيرانية في واشنطن، وكان من المرجح أكثر من أي وقت مضى أن تتصل الإدارة الجمهورية من ذلك، فقد يكون ذلك غير مقبول، لكن يصعب وصفه بأنه تمزق في قواعد النظام العالمي الأمريكي. وبينما هناك آخرون ملزمون بالاتفاق، فإن أمريكا تحتفظ بحرية السيادة في الاختيار، ويشمل ذلك الحق في العودة إلى الحرب الباردة التي تخوضها ضد الثورة الإيرانية منذ عام 1979.

وينطبق المنطق القاسي نفسه حينما يتعلق الأمر باتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ، إذ من الواضح أن انسحاب الولايات المتحدة منها يمثل كارثة، لكن الكونغرس وإدارة جورج دبليو بوش فعلوا الشيء نفسه لبروتوكول كيوتو في بداية القرن. يجب ألا تفسر التحركات من هذا القبيل على أنها رفض لمحكمة النظام الدولية، فضلاً عن أنها تنازل عن القيادة الأمريكية. لدى إدارة ترامب رؤية واضحة لنظام يعتمد على القوة للقيادة والنفوذ، ويعتمد هذا على الاختراق التكنولوجي والتجاري، الذي كسر قبضة روسيا والسعوديين على أسواق النفط، وحوّل الولايات المتحدة إلى مصدر للهيدروكربونات لأول مرة منذ الخمسينيات.

يمثل الغاز الطبيعي المسال وقود المستقبل، ويتم بناء محطات بأقصى سرعة على ساحل تكساس، وكانت شركات التنقيب في الأصل ممولاً مهماً، لكن أموال الشركات الكبيرة بدأت تتدفق الآن، إذ عادت شركة النفط العملاقة إكسون موبيل (بعد التصحيح التجاري الضعيف وإقضاء ريكس تيلرسون المهين في وزارة الخارجية)، بالاستثمار بكثافة في اكتشافات جديدة ضخمة في أمريكا اللاتينية. إن كل هذا سيكون مرعباً لأي شخص مقتنع بأن مستقبل البشرية يعتمد بنحو عاجل على إزالة الكربون، ولكن مرة أخرى، من غير المفيد - إذا كان الهدف هو فهم حقيقة النظام الدولي - أن تُخلط بتفسير ليبرالي محدد لتلك الفكرة.

إذا كانت السياسة الجمهورية هي مجرد سياسة جمهورية، والقوة العسكرية الأمريكية لا تتضاءل، وبقاء الدولار في قلب الاقتصاد العالمي، فما المشكلة؟ تكمن المشكلة في التجارة، وما يرتبط بها من تصعيد جيوسياسي مع الصين، وتشارك الولايات المتحدة في مقاطعة مستمرة وفعالة لنظام التحكم في منظمة التجارة العالمية، التي تعاني منذ مدة طويلة، فمنذ أن وصلت جولة مفاوضات الدوحة إلى طريق مسدود في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، لم تقدم المنظمة مشاركة تذكر في تحرير التجارة. على أي حال، فإن فكرة أن الاتفاقيات القانونية مثل تلك التي أبرمت في منظمة التجارة العالمية هي ما يدفع العمولة. وما يهم حقاً هو التكنولوجيا والاقتصاد الخام لتكاليف العمالة، إذ تعد الحاوية والرقاقة الدقيقة من المحركات الأكثر أهمية للعمولة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة والمحدثات في منظمة التجارة العالمية. وإذا بدا أن العمولة قد توقفت في السنوات العشر الأخيرة، فإن الأمر يتعلق بنحو أكبر بتطور سلاسل التوريد العالمية أكثر من التراجع إلى الحمائية.

وفي هذا الصدد، يعد الهجوم القوي الذي قامت به إدارة ترامب على ترتيبات التجارة الإقليمية لأمريكا أكثر أهمية من مقاطعتها لمنظمة التجارة العالمية؛ ففي إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي يتم وضع شبكات سلسلة التوريد الرئيسة في إطار. وكان الانسحاب المفاجئ للولايات المتحدة - في الأيام الأولى من رئاسة ترامب - من اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي في المحيط الأطلسي صدمة حقيقية. لكن من غير الواضح أن إدارة هيلاري كلينتون كانت ستلتزم بماتين الاتفاقيتين، وكانت ستغيّر موقف الولايات المتحدة بشفافية أكبر، لكن التكلفة السياسية لدفع هذا التغيير في الكونغرس كانت ستكون مرتفعة جداً.

في ربيع عام 2017، كان هناك قلق حقيقي من أن ترامب قد يلغي (نافتا) فجأة من

جانب واحد، ويبدو أن اليوم المئة من رئاسته قد تم تعيينه للقيام بذلك، لكن هذا التهديد تم احتواؤه من طريق تعبئة منسقة للمصالح التجارية، وبمجرد بدء المفاوضات مع المكسيك وكندا، كانت النبرة قاسية، ومع وجود (روبرت لايتزر) كممثل تجاري، وتمكّن ترامب من الحصول على بعض القوة. لكن مرة أخرى، إذا نظرت إلى تأريخ مفاوضات (نافتا) ومنظمة التجارة العالمية، سنلاحظ العديد من المناقشات الحادة. في النهاية، ظهر بديل لنافتا، في شكل اتفاق المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية (USMCA)، وبصرف النظر عن التنازلات الطفيفة بشأن صادرات الألبان إلى كندا وحماية الملكية الفكرية للمستحضرات الصيدلانية الأمريكية، فإن أحكامها الرئيسية تتعلق بصناعة السيارات التي تهيمن على تجارة أمريكا الشمالية. للتخلص من التعريفات الجمركية، يجب أن يكون 40% من أي مركبة يتم إنتاجها في المكسيك من صنع العمال الذين يكسبون 16 دولاراً في الساعة، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة وسبعة أضعاف متوسط أجر التصنيع في المكسيك. ويجب أن تنشأ ثلاثة أرباع قيمة السيارة داخل منطقة التجارة الحرة؛ مما يحد من استخدام المكونات المستوردة الرخيصة من آسيا؛ وسيؤدي هذا على الأرجح إلى إجراء تعديل ولكن ليس تفكيك شبكات الإنتاج المنشأة بموجب اتفاقية (نافتا). وعلى الرغم من أن النقابات الأمريكية لم تصادق عليها، إلا أنها لم تتنازل عنها، وعلّق الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية عن أن التأثير سيعتمد على كيفية تنفيذه.

كانت صناعة السيارات في قلب عملية إعادة التفاوض في (نافتا)، وهي العنصر الحاسم في تأجيج التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً، ومع ذلك، لن يكون هناك تكافؤ زائف، فالفهم وعدم الاحترام اللذان أبدهما البيت الأبيض تجاه الاتحاد الأوروبي لم يسبق له مثيل. ومن غير الواضح أن ترامب والوفد المرافق له قد أدرك أن أمريكا لم تعد تحتفظ بصفقات تجارية ثنائية مع أفراد من الاتحاد الأوروبي، كانت دعوة ترامب العلنية إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتشجيعه لمزيد من التحديات أمام تماسك الاتحاد الأوروبي استثنائية. إن استخدام المادة

(232) من قانون التوسع التجاري للتحقيق في واردات السيارات من ألمانيا كتهديد للأمن القومي الأمريكي أمر سخيّف؛ ومع ذلك، فإن هاجس ترامب حول انتشار سيارات الليموزين الألمانية في الأجزاء الفخمة من نيويورك يسلط الضوء على اختلال مؤلم آخر في العلاقات عبر المحيط الأطلسي: استمرار الفائض التجاري الأوروبي. وبالطبع، تشارك أمريكا في هذا الخلل من طريق سياستها المالية المحبّطة، فكلما شعر الأمريكيون بحال أفضل، زاد احتمال شراء السيارات الألمانية. ولكن كما أشارت إدارة أوباما مراراً وتكراراً، فإن رفض أوروبا القوي لتحفيز نمو أسرع أمر سيئٌ لأوروبا كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد العالمي. وإن حجم فائض الحساب الحالي الإجمالي في منطقة اليورو غير معتاد إلى حد كبير بالمقارنة مع المعايير التاريخية ويشكل نقطة ضعف لأوروبا؛ مما يجعل منتجها رهينة للطلب الأجنبي ومصدر يتأثر بالصدمات العالمية.

إن تفويض أوروبا قد يقوّض النظام العالمي، لكن الاتحاد الأوروبي لا يشكل تحدياً مباشراً للسلطة الأمريكية، أما الصين فمختلفة؛ وهذا ما يميز العلاقات الخارجية الحالية على أنها انفصال عن العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة. لم يتوقع أحد، بما في ذلك الصينيون، مدى سرعة تصعيد إدارة ترامب للتوترات التجارية في عام 2018، أو أن يتطوّر هذا إلى تحدٍ شامل لوجود الصين في قطاع التكنولوجيا العالمي.

كانت الصين وحدها مسؤولة عن مضاعفة القدرة العالمية لإنتاج الصلب والألمنيوم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وحوّلها استثمارها الضخم في البحث والتطوير من مستورد للتكنولوجيا الغربية إلى قوة عالمية رائدة في الجيل الخامس. ويرى أمثال مساعد الرئيس ومدير سياسة التجارة والتصنيع بيتر نافارو والممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت لايتشايزر أن سدّاجة المتحمسين لنظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة في التسعينيات هي التي سمحت للصين بالدخول إلى منظمة التجارة العالمية، وستندمج الصين -لكن بشروطها الخاصة-، ففي عام 1989 كان

الاقتصاد الصيني يمثل (4%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والآن هذا الرقم يقترب من (20%). فيما يخص الصقور التجاريين الأمريكيين، فإن المنافسة في إطار نظام دولي متفق عليه غير موضع ترحيب إلا إذا وافق المنافسون على اللعب على وفق القواعد الأمريكية الاقتصادية والجيوسياسية على حد سواء؛ وكان هذا هو الدرس الذي تعلمته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الدرس نفسه الذي تعلمته اليابان بالطريقة الصعبة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وإذا رفضت الصين أن تتعلم هذا الدرس، فيجب احتواؤه.

في بعض الأحيان، يجب الدفاع عن الغلبة الأمريكية عن طريق «حرب المناورة»، وتتمثل الاستراتيجية الأمريكية في استخدام تهديد فرض العقوبات على السياسة التجارية والتجسس المضاد في المجال التكنولوجي، فضلاً عن تكثيف الجهود العسكرية الأمريكية لإجبار بكين على قبول ليس فقط غلبة أمريكا العالمية بل أيضاً شروطها الخاصة بالملاحة في بحر جنوب الصين. وفي متابعة هذا المسار، كانت الرئاسات السابقة لإدارة ترامب واضحة: الدفع ضد الاتحاد السوفيتي في أوائل الثمانينيات من قبل إدارة ريغان، التي فرضت ضغوطاً اقتصادية وسياسية لكسر ما كان يعدّ مرحلة تهديد للتوسع السوفيتي في السبعينيات. وعلى الرغم من كل المخاطر التي ينطوي عليها الأمر للمحافظين الأمريكيين، إلا أن هذا الأمر يمثل معياراً لاستراتيجية كبرى ناجحة.

والسبب في عدم نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية على الصين في الوقت الحاضر هو أن الأعمال الأمريكية متشابكة مع الصين أكثر أي وقت مضى. إذا كنت تبحث عن مكون من النظام العالمي الأمريكي فعليك النظر إلى (Apple) في شرق آسيا. وعلى عكس شركة (Samsung) الكورية الجنوبية، راهنت عملاق التكنولوجيا في كاليفورنيا باتجاه واحد على أن يكون التصنيع في الصين، ويتم تجميع جميع هواتف (iPhone) تقريباً هناك. وهي ليست الوحيدة، إذ تباع جنرال موتورز حالياً سيارات في الصين أكثر مما تبيعه في الولايات المتحدة، وحول المزارعون الأمريكيون حقولهم

بالجملة لتنمية حبوب الصويا للتصدير إلى الصين، فقط ليجدوا أنفسهم خارج سوق المنافسة بسبب البرازيليين، ولا تعد الشركات الأمريكية المتضررة الوحيدة من تصاعد التوتر، فالشركات الأوروبية، والكورية الجنوبية، والتايبانية، واليابانية قد راهنت على الصين أيضاً.

وبالنظر إلى هذه الاستثمارات، قد يتوقع المرء مزيداً من الضغط على استراتيجية ترامب تجاه الصين من قبل شركات الأعمال التجارية الأمريكية، وقد يكون الانفصال الجذري للاقتصاديين الصيني والأمريكي احتمالاً غير مرغوب فيه؛ لأن قادة الأعمال يفضلون ببساطة عدم مناقشته في الأماكن العامة. وقد لا يعملوا شيئاً على أمل أن تنتهي الأزمة، أو ربما تعتمد الشركات الأمريكية على التشخيص المتشائم للاستخبارات ووزارة الدفاع الأمريكية، وما يقولونه عن أن الحماية والقومية الاقتصادية المستمرتين في الصين تمثلان تهديداً أكثر مما هما فرصة، وحتى «أيادي الصين» -مثل: (ستيف شوارزمان)، (وهانك بولسون)- حذروا من برود العلاقات بين البلدين.

ولا يقتصر تشدد المواقف تجاه الصين على أمريكا، إذ أثار اتحاد الاستخبارات الإنجلو-أمريكي المعروف باسم «العيون الخمسة» ناقوس الخطر من قدرة هواوي على بناء أبواب خلفية في شبكات الاتصالات الأكثر حساسية في الغرب. وتشعر كندا وأستراليا بقلق عميق إزاء الاختراقات الصينية، ولا يقتصر التشاؤم الجديد بشأن العولمة التي تتمركز على مركزية الصين العالمية على صقور السياسة الأمنية فقط، ولكن يتقاسمها العديد من الاقتصاديين والعلماء السياسيين الرئيسيين في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، ومراكز البحوث، والصحفيين، والمعلقين على الشؤون الصينية. وتتأثر النسخة الليبرالية للنظام العالمي الأمريكي بعمق بنظرية التحديث، التي تم تضمينها في أحدث نسخة من مذهب فخ الدخل المتوسط. وقد تمكن عدد قليل جداً من البلدان الكبيرة من النمو إلى ما بعد مستوى الدخل الحالي للصين، وأولئك الذين فعلوا نظموا أنفسهم في مجموعة كاملة من المؤسسات الليبرالية وسيادة القانون. وفي هذه القراءة تكون الصين في وضع غير مستقر، وإن

إتباع الرئيس الصيني للنهج الاستبدادي خطوة حاسمة في الاتجاه الخاطئ، وتشمل علامات الضعف الصينية التي يتم الاستشهاد بها بنحو متكرر التوترات العرقية وشيخوخة السكان كأثر طويل الأجل لسياسة الطفل الواحد. وهناك اعتقاد سائد خارج الإدارة الأمريكية بأن المدّ قد ينقلب على بكين، وأن الوقت مناسب الآن للغرب لتشديد جبهة لمواجهة الصين.

وسيشكل هذا بالفعل انفصلاً عن سرد العولمة في التسعينيات، فخيل النظام العالمي الأمريكي باعتباره عالمياً كاملاً هو تطور حديث نسبياً، فبعد عام 1945، تم بناء نظام ما بعد الحرب الذي يُنظر إليه عموماً على أنه الهيمنة الأمريكية على الانقسامات الصارمة في الحرب الباردة. وفيما يتعلق بالصين، فإن القضية لا تتمحور عن نية أميركا للقيادة بقدر ما إذا كان الآخرون على استعداد للسير وراءها. وكان بناء نظام الحرب الباردة في أوروبا وشرق آسيا سهلاً نسبياً. وقد استخدم ستالين والاتحاد السوفيتي الكثير من القوة، ولا ينطبق الشيء نفسه على الصين المعاصرة، فاقتصادها هو القلب النابض للمجتمع الصناعي شرق آسيوي الضخم. وفي حال حدوث تصعيد مع الصين، ولاسيما في شرق آسيا، فقد نجد أنفسنا لا نواجه نهاية الأمر الذي تقوده الولايات المتحدة، بقدر ما هو انعكاس لشروطه، إذ استخدمت الولايات المتحدة في السابق القوة الناعمة لمواجهة تهديد القوة العسكرية الشيوعية المدعومة بالقوة الصلبة كملاذ أخير، وفي المرحلة التالية قد تصبح الولايات المتحدة مزوداً للأمن العسكري ضد المضايقات التي تقدمها آلة النمو الصينية.

لكن هذا سابق لأوانه، فبعد مرور عامين على تولي ترامب الرئاسة، يكون من المبالغة الحديث عن نهاية النظام العالمي الأمريكي، إذ ما تزال الركائز الأساسية لقوتها العالمية -العسكرية والمالية- قائمة بثبات، لكن ما انتهى هو مطالبة الديمقراطية الأمريكية بتقديم نموذج سياسي. وبدأ ترامب بإغلاق الفصل الذي بدأه (وودرو ويلسون) في الحرب العالمية الأولى بدعوى أن الديمقراطية الأمريكية تعبر عن أعظم مشاعر الإنسانية الليبرالية. وبعد مئة عام، جسد ترامب إلى الأبد التعنت

والسخرية والغباء المطلق الذي يسيطر على معظم الحياة السياسية الأمريكية، وما نواجهه هو انفصال جذري بين استمرارية الهياكل الأساسية للسلطة وشرعيتها السياسية.

لنتخيل أن الرئيس على ظهر حاملة طائرات نووية تبلغ قيمتها 13 مليار دولار ومنخرط في نشر قوات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، وهذا يجسد بنحو أفضل إحياء سياسة القوى العظمى التي تخيم على الوقت الحاضر. وما إذا كان هذا قد يتحوّل إلى عمل عديم الجدوى، أو فصل جديد في عصر القوة العالمية الأمريكية، فما يزال يتعيّن علينا انتظار رؤيته.

المصدر:

<https://www.lrb.co.uk/v41/n07/adam-tooze/is-this-the-end-of-the-american-century>

